

عنوان الكتاب

وما تم على يده

تأليف

محمد بن عبد الله



جميع الحقوق محفوظة

(طبع بالمطبعة العمومية)

عنواننا

وما تم على يده

تأليف

بجانب



جميع الحقوق محفوظة



NUBAR PACHA

«نوبار باشا»

المقدمة

ما ظهر في أمة رجل كبير الا قام في سبيله مصاعب وعقبات واضطر الى مناهضة خصوم ومناجزة اعداء . ولكن الرجل كل الرجل هو الذي يجمع على مدحه العقلاء . وتشهد له الاعمال قبل شهادة الرجال . واني أقول ولا أخشى الحرج والملامة ان نوبار باشا فقيد مصر وفقيد العدالة الذي حاولت أن أظهر خدماته الجليلة لوادي النيل هو في طليعة القوم الذين اذا مدحتهم قامت الالوف من أعمالهم وخدماتهم مقام الشاهد العدل . ولا أنكر أن بعض كتابنا رأوا في مجموعفعائله وعوارفه ما حرك أقلامهم للانتقاد اما لغرض في النفس واما لاعتقاد راسخ في الذهن . ولكن المنصف الذي ينظر الى كل ما فعله نوبار باشا في حياته السياسية يرى حسناته جزيلة عظيمة وضاحية . ولقد تماشيت في هذا الكتاب أن اغالي في المدح أو الذم بل ذكرت ما استخلصته من أوثق المصادر التاريخية وتركت أعمال نوبار ثني عليه بدلا من ثناء اللسان والاقلام . وكان في وسمي - كما يعلم المطلع على ما كتب في شأن نوبار - أن آخذ عن

التيبس والتان وغيرهما وعن اكابر كتاب الانكايذ والفرنسيس وسائر
الامم الاوربية مدحاً كبيراً وثناء جزيلاً للفقيه لو جمعتهما اتبهاً لدي
منهما مجموع ضخم يحاكي ضمني هذا الكتاب . ولكني تركت للقارئ أن
يستنتج فضله من مجرى الحوادث التي جرت منذ عهد المغفور له محمد علي
إشاً الى عهد آخر وزارة نوبارية في عهد اميرنا العباس اعتقاداً مني ان
تلك الحوادث هي ابلغ في اظهار فضل الرجال من قلم الكاتب
النحرير . واني باسط للقارئ الآن لمعة رشيدة عما استنتجته في مباحثي
وانا واثق كل الوثوق بأن كل منصف يطالع هذا الكتاب من فاتحته
الى خاتمته ينتهي الى الاقتناع بان نوبار باشا هو من اقطاب رجال الشرق
ومن اكابر اركان العدالة كما شهد كبار كتاب الانكايذ وكبار كتاب
الفرنسيس وهم كما تعلم خصوم في السياسة المصرية . فالفقيه نال ثناء الخصمين
وهنا منتهى الفضل .

...

ولا ازعم في مقدمة هذا الكتاب ان ابسط كل ما فعله فقيه مصر
الكبير من المآثر والمفاخر لان ما لم يسمه الكتاب كله لا تسمعه مقدمته . وانما
احرل نظر القارئ الى عدة امور تدله على مقام نوبار واخصها ان رأي نوبار
كان منار الحكم كلما اشتدت الازمات وتعاضمت المشاكل . فكان - على
رعيان شيبته - في عهد المغفور له محمد علي باشا سكرتيراً ولم تكن وظيفة السكرتير
كما هي اليوم بل يكفيك لتعرف مقامها الرفيع ان تعلم ان المغفور له محمد علي
لم يكن يعرف لغة أجنبية وان كل علاقات بالدول كان السكرتير موكل بها .
وزد على ذلك المنصب المهمات الخاصة التي كان يكلف الفقيه بها من



سمو خديونا الحلي

عباس باشا الثاني

مساعدة المغفور له ابراهيم باشا وما شا كاها في الشؤون الخطيرة . ثم لما
تولى المرحوم عباس باشا الاول نيطة اعظم المهتمات بنوبار اعني بها حفظ
حقوق الاسرة العلوية فسافر الى الاستانة العلية وغيرها وتمكن بقوة حجته
من اقتناع كبار السياسة كما ترى في الكتاب . وفي عهد المغفور له سعيد باشا
كان لنوبار أيضاً الدور الاهم في اخص ماجرى كمشروع قناة السويس مثلاً .
وسيرى القارئ ان الفقيه تكهن عما يجره فتح القناة من المطامع السياسية
الانكليزية من قبل ان وقعت على أرضها ضربة معول . ولم تكن معارضته
الشديدة الارغبة في تخفيف أثقال الفلاحين الذين كانوا يساقون ألوفاً
للعمل خلافاً لما عزى اليه من الاسباب الاخرى التي أملت لها الاغراض
والاهواء . ولما تولى المغفور له اسماعيل باشا لبث عضده في كل مشروع
خطير فهو الذي حل مسألة ارض الاريكة الخديوية وهو الذي ألف
الحاكم المختلطة بل هو واضع أساس العدل . وسرى ان نوبار كان
يريد تلك المحاكم اتم واكمل ولا يقتصر في اصلاحه على المحاكم
المذكورة بل كان يريد ان يشمل المحاكم الاهلية فتم له بعض ما يريد
ومات وقلبه يتشوق الى الباقي . ولم يكن نوبار يسترسل الى المحاباة
والتملق بل كان ينصح مولاه نصيح الحزوم الجسور فيمثل له ان اسرافه
يؤدي الى خراب البلاد في حين ان اشد الموظفين اقلاماً لم يكن
يجسر على تحية اسماعيل باشا مرتين متواليتين . واطالما كان نوبار اشد
الناس محافظة على السلطة الخديوية في البلاد ولكنه لما رآها هاوية
الى الخراب من طريق الاسراف والغرم مال الى مداخله الايدي
الاجنبية المصلحة حياً بخير البلاد ودفعاً للمظالم والمغارم عن الفلاح

المسكين . ولقد طاش رأي من تطرف في نسبة ميله الى سلطة الاجانب لان نوبار مال الى المراقبة المجردة التي لا بد منها لمصالح الاوربيين أصحاب الديون لا الى استيلاء الاجانب على ما قل وجل . وكل ما جرى من الخلاف والمناقشة بين نوبار والانكليز بعد سنة ١٨٨٢ يشهد بحسن نيته ونبالة مقصده . وهناك ملاحظة جديرة بالذكر وهي ان الانكليز رجعوا بعد الخلاف مع نوبار في وزارتيه الاخيرتين الى أهم ما ارتآه ولا سيما مسألة البوايس وعلاقته بالمديرين . فنوبار هو الرجل الذي اذا ذكر تاريخه كان تاريخ الاعمال الجليلة التي تمت في القطر . وهو صاحب المقام الاسمى بين الوزراء مع وزيرين لا يمكن البلاد أن تنسى فضاهما وهما المرحوم شريف باشا ودواثلو رياض باشا . ولكن من يراجع تاريخ الثلاثة يجد أعمال نوبار أوسع نطاقاً في التاريخ المصري وليس عقلاء المصريين وحدهم يقدرون قدر نوبار ويشقون بسمو مداركه بل ان أعظم الساسة في عهده وفي مقدمتهم بسمرك كان يشهد له بالمازيا الغوالي حتى انه أوشك أن يصبح يوماً صاحب عرش . قال مكاتب التيمس الباريزي السابق :

« وكاد نوبار يصبح مرة أميراً حاكماً وتفصيل الخبر انه لما كانت الدول تتفاوض في تعيين أمير لبلغاريا جاءني نوبار باشا ذات يوم زائراً فجرى بيننا ذكر مسألة الأمير وعجبنا من تردد الدول وعدم اتفاقها على شخص ترف اليه هذه الامارة . وفي أثناء الحديث قلت لنوبار لماذا لا ترشح نفسك لهذا المنصب فاني سمعت اللورد بيكونسفيلد يفوض البرنس غورتشاكوف والكونت شوفالوف فجرى ذكرك بينهم

واتفقوا كلهم في مدح ذكائك ومعارفك وأثنوا عليك كثيراً . وانا أعلم ان الكونت اندراسي يحترمك والمسيو ديفور والمسيو وادنتون يقدران معارفك السياسية حق قدرها . اما جرمانيا فاقدر ان اعرف غداً أفكار ساستها فيك فاذا كانت معاضدة لك فلا يبقى من معارض في تعينك الا تركياً وحدها . وهذه لك من كبار رجالها في الاستانة قوم يجلون مقامك لسبب فوزك عند زيارتك لتلك العاصمة بتحقيق أمانيك في الرسالة التي عهد اليك بها .

فاحتج نوبار أولاً على كلامي ولكنه بعد مناقشة طويلة أذعن الى صوابية اقتراحي فعهد الي باستقاء الاخبار الممول عليها من مواردها الصادقة . وفي ذلك المساء اجتمعت بالبرنس هوهنلوه في ردهة التمثيل فقاوضته في الامر وأعجبه الرأي كثيراً . وفي اليوم الثاني تفاوض مع أقرانه المسيو ديفور والمسيو وادنتون والورد ليونس ثم طرحوا المسألة على البرنس بسمرك فكان موافقاً لهم فيها .

ولسوء حظ نوبار وغير نوبار لما علم خصومه في الاستانة بترشيحه لمنصب امارة بلغاريا أوغروا صدر روسيا عليه قبل ان تصير فرصة لمعتمدي الدول بمفاتحتها في هذا الشأن فكان ذلك داعياً الى حرمانه من الامارة . وكان نوبار في أثناء هذه المفاوضات يطلعني على آماله وأحلامه والسياسة التي عول على اتباعها في بلغاريا . وانا على يقين انه لو شغل ذلك المنصب الخطير لكان قد أعاد الى بلغاريا قديم مجدها وعزها ورونقها . ولا أغالي اذا قلت انه لو تولى تلك الامارة لكانت بلاد شبه جزيرة البلقان أحسن حالا مما هي عليه الآن .

فاكتفي هنا بما تقدم شاهداً في مقام ألف شاهد يمكن تقديمه نقلاً
عن أشهر الكتاب وأكبر السياسيين . ومما أحول إليه أنظار مطالبي هذا
الكتاب اني أثبت فيه أوراقاً لا ريب في صحتها وبعض تقارير كتبها
الفقيه الكبير بيده أو باملأته . على اني لا ادعي الكمال والمصحة - وهما لله
وحده عز وجل - بل أقول اني بذلت كل جهدي حتى وضعت هذا الكتاب
جامعاً لأمور كثيرة جليلة بمباراة سهلة وجيزة فاذا وقع نظر القارئ الكريم
على بعض اغلاط مطبعية أو غيرها فاني ألتمس عنها عذراً والكريم من
عذرو ومنح الصفح لطالبه . والحمد لله في الفاتحة والخاتمة .





بوغوص بك يوسفیان

بوغوص بك يوسفیان

لمعة تاريخية

لما ساء طالع المغفور له محمد علي باشا رأس الاسرة الخديوية واضطرته الدول الى اصدار الاوامر انجعله المغفور له ابراهيم باشا بالتوقف عن الزحف وترك البلاد التي افنتحها بالسيف المصري بعد ان كاد يبلغ أبواب الاستانة . كان بين رجاله الذين يعتمد عليهم في السراء والضراء رجل صادق الولاء أصيل الرأي عالي الهمة أرمني الأصل اسمه بوغوص بك يوسفیان . فأخلص الخدمة لمحمد علي باشا منذ كان قائداً لفرقة من الأرناؤوط . ولما أثبتت الايام صدقه لمحمد علي أبقاه موضع ثقته وكاتب سره بعد ان صار اليه الأمر واستلم مقاليد الاحكام .

ولكن الدسائس والوشايات أحاطت ببوغوص بك من حاسديه ومبغضيه فأوغروا عليه صدر محمد علي وبينما كان في دمياط مستلماً زمام الجمارك دار الجدال بينه وبين رأس الاسرة الخديوية على بعض الشؤون فأغضبه . فقال محمد علي لحاجبه « فليجرّ برجليه » وهي عبارة كان المراد منها اعدام من يغضب عليه . فخرج الحاجب ببوغوص بك ولكن لحسن الطالع كان الحاجب رجلاً تركيا ممن أحسن اليهم بوغوص بك فحفظوا له الجميل وراعوا له العهد فذهب به الى شاطئ النيل مظهرًا انه يريد قتله وسلمه الى

امراته سرآثم عاد الى مولاه وكان على ظهر ذميته فأبلغه قتل بوغوص .
على ان ذكر بوغوص بك لم يبرح يتردد في مجالس محمد علي باشا كلما
عرضت مشكلة . الية فيفصح عن أسفه عليه ويود لو ان لديه رجلاً مثله
واسع الاطلاع في الامور المالية قديراً على حل المشا كل الاقتصادية . ثم
اتفق انه وردت عليه عدة تقارير مالية ومن جملتها تقرير من رشيد مملوء
بالمتناقضات فلم يتمالك ان صاح : آه لو كان بوغوص حياً لحل لي المشكلة
طبقاً للمرام فان الرجال الذين لدي أقصر باعاً من ان يبلغوا شأوه أو يقوموا
بأعماله فلماذا قتلته ؟ فلما سمع الحاجب هذا الكلام ظن ان محمد علي شعر
بأنه لم يقتل بوغوص بك فخر ساجداً بين يدي مولاه مسترحماً وسائلاً
عفوه الكريم . فسأله محمد علي عن أي شيء تطلب العفو فاعترف الحاجب
بان بوغوص بك لا يزال في قيد الحياة . فصاح حينئذ محمد علي قائلاً :
هيا وأتني به . فذهب وجاء بوغوص بك . فلم يبد له محمد علي شيئاً
من الغضب والحنق بل قابله بلطف وموانسة وعرض عليه المشا كل
المالية . فامتل بوجوص بك الامر ونظر فيها ملياً حتى ميز بين
خطاها وصوابها وعرض نتيجة بحثه على مولاه فسر به كثيراً . ولبث
بوغوص ساعده الاثمين في التجارة والصناعة والسياسة حتى أن كل
دخل الموارد المصرية كان يمر على يده سواء كان عينا أو مالا . ولما
انحطت قوى محمد علي وأثقلت الشيخوخة عاتقه ولم تعد تمكنه حالته
من ادارة الامور أصاب حينئذ بوغوص بك من المعاكسات ما كدر
صفو عيشه وسود وجه الحياة في عينيه . فانقطع عن المأكل والمشرب
حتى مات ضعفاً وسقماً في الاسكندرية في شهر يناير سنة ١٨٤٤ وله

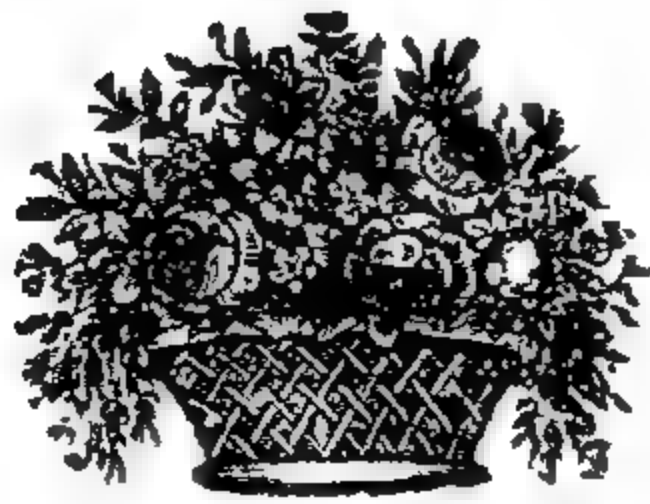
من العمر اثنتان وسبعون سنة .

ولما كشف عن تركته لم يوجد عنده شيء من المال سوى تسعة عشر شيليناً
مع انه كان مطلق اليد واسع السلطة في المالية حاصلًا على أمر من محمد علي
باشا بأخذ كل ما يحتاج اليه من غير حساب . فلما علم محمد علي بانه لم يترك
شيئاً ظن أن احداً سرقه فقال انه من المحال كل المحال أن يكون بوغوص
معدماً الى هذا الحد فاني أودعت عنده سبعة عشر قيراطاً من الماس فاذا لم
توجد عنده فلا شك انه سرق من حيث لا يدري . ثم اصدر امره الى زاي
افندي محافظ الاسكندرية والى راتب بك من كبار موظفي الجمر بك بان يجريا
تحقيقاً في بيته . فبعد التفتيش وجدوا السبعة عشر قيراطاً في صندوق الفقيد
وثبت لهما أن بوغوص بك لم يسرق ولكن نزاعته أبت عليه أن يجازف
بمال البلاد . وكان في جملة ما وجداه بين أوراقه ست أوراق بيضاء موقع
عليها بختم محمد علي نفسه وكان قد اعطاه اياها حين سافر الى السودان ليتصرف
بها كما يشاء طبقاً لمصلحة البلاد وكفى هذان الشاهدان دليلاً على عفة الرجل
وترفعه عن كل ما يشين . وهكذا قضى هذا الصادق الامين نحواً من أربعين
سنة حاصلًا على ثقة مولاه نائلاً عظيم الحظوة لديه . وبعد ان فارق الدنيا
اتضح انه لم يكن لملك الا الفقر . ولم يترك لذويه سوى بعض الديون ولما
تحقق المغفور له محمد علي باشا ذلك كله قال « لو كنت اعلم أن بوغوص بك
لم يترك شيئاً لخبأت في فراشه مئة الف ريال حتى لا يقال أن محمد علي
يهمل مرؤوسيه »

ثم اتفق يوم دفنه في الاسكندرية ان قائد الحامية عثمان باشا لم يحضر
الاحتفال ولم يشيع الجنازة أحد من ضباطه وجنوده مع أن جميع اهالي

الاسكندرية على اختلاف الطبقات والنزعات لم يتأخروا عن اداء الواجب .
فلما انتهى الى محمد علي خبر احجامه عن حضور الحفلة غضب غضباً شديداً
وبعث اليه بكتاب عنيف الالفة وبخه فيه على اهماله وتقصيره في تأدية الواجب
الاخير لرجل خدم البلاد بالصدق والامانة . ثم امره بان يذهب هو
ورجاله الى الكنيسة الارمنية وينبشوا قبر الفقيد ثم يدفنوه من جديد ويقوموا
له بالاكرام العسكري . على أن محمد علي باشا عا د فرضي لبعض الاسباب
أن لا ينبش القبر واكتفى باقامة حفلة عن نفس الفقيد حضرها جميع الجنود
فوق القائد وضباطه في الكنيسة واصطفت العساكر في حديقتها شاهرة
السلاح . وهذا دليل كاف على مقام بوغوص بك عند مولاه .

فاذا كان الفقيد لم يترك ثروة مادية فانه ترك ثروة ادبية يتردد ذكرها
كلما ذكرت الامانة والاخلاص . ثم ترك بعدد لمصر رجلا كل الرجل
امتزج تاريخه بالتاريخ المصري مدة خمسين سنة ونيف . وهو رجل
الاصلاح وقطب السياسة المصرية الماضية نوبار باشا الذي خصصنا هذا
الكتاب بذكر مآثره





بوغوص باشا نوبار

نوبار

ولد نوبار باشا في ازمير سنة ١٨٢٥ وكانت أسرته مقيمة في قرى بجل
احدى الولايات الارمنية التابعة اليوم لروسيا . وفي سنة ١٧٢٠ كانت
الولاية المذكورة تابعة لبلادالفرس فاشهرت السيف مدة اثني عشرة سنة
رجاء أن تستقل وترفع عن عنقها نير العجم . ولكن الاحوال قضت عليها
بعد الجهاد الطويل ان تعود الى الخضوع فحيثئذ هجر جد نوبار بلاده
وقصد ازمير . ومن ذاك الحين انصرفت اسرة نوبار الى خدمة مصر فعين
ابوه معتمداً سياسياً لمحمد علي باشا في الاناضول وكان ذلك في ايام اغارته
الاولى على سوريا ثم عين في عهد الاغارة الثانية سنة ١٨٣٩ معتمداً مصرياً
في باريس . وعين ايضاً كرايد بك اخو نوبار سكرتيراً اول و مترجماً لمحمد علي
منذ ١٨٣١ الى ١٨٣٥ اي سنة وفاته . وكان لنوبار اخا كبير سنّاً يدعى شارل
وقد عين سكرتيراً وترجماً قبله . ولكن المنية باغتته في ريعان الشباب
سنة ١٨٣٩ ولم تدعه يتم امراً مذكوراً .

ولما كانت الحرب قائمة بين الجنود العثمانية والجنود المصرية في سوريا
كان ابو نوبار في باريس فصدر اليه الامر بالقدوم الى القطر المصري . فقام

وما بلغ مرسيليا حتى توفي فجأة . فبادرت الحكومة الفرنسية الى ختم صناديقه خوفاً من وقوع اوراقه في يد الاجانب وكتبت الى حاكم مصر تطلب اليه ارسال مندوب أمين ليستلم الصناديق . فارسل حاكم مصر من أتى بها . وبذلك خلص ما كان فيها من الاسرار .

ولما بسمت الشيبية لنوبار ارسل الى جنيف لتلقي العلم في مدرستها العالية حيث كان البرنس نابليون ثم ارسل الى مدرسة سوريز في فرنسا وما بلغ السنة السادسة عشرة حتى اتم دروسه وتضلّع في اللغة الفرنسية بفضل ما أوتيّه من الذكاء القوية والذكاء الراجح . ولكن المدرسة لا تسير التلميذ الا في بدئ الطريق والواجب عليه ان يتم هذا الطريق بمجده وكده وقد أدرك نوبار هذه الحقيقة وجعل بعد دخوله في مضمار الجهاد العالمي يغتنم الفرص لاستطلاع ما لم يتعلمه في المدرسة وكان من عادته أن يسأل زائريه عما يعرفونه اكثر من سواه وكثيراً ما كان يطلب اليهم أن يلقوا له خطاباً او شرحاً في المواضيع ولبت على هذا المنوال من الهمة والاجتهاد حتى انه كان يعرف من كل موضوع ولو بعض الشيء . وزد على ما تقدم انه كان فصيح اللسان قوي العارضة يمزج كلامه بشيء من التهكم المستور بارعاً في الانتقال من الشدة الى اللين وبالعكس .

وقال احد الكتاب السياسيين المشهورين لو شاء الله أن يولد نوبار فرنسويّاً أو ايطاليّاً أو انكليزيّاً لكان في وسعه أن يمتاز في برلمان بلاده امتيازاً عظيماً بما خصه الله به من الفصاحة وقوة الحجة . ولما زایل نوبار المدرسة افصح عن رغبته في الذهاب الى الجزائر للانتظام في سلك الجيش الفرنسي المختلط . ولكن خاله بوغوص بك صرفه عن هذا الفكر ودعاه

الى وادي النيل وادخله في خدمة مصر .

فقدم هذه الديار سنة ١٨٤٢ ممتكاً من نشاط الشبيبة والهمة العالية .
فلما رآه خاله تفائل له خيراً وأوصاه قائلاً « ستدخل قلم المترجمين ولكن
يجب عليك ان تتعلم حق العلم اللغة التركية لأن معرفة هذه اللغة هي
أخص الشروط لنجاحك في المستقبل » فرسخ قول خاله في ذهنه وما أبطأ
ان برع في اللغة التركية ووقف على أسرارها فاذا تكلم كنت تحسبه مولوداً
في حضن اسرة تركية . وما اقتصر نوبار على تعلم الفرنسية والتركية بل
حصل من الانكليزية على النصيب الاوفر وتعلم الايطالية واليونانية
الحديثة والارمنية وتلقى شيئاً كافياً من العجمية لأنه كان يعجب بشعرها
ويستطيب نلأوته . اما العربية فان معرفته لها كانت أقل من معرفته
لجميع اللغات المذكورة لأنه كان مقتصراً فيها على اللغة العامية . وربما كان
السبب في اهماله في العربية ان خاله لم ينصحه لتعلمها . ولم تسترجع هذه
اللغة بعض رونقها وتصبح اللغة الرسمية للدواوين الا في عهد سعيد باشا
الحاكم الثالث بعد محمد علي .

ولو كان نوبار عارفاً باللغة العربية قادراً على الافصاح بها عن أفكاره
لتمكن على الراجح من نفع مصر أيام الثورة العربية . فقد كان مبدأ
زعماء الثورة ان مصر للمصريين وهو مبدأ شريف لا يستحق اللوم ولا
التنديد بل يطابق العدالة على شرط ان لا ينظر فيه الى غير الوطنية
المصرية الحقيقية وأن ينبذ كل ما يمليه التعصب أو البغض وما شاكلها
وهذا لم يتم لسوء الحظ

وكانت قرينة نوبار كريمة كيفورك بك أراميان من كبار الارمن

في الاستانة . اقترن بها وهو في الرابعة والعشرين من عمره . فكانت له كنزاً في بيته وعضداً في سياسته الخارجية لانها كانت نسيبة أبرام الذي حاز ثقة السلطان عبدالعزيز . فبتلك القربى سهل نوبار سبيله السياسي غير مرة في الاستانة وحصل على معظم الثقة من اسماعيل باشا خديوي مصر بعد ان نفي عن القطر المصري نحو ثلاث سنوات .

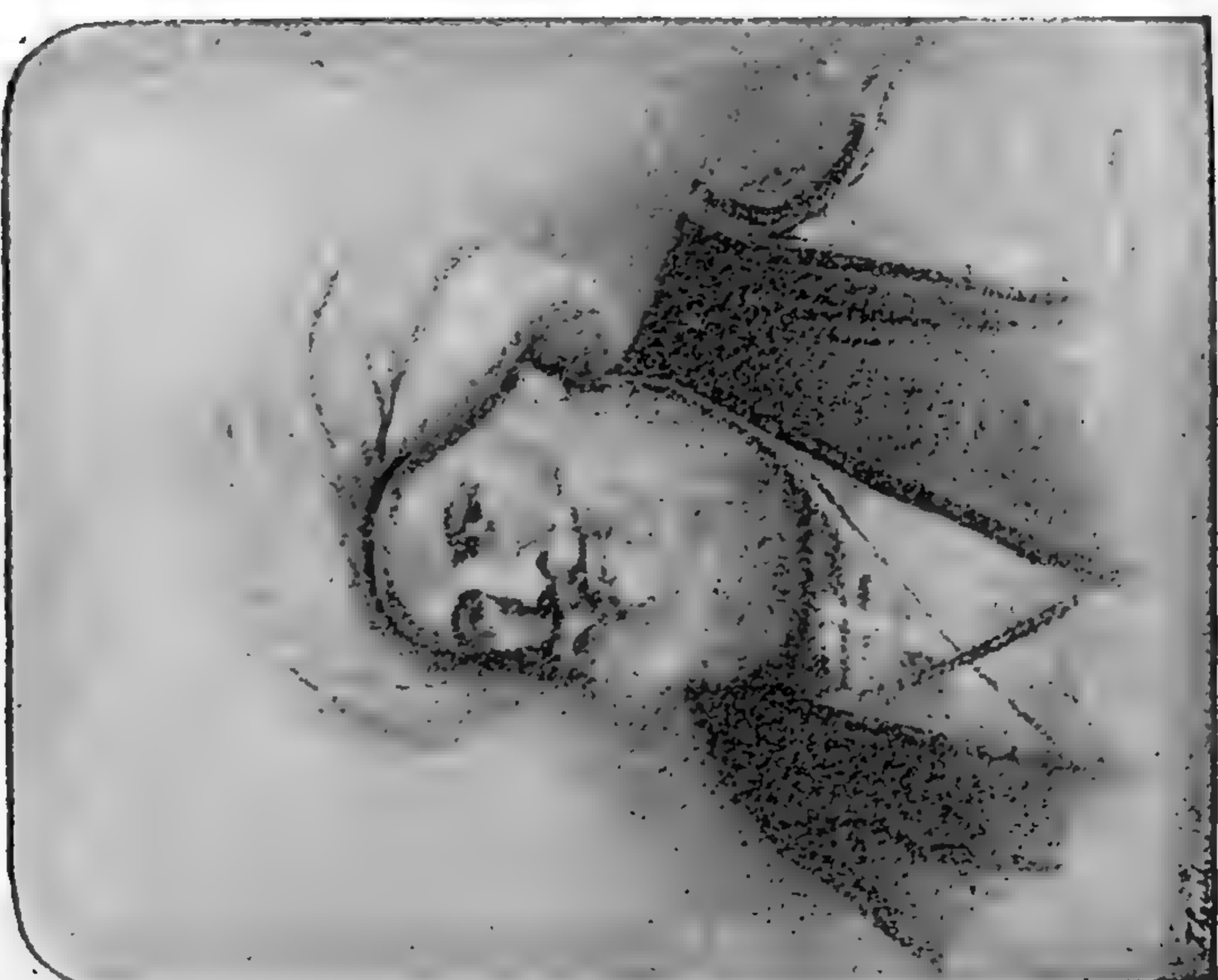
ولقد خلقت قرينته الفاضلة لتكون زوجة لرجل سياسي مثله . لانها كانت عزيزة المقام عند الاسر الكريمة وجميع من عرف ظرفها وسمو فضلها . مهتمة أشد الاهتمام بكل ما يعني زوجها جديرة بان تشاركه في أجل المسائل ولكن حكمته كانت تأبى عليها ان تتصدى لكل أمر . فلم تكن تتوسط الا في الامور المهمة لتبدي رأياً بأرق الاساليب وأسهلها على النفس . وكانت من أقدر السيدات على اراحة أزواجهن بين المشا كل التي تحف عادة بكل رجل كبير . واذا اتفق يوماً ان قرينها جاء حرج الصدر سريع الغضب بما أحاط به من دسائس البلاط الخديوي أو المشا كل السياسية التي كانت كثيرة في ذاك العهد تركته ريثما يزول غضبه أو يسكن قليلاً . فتأتيه هادئة ساكنة وتذكره بوجوب احتقار الدسائس والاقوال التافهة وبالثبات على الواجب بالرغم من الزعازع السياسية . فيحصل كلامها برداً وسلاماً .

وكان الزائرون على اختلاف الجنسيات يجدون منها ما يجدر بقرينة نوبار وكانت تتكلم الافرنسية والانكليزية والايطالية واليونانية والتركية وتنتقل في أحاديثها من لغة الى أخرى ببراعة لا تقل عن براعة قرينها . فكانت لما خلقت له وخلق لها .

﴿ ابراهيم باشا ﴾



﴿ محمد علي باشا ﴾



عود - وبعد ان قضى نوبار مدة وجيزة في وظيفة سكرتير ثان لمحمد علي باشا طلبه ابراهيم باشا من ابيه لما عرفه من اهليته وكفاءته فلم يرض محمد علي بان يفارقه . غير انه لما مرض ابراهيم باشا واضطر للسفر الى فرنسا لاجراء عملية جراحية اذن محمد علي لنوبار ان يرافق ابنه . ولكن نوبار ما لبث ان استقدم اخاه اراكيل ليقوم مقامه ثم عاد الى وظيفته في مصر الا ان صحة ابراهيم باشا عادت فانتكست . فسافر نوبار ورافقه في اسفاره كلها ولبث ملازماً له حتى لفظ النفس الاخير سنة ١٨٤٨ .

وقد كابد نوبار مصاعب كثيرة في مرافقته للمنفور له ابراهيم باشا لان هذا الرجل الكبير بالرغم من رجاحة عقله كانت له اوقات لا يقارب فيها . ولما عاد سنة ١٨٤٨ من الاستانة تأخرت سفينته في السير اشدة الانواء فصور له المرض ان الضباط هم السبب في تأخرها فامر باغراقهم جميعاً . ولكن نوبار تمكن بحكمته من تسكين غضب مولاه وارجاعه عن هذا الحكم الشديد . ولحسن الحظ لم يكن بين رجال السفينة كلها أحد يستطيع أن يؤثر بعض التأثير على مولاه مثل نوبار ولولا ذلك لقضى على الضباط واصبحوا طعاماً للأسماك .

الا أن ابراهيم باشا كان مع ذلك متصفاً بهمة عالية وغيره عظيمة على مصر . فقد روى نوبار انه لما زار معه بورونيا ورأى أرضها الخصبية واتقان فلاحتها وزراعتها اغرورقت عيناه بالدموع وقال : كيف تكون مصر لو اتقنت زراعتها كما اتقنت زراعة هذه الارض . وروى نوبار أيضاً انه بينما كان في حالة النزاع والاحتضار هتف والدموع ملء عينيه : اللهم لا تقبض روحي قبل ان اتم عمل ابي واجعل مصر سعيدة وامتها غنية . وخلاصة القول

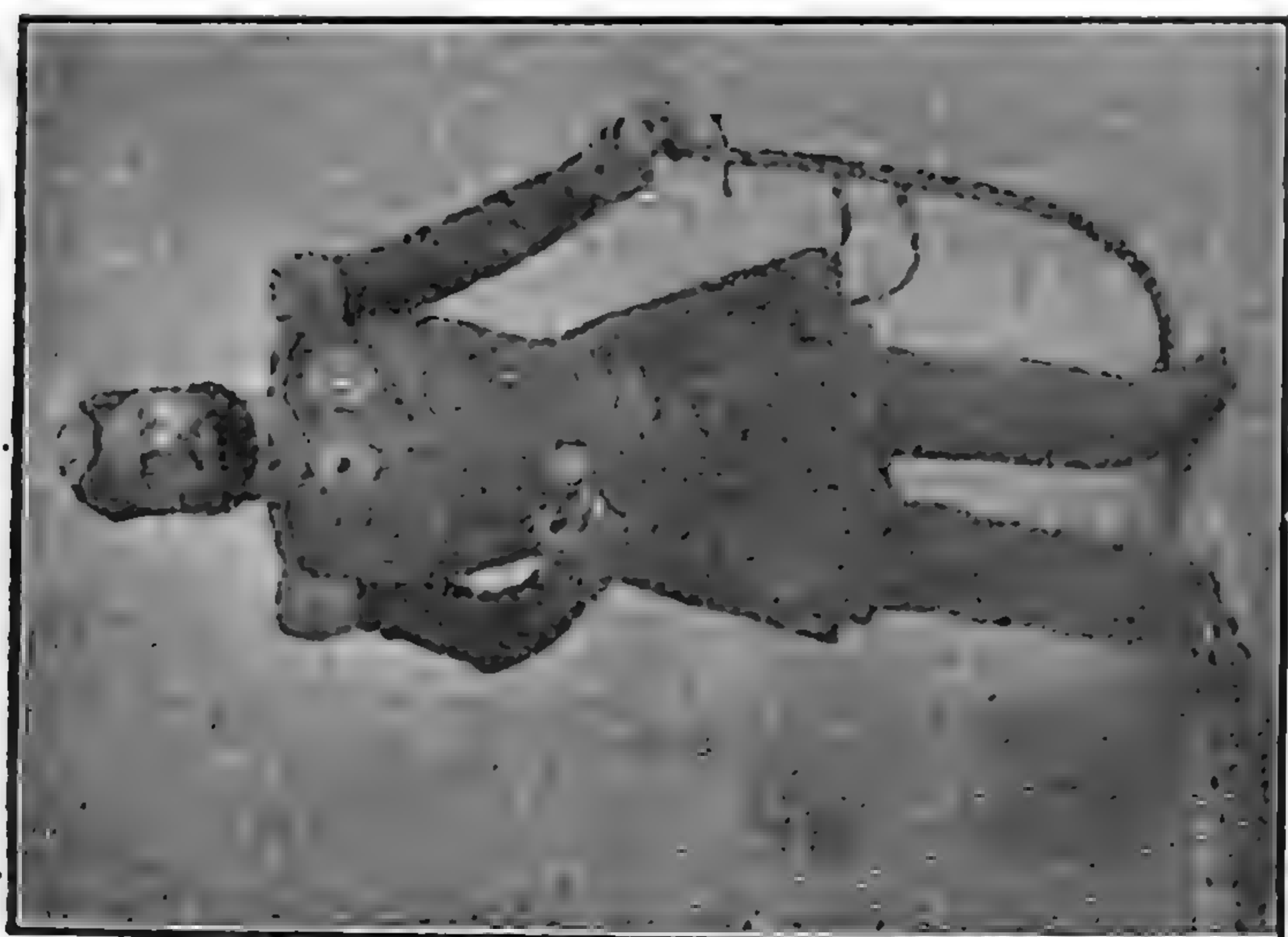
أن الرجل كان كبيراً في اخلاقه كما كان كبيراً في بأسه وبسالته .
وقد كان نوبار يقول انه لا ينسى جميل محمد علي باشا ونجمله العظيمين
لانهما شملاه برعاية مستمرة ورقياه الى منزلة عالية وجعلاه سكرتيراً .
ولكي يتصور القارئ اهمية السكرتير في ذاك العهد يجب أن يفكر
ان محمد علي وابنه لم يكونا يتكلمان جيداً سوى اللغة التركية وان ماتعلق
باشغالها السياسية كان منوطاً بالسكرتير . فمن هنا يعرف القارئ كم يجب
أن يكون السكرتير متحلياً بالمزايا التي توءهله لتلك الوظيفة وكم يجب أن
يكون عارفاً للغات والاحوال السياسية حتى ينجو من تبعه المسؤولية العظمى
فالسكرتير في ذاك الوقت هو غير السكرتير في وقتنا الحاضر .



سعيد باشا



عباس باشا الاول



عباس باشا الاول وسعيد باشا

ولما توفي محمد علي باشا (في ٢ اغسطس سنة ١٨٤٩) بعد وفاة ابنه ابراهيم باشا استلم زمام الحكم عباس باشا . فبقي محافظاً على نوبار حاسباً اياه خير ارث انتهى اليه من سلفه . غير انه لما جلس عباس باشا على السدة المصرية حتى اخذت المصائب والمتاعب تتعاضم في سبيله . لانه بالرغم من حوادث سنة ١٨٤٠ ومعااهدة سنة ١٨٤١ التي جعلت حق الارث لابناء محمد علي لم يكن حاكم مصر يستطيع البقاء ناعم للبال مستريح للقواد اذ لا يخفى أن حق الارث لا يعد ضماناً كافياً يمكن معه اطمئنان الخواطر وانتفاء الحذر . ثم ان الباب العالي كان من جهة اخرى يرقب الفرصة الموافقة ليوطد اركان سيادته في الديار المصرية ويخاطب حاكمها مخاطبة السيد للمسود لا كما كان يفاوض محمد علي وابنه ابراهيم باشا . ولقد ساعدته الاحوال في سياسته منذ أخذ عقل محمد علي يضعف وينحط ومنذ استولى المرض على ابنه ابراهيم باشا فسبقه الى القبر .

وكان عباس باشا اذ ذاك مقبلاً في مكة مبعداً عن مصر على ما يقال فجاء وجلس على كرسي الحكم كما ذكرنا . وبعد جلوسه بزمان قليل اغتم الباب العالي فرصة تلك الاحوال فانار ثأر الخلاف في سنة ١٨٥٠ رغبة منه في اظهار سيادته وجعل مصر طوع بنانه في كل شأن مهم . وموضوع

ذلك الخلاف ان فرمان السلطاني الذي خول الاسرة العلوية حق الارث يتضمن نصاً صريحاً بانه يجب على مصر ان تشاور جلاله السلطان في جميع الشؤون المهمة ولا يبت فيها أمر الا بعد موافقته . فاتفق في ذلك الحين ان انكلترا طلبت من عباس باشا ان يأذن لشركة انكليزية في انشاء سكة حديدية من النيل الى البحر الأحمر رغبة في ازالة المصاعب التي كانت تحول دون المواصلات التجارية وغيرها بين بلادها ومستعمراتها . فوافق عباس باشا قبل التروي والامعان على ما طلبته انكلترا . فلما اتصل الخبر بالباب العالي استاء استياء شديداً لوجهين أولهما ان عباس باشا دل في عرف الباب المشار اليه على عدم احترامه له بجزمه في أمر يدخل في جملة الامور المهمة الموما اليها في فرمان . والثاني لانه يرى نتيجة الاتفاق مع شركة انكليزية على المنوال المذكور لا توافق مصلحة مصر في المستقبل . فلذلك اعترض الباب العالي اعتراضاً شديداً على عباس باشا في مذكرة بعث بها في ٤ سبتمبر سنة ١٨٥١ وقد اهتم الباب العالي باعراض عباس باشا عن مشاورته وعند هذا الاعراض دليلاً على رغبته في التلصص من السيادة السلطانية على قدر الامكان .

ثم قام من جهة أخرى خلاف شديد في مسألة التنظيمات وأخذ أعضاء الاسرة الخديوية فيما يقال يدسون الدسائس لخلع عباس باشا وكتبوا الى الاستانة العلية في هذا الشأن حتى قيل ان مجلس وزراء الدولة تفاوض غير مرة في اسقاط عباس باشا .

فبينما كان عباس باشا في ذاك الموقف الحرج والمعارضون يحيطون به من كل وجهة وصوب التفت يمينا وشمالا ليرى رجلاً يعتمد عليه في

شدته فلم يجد سوى شاب لا ينيف عمره عن خمس وعشرين سنة هو
نوبار فارسى الى الاستانة ليدافع عن حقوق مصر ويحبط مساعي مبغضيه
فقبل نوبار هذا المركب الخشن . وقبل ان يبحر الى الاستانة أشار على
عباس باشا مشورة من شأنها ان تزيل بعض المصاعب المنوطة بسكة حديد
البحر الاحمر . وذلك انه اقترح على عباس باشا ان ينشئ سكة حديدية
من الاسكندرية الى السويس

فلما وصل نوبار الى الاستانة وجد جميع أرباب النفوذ فيها غير راضين
على مولاه . فالسير استرافورد سفير انكلترا كان سائراً على خطة بالمرستون
في مقاومة مصر . وسفير فرنسا لم يكن ينظر الى عباس باشا بعين الرضى
لما رآه من سوء حالة مصر في عهده . غير ان رأى الذي أبداه نوبار
في شأن سكة الاسكندرية والسويس جاء تمهيداً لبعض العقبات العظيمة
لانه بإنشاء هذا الخط أمن من معارضة فرنسا في سكة البحر الاحمر التي
كانت انكلترا تريد انشاءها . ثم أرضى انكلترا من جهة أخرى لانه سهل
سبيل بريدها الى الهند . وهو على الخصوص ما كان يحملها على طلب
انشاء السكة المذكورة . ولقد أصاب نوبار الغرض الذي رعى اليه . فانه
تمكن من استمالة سفير انكلترا وتحويله عن الاعتراض والمقاومة . ثم
سافر الى لندرا وهناك صادف من الاقبال والنجاح أكثر مما صادفه في
السفارة الانكليزية في الاستانة . فانحلت مشكلة السكة الحديدية ومشكلة
التنظيمات بعد ان كان خطرهما شديداً على منصب عباس باشا ونالت مصر
فوق ذاك كله سكة حديدية مهمة . وهكذا أنقذ نوبار ببرايعته واصالة رأيه
عباس باشا من المشاكل ونفع مصر نفسها في وقت واحد .

قال فوجيه : « لقد فاز نوبار بشقة عباس باشا وهو في ريعان الشباب . ولما سافر الى الاستانة للمرة الاولى للدفاع عن مصالح مولاه لم يكن له من العمر سوى خمس وعشرين سنة . فادهش برجاجة عقله جميع الذين راقبوا اعماله . ولما كنا بمدراك الحين بزمان طويل نحمل كل يوم حملات شديدة على نوبار بحثت عن شؤون هذا الخصم الشديد . فوقفت في دفاتر السفارة على رسالة برقية ارسلها من الاستانة الجنرال اوبليك احد رجال الجمهورية الثانية الى الموسيو دي لاهيت ناظر الخارجية في ذلك الوقت « ١٥ سبتمبر سنة ١٨٥٠ » قال : ان نوبار بك احد تراجمة وسكرتارية عباس باشا حاصل على ثقته وعظيم رضاه . ولم يسمع حتى الآن سمياً يدل على انه قادم في مهمة . وهو شاب راجح العقل مخلص لعباس باشا متخرج في مدارس فرنسا . ومن اقواله ان عباس باشا ليس له ذنب في نظر اعدائه الا كونه حاكم مصر واعظم منهم كفاءة وكونه الرجل الوحيد الذي يستطيع ان يرقى بمصر الى اوج السعادة . ولا يمكن ان يكون نوبار بك خالياً من المطامع السياسية لانه بالغ من التهذيب والعلم الى درجة لا يمكن فيها ان يجهل سوء خطة عباس باشا واضن انه سيكون في مقدمة الذين يقودون عباس باشا الى السبيل القويم بعد ان يبطل مساعي اعدائه » .

ولما كانت سنة ١٨٥٢ ارسل نوبار مرة اخرى الى اوربا ليسلم بعض الهدايا الى رئيس الجمهورية الفرنسية والى ملكة الانكليز . وكان ذلك بناء على رغبة عباس باشا الذي كان يود ان يحكم روابط الوداد بينه وبين اوربا بالرغم عن الدسائس التي كانت تحيط به . وقد اشترك نوبار واخوه اراكيل في تأييد هذه السياسة فتحولت اليهما انظار الحساد وأخذوا يشنون بهمالدي

عباس باشا ولبثت سعاياتهم متواصلة لديه حتى حملوه على عزل اراكيل بك
عن نظارة التجارة .

فلما اتصل الخبر بنوبار بادر الى تقديم استقالته من منصب السكرتير
الاول والترجمان فجاء عمله دليلا على جسارة واستقلال عظيمين لان الشرق
لم يكن ليألف وقتئذ عوائد الغرب فتقديم الاستقالة كان مدعاة لغضب
الحاكم وسييا في جلب المخاطر على المستقبل . على ان عباس باشا لم يلبث ان
رجع عن خطاه . وبدلا من ان يضرر الحقد والضعينة لنوبار اراد ان يرجعه
الى منصبه .

ففي ذات يوم بينما كان نوبار يتنزه على النيل في ذهبيته مرة امام ذهبية
عباس باشا فمرقه وارسل اليه سكرتيرا يستدعيه فحضر نوبار فقال له حاكم
مصر سمعت انك عزمتم على السفر الى فرنسا فقال نعم يامولاي . فأمره
بان يبقى في مصر . فأجاب نوبار انك انت يامولاي عزلتني عن مناصبي .
فقال عباس باشا لا بل انت الذي استقلت فابق هنا في خدمتي .

ولكن نوبار لم يكن لينظر بعين الاطمئنان الى الذين كانوا يحيطون بعباس
باشا فطلب له ولاخيه منصبتين بعينين عن مصر وهما وظيفة معتمد مصري
في فينا له ووظيفة معتمد مصري في براين لاخيه سنة ١٨٥٣ وكانت هاتان
الوظيفتان قد انشئت في ذلك الحين مراعاة للظروف . وما رضى بهما نوبار
الا لانهما يمكنانه من متابعة سياسته التي كان بها اعظم عضد لعباس باشا .
ولكن المنية عاجلت عباس باشا سنة ١٨٥٤ فعدل نوبار عن آرائه السياسية
والفي المنصبان المذكوران واعتزل هو واخوه وظائف الحكومة المصرية .
اما السبب في وفاة عباس باشا فقد اختلفت فيه الاقوال والرأي العام مجمع

على ان ثلاثة من مماليكه فتكوا به بينما كان في الحرم لاسباب بعضهم يقول
انها سياسية والبعض الآخر يذهب انها من قبيل قول نابوليون « قتش
عن المرأة ». وكل ما ثبت معرفته أن موته بقي سرا مكتوما بضعة ايام
ثم نقلت جثته من بنها الى قصره في العباسية وكانت الجنود تحفرها وهي
تظن انها تحفر مولاها حيا يرزق .

اما سعيد باشا فقد اعتلى السدة المصرية والبلاد محتاجة الى ما يزيد مواردها
ويصلح مختلفها غير انه لم يفكر في شيء من المقاصد السياسية الكبرى التي كان
خلفه يسعى اليها بل سار في معظم الوجوه على خطة مناقضة لخطة . وكان سعيد
باشا حاضر الفكر سهل الخلق جانحا الى السرور والانبساط غير انه كان متقلبا
في اخلاقه مسرفا على سمرائه واخصائه غير مهتم بقدر ما يجب على الحاكم
بمصلحة بلاده .

اما نوبار فقد كان وقتئذ في الثلاثين من عمره فجعله سعيد باشا
سكرتيرا خاصا وابقاه في هذا المنصب مدة من الزمن ثم جعله مديرا لجميع
السكك الحديدية ومنحه لقب بك ثم عين أخاه أراكيل حاكما في السودان .
اما حال الادارة على اختلاف فروعها في ذاك الوقت فقد كانت من اسوء
الاحوال لان المالية كانت في ارتباك شديد والحكومة في مشاكل عديدة
مع النزلاء الاوربيين ولما كان سعيد باشا سهل المراس اخذ كل واحد من
اصحاب المطامع يتذرع بدعوى يدعيها ليلتم لقمة أو يفتنم غنيمة من الخزينة المصرية

فعند ذلك عين نوبار في مصلحة الجمارك على امل أن يصلح مختلفها ويداوي معتلها لأنها كانت من اكثر المصالح اعتلالا واختلالا . وسبب هذا الفساد الاداري أن الجمارك كانت كلها مختلطة لكثرة التداخل الذي كان يأتيه قنصل انكلترا نظراً الى مصالح الانكليز التجارية . فكان من الواجب اذ ذاك أن يعين في الجمارك رجل بارع ماهر يكف يد قنصل انكلترا عن المداخلة دون ان يقع معه في المشاكل ويضع حداً للأوربيين دون ان يفضي الامر الى الخلاف بين الحكومة المصرية والدول . فحمل نوبار عبء هذا الواجب ووفق فيه توفيقاً بيناً غير ان نجاحه لم يمنع عنه السعيات والوشايات بل ربما كان هذا النجاح سبباً في جعله مرة ثانية من ضحايا أهل الدسائس فاحيل نوبار على الاستيداع وبقي مدة في عزلة عن المناصب إلا ان سعيد باشا ما لبث ان دعاه الى الحكومة . وقد استمرت الوشايات تتلقفه كما تتلقف كل رجل امتاز بين القوم الفائزين في الحكومة المصرية وكان في جملة الذين سودوا صحيفة نوبار قنصل النمسا بعد ان سافر نوبار الى فيينا واخذ في الدفاع عن المصالح المصرية . وكان من اخلاق سعيد باشا انه لم يكن ليقطع الالسنه اللجاجة ويصدحبي الفتن الا بعد ان تمس كرامته ويرى أن أفعالهم تكاد تسلب راحته .

اما ميله الى نوبار فلم يكن ميلاً قليلاً بل كان ناشئاً عن الحاجة اليه لان سعيد باشا لم يكن ليحبه في حقيقة الامر وليس ذلك مما خفي على نوبار . ولا غرو ان اختلفت أخلاق نوبار عن أخلاق سعيد باشا . فان هذا كان ميلاً الى اللهو والسرور وكان يجب على الذي يود التزلف اليه ان يخبره على الدوام الاخبار السارة ويتملقه بالكلام الرقيق ويستنبط له الاخبار

المضحكة فلذلك كان صفر باشا « كوسيلسكي » على ما يقال في مقدمة الذين استنزلوا رضاه وتقربوا كل التقرب اليه فلم يكن ليفارفة في الحل والترحال . وكان في عهد سعيد باشا كثيرون من الرجال الاكفاء سواء كان في البحرية او غير هافهم الكابيتين بيسون الذي نظم البحرية المصرية (وعرض على نابليون بعد معركة واترلاو ان ينقله الى اميركا على باخرته وسط الطرادات الانكليزية) ومنهم الكولونل سيف (الذي قدم مصر على عهد ابراهيم باشا وعرف بعد ذلك باسم سليمان باشا الفرنسي وكان من اركان حرب الجنرال ناي والجنرال جروشي) الذي نظم الجيش المصري وابلغه درجة عالية من الترتيب .

وكان سعيد باشا قد تعلم الفرنسية منذ صغره لانه ربي بين اناس يتكلمون هذه اللغة كما انه اتخذ عنهم بعض عوائدهم فكان يعرف اكثر من والده واجبات الحاكم ولكنه كان كسولا متقلبا ولطالما حادته نوبار بوجوب تحسين احوال الطبقة الدنيا من الامة فيستحسن كلامه ويوافقه على رأيه ثم لا يلبث ان يترك كل شيء وشأنه ، وقد اوضح نوبار لسعيد باشا رأيه في الاصلاح القضائي لاول مرة فاستصوبه ووعد بتحقيقه غير ان وعوده كثيرا ما كانت عرقوبة ثم ان الحمام فاجأه وهو في الثالثة والاربعين من العمر في ١٨ يناير سنة ١٨٦٣ فترك حينئذ مشروع الاصلاح وبقي مدخرا في فكرة نوبار الى ان جاء وقته .



قنال السويس

وبعد ان فاضت روح سعيد باشا سنة ١٨٦٣ ارتقى الى السدة المصرية اسماعيل باشا . فرأى من الضرورة لحكومته ان يحافظ على رجل من اهل الكفاءة والرجاحة . فقرب اليه نوبار واطهر من الثقة به والاعتماد عليه اكثر مما ابداه خلفاؤه .

وكان ديليسبس الذي لم يتمكن من انفاذ مشروعه بسبب وفاة سعيد باشا قد عاد الى مخاطبة اسماعيل باشا في فتح ترعة السويس . فأمر اسماعيل نوبار ان ياخذ بأسباب المفاوضة في هذا الشأن المهم وحسبنا ذلك دليلا على ثقته به . واذا اردنا ان نشرح مسألة هذا الطريق الذي وصل المشرق بالمغرب ضاق بنا المجال وخرجنا عن الموضوع لان غایتنا الوحيدة ان نظهر ما كان لنوبار من اليد في هذه المسألة فلذلك نكتفي بان نوضح الحالة حين استلم اسماعيل باشا زمام الاحكام . كانت الصعوبة الكبرى في اواخر عهد سعيد باشا ان الباب العالي لم يكن ليأذن بفتح القنال ومن هذه الصعوبة نشأت كل المتاعب والمصاعب الاخرى . ولما أذن الباب العالي بفتح القنال لم يطلق يد الشركة التي اقهرها ديليسبس بل اظهر في الفرمان التحفظ والتحرس . فكان فعله هذا سبباً في تأخير اعمال الشركة وتمنع

الاوربيين من تغطية رأس المال اللازم . غير ان سعيد باشا كان يرى عدم نجاح الشركة ماسا لشرفه فاكتتب بما بقي من اسهمهما وقدره ١٧٧٦٤٢ فجاء هذا الحمل الثقيل ضغثا على ابالة لانه وضع على عاتق مصر بعد ان اثقلته الاحمال الكثيرة بسبب اسراف سعيد باشا وتساهله مع الشركة في الامتياز والاراضي وترع المياه الحلوة وتسخير الفلاح الى آخره مما هو مذكور في الشروط الموقودة بين الحكومة المصرية والشركة . فنشأ عن ذلك كله ان مصر وقمت في اخرج المواقف واصعب الحالات ودرمت خلف المرحوم سعيد باشا اي المغفور له اسماعيل باشا في الارتباك العظيم لان كل الانظار كانت موجهة اليه ومما زاد موقفه حرجا وصعوبة الخلاف الذي نشأ عن مشروع القنال . فانه لم يكن يستطيع ان ينحاز لفريق من المختلفين دون ان يجرح عواطف فرنسا او عواطف انكلترا ويحلب لنفسه عداا احدهما . على ان اسماعيل باشا اظهر كثيرا من البراعة في هذا الشأن المهم وتمكن من ارضاء الدولتين على قدر الامكان . وذلك بانه وافق فرنسا في مسألة الاتفاقات المالية التي عقدتها في عهد سعيد باشا ولم يجر على هواها في مسألة حل المشكل من الوجه الدولي بل ترك هذا الامر للباب العالي الذي له حق المشورة في كل مشروع عظيم كما تقدم . فجعل بذلك لانكلترا سيلا الى استخدام نفوذها في الاستانة العلية . وقد حلت المشككة الاولى أي مشككة الاتفاقات المالية بوافق عقد في ٢٠ مارس سنة ١٨٦٣ وقع عليه نوبار بالنيابة عن اسماعيل باشا والمسيو فردينند ديليسبس صاحب مشروع القنال . اما من

الجهة السياسية فان الباب العالي ارسل مذكرة في ٦ افريل من السنة نفسها الى حكومتي انكرا وفرنسا ذكر فيها وجوب القيام بشرطين قبل ان توافق الدولة العلية رسمياً على المشروع . وهما اولاً الغاء السخرة عن الفلاح وثانياً ترك الشركة للبند المتعلق بترع المياه الحلوة وامتيازات الاراضي الواقعة على جانبي قنال السويس . وقد عين الباب المشار اليه ستة اشهر للقيام بهذين الشرطين فاذا مضت هذه المدة ولم ينفذا عادت المسألة الى الاستانة للنظر فيما يجب وأوقفت الاعمال الجارية في القنال منذ أربع سنوات لذلك التاريخ باسم « الاعمال الاستعدادية » .

وفي ١٨ اغسطس سنة ١٨٦٣ أوضح اسماعيل باشا حقيقة الحال لفردينند ديليسبس . وجعل لنوبار السلطة الكافية للاتفاق مع الشركة بناء على الاساس الذي وضعه الباب العالي للاتفاق ورضي به اسماعيل باشا . وفي ١٢ و ٢٨ اكتوبر طلب نوبار باسم الخديوي أولاً الغاء الامتيازات المتعلقة بالاراضي المجاورة للقنال وعرض أن تعطى الشركة نفقات مافتحته في هذه التبعة وان يتم فتحها على نفقة الحكومة تعويضاً للشركة عما لحقها من المصاريف . ثانياً انقاص عدد القعلة الى ستة آلاف فاعل يشتغلون على الدوام وان ينقد الواحد فرنكين عن كل يوم ولكن مجلس ادارة الشركة رفض ذلك كله وقر رأيه على امور أخرى فأرسلت الى الباب العالي . فرفض قرار مجلس الادارة وقال في رفضه : « اذا رفضت اليوم الشركة عملاً كالذي ذكر في المحضر الاخير لمجلس ادارتها ان تساعد في الامتياز على اتفاق قانوني متساوي

الحقوق تفقد لأمحالة كل حق وساغ للباب العالي ولحاكم مصر ان يوفقا الاعمال الجارية في القنال .

أما الموسيو ديليسبس فقد كان يحاول ان يثبت في كلامه ان موافقة الباب العالي لم تكن واجبة وانه حصل عليها فلم يبق من حاجة الى زيادة مخاطبته في الشأن . ولكن فات الموسيو ديليسبس ان قوله ان الشركة حصلت على اذن الباب العالي يشبه الاعتراف بوجوده وقوله انه غير واجب يشبه الاعتراف بكونه لم يحصل ولم تنله الشركة . وكان في عداد المزاعم التي حاول الموسيو ديليسبس ان يؤيدها قوله : « ان حاكم مصر يحق له ان يعطي امتياز القنال وان الباب العالي ليس له سوى ان يتدخل في مسألة حياد القنال ويترك ما بقي من فروع المسألة كالأعمال والعمال والتنازل عن الاراضي وغير ذلك من الشؤون الداخلة في دائرة اختصاص الحاكم المصري » . وكان يزعم ان محاولة الحكومة العثمانية لزيادة سلطتها وتوسيع اختصاصها في مسائل مصر الادارية الداخلية مخالف للمعاهدات التي عقدت سنة ١٨٤١ ونالت مصر بموجبها استقلالها الداخلي . فاذا تطرف الباب العالي في هذا الشأن اصبحت المسألة في مكان من الخطر فحينئذ لا يمكن حل المسألة الا بالحرب او بمؤتمر دولي تعقده الدول الموقعة على معاهدة سنة ١٨٤١ فتخرج اذ ذاك المسألة من حيز الحقوق المدنية الى حيز الحقوق العمومية ولكن الحالة لم تبلغ ذاك الحد البعيد وليس هناك باعث على الحرب .

اما نوبار مندوب اسماعيل باشا فلم يكن ليقتنع بمثل هذا الكلام بل كان يحسب أن مصادقة الباب العالي واجبة لا مندوحة عنها . ولم

يكن يخطر في خاطره أن الباب المشار اليه ينوي المماكسة في فتح القنال
لأحباط مشروع جزيل الفوائد . بل يمتقد انه كان يود أن يؤيد المشروع
بشروط تضمن وتحمي المصالح المهمة . ولبت ديليسبس محتج بان مسألة
القنال هي مسألة داخلية وبان اعراض حاكم مصر عن طلب الاذن فيها
من الباب العالي لا يخرج عن حد الواجب . غير انه سبق للحكومة المصرية
ان استشارت الباب المشار اليه وطلبت موافقته في مشاريع أقل أهمية من
مشروع القنال فمن ذلك اعمال القناطر الخيرية على النيل لارواء الاراضي
وهذا المشروع داخلي كما لا يخفى ومن ذلك أيضاً انشاء السكة الحديدية
من الاسكندرية الى القاهرة وهو من الامور الداخلية ايضاً . وقد حاول
عباس باشا أن يمتنع في مشروع السكة الحديدية عن طلب الاذن من
الباب العالي ولكنه ما لبث ان اضطر الى طلبه وقد ساعد الحكومة
العثمانية وقتئذ سفير انكلترا وفرنسا وارسل الباب العالي في هذا الشأن
مذكرة الى عباس باشا في ٤ سبتمبر سنة ١٨٥١ قال فيها : « انا تؤمل
كل الامل بان سموكم تعترفون بوجوب طلب الاذن رسمياً في هذه المسألة
وبوجوب تأكيد ذلك لنا » . وقد طلب الباب العالي ان تشاوره الحكومة
المصرية أيضاً في كل المسائل المهمة ولم يميز تمييزاً كبيراً بين المسائل الداخلية
والمسائل الخارجية . فلذلك كان نوبار يرى مشاورة الباب العالي في مسألة
القنال أمراً لا بد منه كما قلنا لاعتباره أن هذا القنال لا يهم مصر والسلطنة
العثمانية فقط بل يكون له شأن في العالم كله . فان كان لابد من مشاورة
الدولة في مسألة انشاء السكك الحديدية فبالاولى لابد ولا مناص من
مشاورتها في هذا المشروع العظيم . واذا كان هناك مشروع يجب أن يبذل

الباب العالي كل اهتمام في امره فانما هو مشروع القنال . وذلك لم يفت سعيد باشا يوم اعطى امتياز القنال فانه ترك محلاً لمصادقة الباب العالي في المهددين اللذين وضعوا في شأن تأليف الشركة وفي ١٩ . مايو سنة ١٨٥٥ ارسل الى الموسيو ديليسبس يقول : « لما كان من الواجب أن يصادق الباب العالي على امتياز شركة قنال السويس ارسلت اليكم هذه النسخة لتحفظوها . اما اعمال حفر القنال فلا يمكن الشروع بها قبل الحصول على مصادقة جلالة السلطان » . وفي ٥ يناير سنة ١٨٥٦ اصدر سعيد باشا لائحة في الاعمال المتعلقة بالامتياز وحفظ فيها محلاً خاصاً لمصادقة جلالة السلطان .

وكان من خطة الحكومة الفرنسية في ذاك الحين انها كانت تمنع معتمديها من المداخلة رسمياً لتعضيد شركة القنال ولم تكن تؤيد رأي ديليسبس المنوط بعدم مصادقة الباب العالي . بل ارسلت تلغرافاً في ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٥٩ الى قنصلها الجنرال في الاسكندرية اعترفت فيه بحق الباب العالي ونصحت لحاكم مصر ان يذعن لأوامر جلالة السلطان ولا يعدل عن مصادقته وطلبت اليه أن يخفف معارضته ويلين عريكته .

قلنا ان نوبار كان يطلب الغاء امتياز الاراضي وفي جملتها ترعة الري ولا يخفى ان حل هذه المسألة كان في نفس عقد الامتياز . وتحرير الكلام ان الامتياز يخول الشركة حق الانتفاع بالاراضي الكائنة على ضفتي ذاك القنال ويحول اسماعيل باشا حق نزع الملكية للمنافع العمومية . فلم يبق سوى أن نعلم هل كان يحق للحاكم المصري وقتئذ ان ينزع ملكية تلك الاراضي لاجل تلك المنافع مقابل تعويض عادل يدفع



فردیناند دی لیسبس

الى الشركة . على ان الصعوبة لم تكن من جهة حاكم مصر ولا من
جهة مندوبه نوبار بل من جهة الباب المالي فان الحكومة المصرية عرضت
وفتتد ان تتم ترعة الري على نفقتها وهذا كل ما كان في وسعها .
وقلنا ايضاً ان نوبار طلب انقاص عدد الفعلة الذين يشتغل الواحد منهم
باجرة فرنك بل اقل في اليوم وقد حق لنوبار أن يطلب انقاصهم وينظر اليهم
بعين الاهمية . فانه لم يطلب بذلك سوى الغاء الاشغال الشاقة . وما خفي
على الموسيو ديليسبس ما لطلبه من الاهمية فاحتج ببراعته المعروفة على هذا
الانقاص وبني احتجاجه على أن القوانين العثمانية كلها تجيز السخرة ومع
ذلك فان اشتغال الفلاحين المصريين في السويس لا يعد سخرة . ولكن
فات الموسيو ديليسبس ان الدستور لا يجيز تلك السخرة وان المادة « ١١٠ »
من قانون الجزاء العثماني يحرمها تحريماً صريحاً . أما قوله ان اشغال
الفلاحين المصريين ليس بسخرة فلم يكن يقنع نوبار باكثر من قوله ان
القانون العثماني يجيزها . فان نوبار كان ميالاً اشد الميل الى الافكار الحرة
ويتألم كل التألم من نزع حرية الالوف حباً بمنافع الاجانب وكان اذا ذاك
عشرون الف فاعل يشتغلون بشركة السويس تاركين عيالهم وحرفهم وزراعتهم
بالقسر عنهم فكانوا كلهم أو جلهم يودون من صميم الفؤاد أن يعودوا الى
بيوتهم وزد على ذلك انهم كانوا مضطرين للرجوع وقت صرفهم على
نفقتهم الخاصة وبعضهم كانت منازلهم بعيدة جداً فاذا أضيفت هذه
المتاعب الى خسارتهم في زرعهم وحرفهم وتجارتهم وسائر مرافقهم
اتضح مقدار العناء والبلاء الذي كانت تقاسيه البلاد من جراء استخدام
ابنائها قسراً واضطراً .

ولو كان العناء مقصوراً على عشرين الألف المذكورين لكان الأمر قليلاً . ولكن العشرين ألفاً كانوا يشتغلون ونحو أربعين ألفاً كانوا قادمين أو آخزين بالاستعداد للقدوم إلى محل الشغل . فليس بالهين السهل على نفس الوطني الأبى أن يرى نحو ستين ألفاً مبعدين عن عيالهم وعن الزراعة والصناعة والتجارة وليس لهم من فائدة تذكر تعوضهم من بعض الخسارة وتهون عليهم المتاعب .

قال المدير الأول للاشغال في أحد تقاريره : « أن من أعظم المنافع هو استطاعتنا أن نحفر بأيدي العمال . معظم ما يمكننا حفره من القنال البحري بين بحيرة التمساح والبحر الأحمر ومما تجب ملاحظته أن هذه الطريقة لحفر القنال لا تنحصر منفعتها في تسهيل العمل والاسراع به بل هي تعود بتقليل النفقات كثيراً فإن المتر المكعب من اليابسة لا يقتضي من النفقة سوى ثلثي ما يقتضيه المتر الذي يحفر بالآلات » .

فالظاهر مما تقدم أن الذي يحمل كبار شركة القنال على استخدام ذاك العدد العظيم كان حبها للاقتصاد لا الضرورة المظيمة والحاجة الماسة . وذلك يخالف كل المخالفة بما وعد به ديليسبس حين أخذ الامتياز فانه قال وقتئذ أن أربعة وخمسة آلاف فاعل يكفون إبان العمل وأهم أوقاته فرضي نوبار أن الحكومة المصرية تقبل استخدام ستة آلاف بدلاً من خمسة فلذلك شق على نوبار وعلى كل محب لمصر أن يرى عدد الفعلة يزداد ازدياداً عظيماً وتفقد الألوف الكثيرة من المصريين حريتهم وحياتهم في بعض الأحيان وتضيع على التجارة والزراعة والصناعة أيديها العاملة لا كساب شركة قنال السويس مبلغاً من المال .

فبناء على ما تقدم ان نوبار اعترض على تشغيل الفلاحين لاسباب
جوهريّة اهمها انه كان يميل الى مصر التي قضى معظم العمر فيها فلم
يمكن في وسعه أن يرى الالوف تشتغل وتشقى حتى تجلب عليها الذل
فان الشغل في العالم انما يكون لراحة الانسان لا لزيادة شقائه
ومنها انه لم يكن ليحتمل ان يرى اناساً من الاوربيين الذين يحسبون
بلادهم مهد التمدن يأتون اعمالاً تشبه أعمال الذين شادوا الاهرام
وجبلوا ترابه بدم الرعية . انه كان اميناً في خدمة مولاه فلم يرض ان
ينقض ارباب العمل الوعود التي وعدوا بها حاكم مصر فذاك كله
ما يحدو بنوبار الى المعارضة لارغبته في مساعدة انكلترا التي كانت
تنوي أن تقيم المصاعب والعقبات في سبيل الشركة . ولقد كان
نوبار صادقاً ايضاً في خدمة جلالة السلطان نفسه . قال علي باشا ناظر
الخارجية العثمانية في ذاك الحين : « ان جلالة السلطان يحافظ على
حقوقه وأهل البصيرة في فرنسا لا يدعون أنفسهم تتخضع بالأقوال
العارية عن الصواب فان الهمة المضحكة التي مازال يذيعها عنا
رئيس شركة قنال السويس فيما يتعلق بمخدمتنا لانكلترا لا يمكن ان
توضع موضع الجد فنحن ننفى نفيّاً ونرفضها رفضاً ولنا من الادراك
ما يكفينا لتمييز مصالحنا الخصوصية . فاذا كانت اعتباراتنا مطابقة من
بعض الوجوه لاعتبارات احدى الدول فذلك لا يدل على اننا اناس
عديمو الادارة لا نتصرف الا بناء على وحي تلك الدولة . فلترض
الشركة بما نعرض عدلاً على يد نوبار باشا تر حيث نذل لنا ارادة وهل
نحن كارهون للمشروع » .

فكل ما تقدم يدلنا على حقيقة الشكوى التي كان رئيس شركة القنال يلقيها على الحكومة العثمانية والحكومة المصرية ولا سيما على نوبار مندوب الثانية وقد قال أحد كبار الكتاب الفرنسيين ان تهمة نوبار بالانحياز الى انكارترا ليست غير عادلة فقط بل هي نكران للجميل . وقال نوبار في مذكرة عرض بها شروطاً اراد بها التوفيق بين الفريقين ان ما يعرضه هو موافق لمصلحة مصر ومصلحة الشركة معاً . وما قال غير الحق بشهادة كبار الكتاب في فرنسا . واذا كان قد ذهب الى الاستانة فانما ذهابه كان لأمرين اولهما ان يستلم من يد الباب العالي عملاً خشي على مصر من مغبته والثاني ان تستلم مصر بيدها هذا العمل حتى لا يفضي الامر الى احباط المشروع العظيم . ولما عاد الى مصر لم يلبث فيها الا ريثما يضع خطة عمله ويتفق مع حاكم مصر عليه ثم يذهب الى باريس حيث كانت تسوَّى مسائل العالم وخصوصاً مسائل وادي النيل .

واذا أردنا ان نورد كل ما دار عليه الجدل بين نوبار ودبلوماسيس طال بنا المجال . فحسبنا ان نقول في هذا المقام ان نوبار باشا أظهر من الاقدام في خدمة مصر ما يخلده له المؤرخ العادل . كما انه ساعد من جهة أخرى في انجاح المشروع في كل أمر لا يمس المصلحة المصرية وكل من وقف على سر أعماله في أسفاره من أجل الخلاف المذكور وعلى الطريقة التي حصل بها على الموافقة من الباب العالي يعلم ان له معروفاً جميلاً على الشركة .

ومع ذلك كله فقد كان نوبار ينظر ببصيرته النقادة الى ان

فتح قنال السويس يؤدي الى نتيجة لاتروق عين مصر وعين فرنسا بل تجلب الضرر السياسي عليهما معاً . قال يوماً لاحد القضاة الفرنسيين في عرض كلامه عن القنال :

« انظروا الى مصالحكم دون سواها آلا ترون انكم بفتح القنال تجذبون انكلترا الى جهة من البحر المتوسط ليس لها شأن فيها فقد انسحبت من بعض الجزر في هذا البحر وكان من المنتظر ان تنسحب بعد ذلك من مالطا ومن يعلم اذا كانت لاترك يوماً جبل طارق . غير ان رياح الجنون كانت تقذف بكم وانتم لاتشعرون ولما مدت الخطوط الحديدية في السويس والاسكندرية هتف باروش المحامي الفرنسي الكبير قائلاً : « ان هذه الخطوط لسيوف نارية في احشاء فرنسا » لان هذا الداهية كان يعلم ان جميع محطات هذه الخطوط ستكون مستعمرات انكليزية مهمة . وسبقول لكم التاريخ أي الضرر يلحقه بالأمة شخص واحد لايسأل الا عن مصالحه الخصوصية . »

قالت جريدة صوت باريس : « فلنشجع بما ارتكبناه من الهفوات لاثنا نحن الذين جذبنا انكلترا الى وادي النيل . فانها لما رأت فتح قنال السويس أصبح من البين الواضح ان جهدها بات منصرفاً الى رفع علمها فوق أرض القراعنة . فقد كنا اصحاب النفوذ الاول قبل ان ذهب الموسيو ديليسبس وقام بمشروعه الذي اعترضت عليه انكلترا ما استطاعت الى الاعتراض سبيلاً . ثم دعوناها بعد ذلك الى المداخلة معنا فسارت وأخذت تطردنا رويداً رويداً . وما نحن الا الجانون على أنفسنا الداعون لخصمنا الى تأييد نفوذه في محل نفوذنا وسلطته في مكان سلطتنا . »

اسماعيل ونوبار

اطالما كان نوبار باشا (وقد أنعم عليه جلالة السلطان المعظم بهذه الرتبة حينما زار جلالته مصر في شهر ابريل سنة ١٨٦٣) يعرض نفسه لغضب المففور له اسماعيل باشا الخديوي الاسبق بما كان يظهره له من حرية الضمير وجاء أن يصرفه عن طريق التطرف والاسراف اللذين اديا بمالية البلاد الى قبضة الاجانب وافضيا بصاحبهما الى النفي والموت بعيداً عن هذا الوطن الذي احبه . واذا جرينا مجرى المؤرخ المحقق والمنصف العادل فلا بد لنا من القول ان المرحوم اسماعيل باشا كان يأخذ باعراض التمدت ويترك جواهره في كثير من الاحيان رفيقاً في الظاهر وقاسياً عاتياً في الباطن فلم يكن يهتم بتخفيف احوال الفلاح الذي كان ينصب جبينه عرقاً ودماً بل كان يبخل عليه بشراء بعض الآلات الحديثة لابطال السخرة وتنظيف الترع والاقنية مع انه كان يعقد القرض أثر القرض في أوروبا ولبث سائراً على خطته حتى أثقل عاتق البلاد بالديون . وكان يحب ذاته حباً مفرطاً ويميل أشد الميل الى التأنق فكثيراً ما كان يترك النافع الضروري ليشتغل بالكفايات والمحسنات .

ولقد صرف معظم همته الى قلب هيئة القاهرة والاسكندرية والى

جعلهما شبيهتين بباريس من حيث التنسيق والترتيب وإنشاء الشوارع
النظيفة والقصور الباذخة . ثم الى جعل شبرا والحزيرة جزءاً من الشان
اليزيه والبوادي بولون (في باريس) تسير بين خمائنها واشجارها الباسقة
المركبات الفخيمة بالسيدات الحسان الخفيفات الحجاب . وكان يجتهد في
اجتذاب المغنيات والممثلات والاوربيات الجميلات الى مدينتي القاهرة
والاسكندرية . ولقد صدق من سماه سليمان عصره من هذا الوجه . واني
اذكر هنا عبارة قالها لي احد الفضلاء العارفين وهي « ان المرحوم اسماعيل
باشا اسعد البلاد وافقر العباد » بمعنى انه قلب وجه هذا الوطن الى أحسن
ما كان عليه . ولكن اقل عائق ذويه بالديون والضرائب . ولا شك ان
هذا القول على جانب من الصواب فاذا كان فيما ذكرنا ما يوجب الانتقاد
فان كثيراً من الاعمال التي تمت في عهد اسماعيل باشا عادت بالجمال
والبهاء ولنا أن نقول أيضاً ان بعضها عاد بالنفع كأنشاء السكك الحديدية
وزيادة المواصلات وتحريك دولاب الصناعة وزيادة السفن التجارية في
البحر المتوسط والبحر الاحمر الى غير ذلك من الفوائد التي نشأت عن
حب اسماعيل باشا للفخر ومظاهر التقدم .

ولقد دهشت الامبراطورة اوجيني مماراته من مجالي البهجة والبذخ
ايام زارت مصر لحضور الاحتفال بافتتاح قناة السويس وقد بلغ حب الفخر
من المرحوم اسماعيل باشا انه بنى قصراً خاصاً لاستقبال به تلك الامبراطورة
الجميلة ويعجبها بمظاهرها ومفاخره الشرقية . -

وما شبعت نفس اسماعيل من كل ما تقدم بل أراد أن يظهر للعالم في
مظهر الفاتح والمستطلع المفيد والمحب للانسانية فاستخدم غوردون باشا

الذي قتل بعد سنوات في الخرطوم ولقد تمكن اسماعيل من الاستيلاء على دارفور وارسل حملة الى الحبشة وكانت تحدته نفسه بالاستيلاء على السودان حتى منابع النيل . اما الاستطلاع والاستكشاف فقد استخدم لهما الرحالة صاموئيل باكر وقد تمكن اسماعيل من الوقوف بواسطة من ارسلهم على كثير من أحوال أفريقيا فاستحق ثناء الجمعيات الجغرافية وعد من المهملين لسبيل الوصول الى اواسط أفريقيا بجهات البحيرات التي اكتشفها بورتون وليفنجتون وسبيك . اما اعماله التي اراد بها الظهور في مظهر الانسانية فاخصها انه فوض الى الانكليز ان يقاوموا النخاسة في جهات النيل الابيض ثم الغى اسواق النخاسة في المدن المصرية واعلن ان الارقاء كلهم اصبحوا عتقاء . ولكن هذا كله لم يكن كافياً لمنح النخاسة لان القاهرة نفسها كانت مملوءة من الاولاد والبنات والخصيان المعروضين للبيع ولم يكن البوليس يتدخل في شأن واحد منهم .

وقد أراد فوق ذلك ان يحدو حذو الحاكم الميال الى السياسة الحرة الراغب في أخذ آراء رعيته والوقوف من مندوبيها على حاجاتها وكماياتها كما يجري في البلدان الدستورية الاوربية . فألف مجلساً نيابياً وجمع لى حق انتخاب الرئيس للحكومة وأمر الرئيس ان يقسم النواب الى قسمين ليمين والشمال قسم يؤيد أعمال الحكومة وقسم يعترض اعتراضاً سطحياً وجعل موعد اجتماعه مرة في كل عامين ولكن هذا المجلس كان في رأي العارفين شبه عدم لان اعضاءه كانوا ينتخبون في الظاهر بالانتخاب ولكنهم كانوا في الحقيقة لا ينتخبون الا برضى

الحكومة وموافقتها . ثم لان الذين كانوا يعترضون من اعضاءه لم يكن اعتراضهم فعالا اوجدياً بل كانوا كلما تهبط عليهم اشارة من سماء الاريكة الخديوية اتبعوها طائعين وزد على ذلك ان آراءه كلها كانت شورية والحكومة ان تتبعها او تنبذها . ومما يدل على قلة اهميته ان الحكومة غفلت عن جمعه سنة ١٨٨٥ فلم يشعر أحد بهذا الاهمال ولم تهتم به الامة ولا عجب ولا غرابة اذا كانت لا تهتم بمجلس تكون مناقشاته وفوائده آرائه على تلك الحال .

وفي سنة ١٨٦٤ كلف اسماعيل باشا نوبار ان يقضي له مهمة لم تكن اقل شأنًا من مهمة قنال السويس بالنظر الى الاسرة الخديوية وفي اثناء اشتغاله بها قابل جلالة السلطان للمرة الاولى فأعجب جلالاته بما رأى من حذاقته وبراعته . وموضوع تلك المهمة هو تغيير طريقة الارث للاريكة المصرية الذي حصل عليه نوبار بعد سنة من الزمان . وخلاصة ذلك ان الخط الشريف الذي صدر في سنة ١٨٤١ يقضي بان تكون طريقة ارث الاريكة المصرية بناء على قانون السلطنة الاسلامية بمعنى ان زمام الاحكام ينتقل من الارشد الاكبر الى الارشد الاكبر في جميع السلالة العلوية كما كان يجري قبل عهد اسماعيل باشا . وهذه الطريقة لها حسنة واحدة وهي اجتناب الوكالة ولكن يقابل هذه الحسنة معائب كثيرة منها توليد التحاسد والتنافس بين أعضاء الاسرة الخديوية ومنها تغيير المنهج كلما انتقلت الاحكام من يد فرع الى آخر وغير ذلك مما تدل عليه الحوادث التي جرت بين أعضاء الاسرة الخديوية وخصوصاً مع اسماعيل باشا حين طمحت نفسه الى السدة المصرية .

أما الآن فانها أصبحت بمحذاقة نوبار محصورة في دائرة البنوية أي
ان الابن الاكبر يرث عن أبيه كما ورث توفيق باشا وسمو الخديوي
المعظم عباس الثاني. واذا لم يكن للخديوي ولد جعلت ولاية العهد لاختيه
حتى يرزقه الله ولداً ذكراً وهذا ما جرى في المدة الاخيرة فان دولة
البرنس محمد علي باشا بقي ولي العهد حتى رزق الله مولانا الخديوي دولة
البرنس عبد المنعم فانتقلت ولاية العهد اليه .

غير ان اسماعيل باشا لم يكتف بما ناله من الحضرة السلطانية في شأن
الارث بل طمعت نفسه الى الاستقلال التام كما فعل ابوه ابراهيم باشا
وجده محمد علي باشا . فانه لما شبت نيران الثورة في كريت سنة ١٨٦٦
بدسياسة من الحكومة الروسية عرض على جلالة السلطان الاعظم ان
يقدم له فصيلة من الجنود المصرية لتساعد الدولة على اخمد نار الفتنة
وتأييد السلطة العثمانية ودفع ايدي اعداء الدولة من الاوربيين . ثم
اغتم اسماعيل باشا تلك الفرصة للحصول على امتيازات من الحضرة
السلطانية فقبل جلالة السلطان خدمة الجنود المصرية . ولكنه لما اطلع
بعد ذلك على مطالب اسماعيل باشا التي ارسلها على يد المعتمد المصري
في الاستانة غضب غضباً شديداً ولا شك في انها كانت مطالباً باهظة
لا يمكن الحكومة العثمانية ان ترضى بها اذ انها كانت بمثابة طلب
الاستقلال السياسي التام مع الاستقلال الاداري الداخلي . أما تلك
المطالب فهي : اولاً ان يعطى خديوي مصر السلطة في تأليف جيش
بدون أن يعين الباب العالي عدده . ثانياً ان يكون لمصر بحرية قوية
غير مقيدة بارادة الباب العالي وخارجة عن دائرة أذنه واختصاصه .

ثالثاً ان يكون للخديوي حق في صنع النياشين ومنحها اي ان تكون النياشين العثمانية مستقلة كل الاستقلال عن النياشين المصرية . رابعاً ان تضرب الحكومة المصرية نقوداً مخصوصه بها . خامساً ان يكون للخديوية معتمدون لدى الدول الاجنبية . سادساً ان يكون لها الحق في عقد المعاهدات . سابعاً ان تسنّ الشرائع والقوانين .

فلما اطلع جلالة السلطان على ذلك كله ارسلها وهو متميز . غيظاً الى الصدر الاعظم . فاخبر فخامة الصدر اسماعيل باشا بالتأثير الذي حدث لها ومنعه ان ينس مرة اخرى ببنت شفة في هذا الشأن . فحار اسماعيل باشا في امره بعد تلك المشكاة الذي وقعت بينه وبين متبوعه الاعظم . لا سيما وانه لم يكن مدركاً كل اهميتها . وفي تلك الاثناء كتب لنوبار الى باريس يأمره بالقدوم الى مصر فقدم واخبره اسماعيل باشا بكل ماجرى فافصح له نوبار ان ذلك كان عبارة عن طلب الاستقلال السياسي التام الذي لا يجوز طلبه صريحاً وانما يمكن الحصول عليه . وقال له ان استقلال مصر لم يكن محصوراً في هذا الامتياز او ذاك فقط من الحكومة العثمانية بل في زيادة قوة مصر بتحسين ادارتها وهذا التحسين لا يتم مادام في جانب الحكومة المصرية سبع عشرة قنصلية ينتمي اليها مئة وخمسون ألف اوربي وتتمتع كل واحدة منها بسلطة تضاهي سلطة حاكم مصر ادبياً ومادياً وتحول دونها في كثير من الشؤون . وحينئذ اغتنم نوبار الفرصة لعرض مشروع المحاكم المختلطة فقال لاسماعيل باشا ان خير دواء لذاك الداء ان تجمع المحاكم العديدة والسلطات الفضائية الكثيرة في محل واحد يخضع له الجميع على السواء . بالتمييز ولا استثناء .

وفي تلك المدة عين اسماعيل باشا نوبار ناظراً للخارجية فأصبح
اقدراً مما كان عليه واقوى على اخراج مشروعه العظيم إلى حيز العمل .
ولبت يستميل افكار المغفور له اسماعيل باشا الى مشروعه حتى وافقه
عليه . وفي اوائل سنة ١٨٦٧ سافر نوبار الى الاستانة وكانت مهمته
أن يحصل من جلالة السلطان على فرمان جديد يمنح حاكم مصر
لقب خديوي ويخوله السلطة والحق في ان يدخل ما يلزم مصر
من التنظيم والاصلاح الداخلي وان يعقد مع معتمدي الدول الاتفاقات
المتعلقة بالجرمك والبوليس والبوستة ورسوم النقل . فتمكن نوبار بدهائه وبراعته
من النجاح في هذه المهمة الكبرى وحيثئذ حصلت مصر على كل
الاستقلال الداخلي الصحيح الذي يمكن ان يعود بالنفع على البلاد
اذا كانت أزمته في قبضة قوم يحبون خيرها ويهتمون بسعادتها .
وهكذا كان توحيد حكومة مصر وادارتها بفضل هذا الرجل الكبير .
وذلك ما كان يحتاج اليه نوبار لاتمام مشروعه الذي يهم البلاد .

على ان الذين كانوا يرون من مصلحتهم ان لا يتم الاصلاح
القضائي ارادوا ان يحولوا فكر اسماعيل باشا عنه ولكنهم لم يكونوا
يستطيعون من جهة اخرى ان يخفوا او ينكروا قلة النظام ومزید
الارتباك الناشئين عن وجود سبع عشرة ساطة قنصلية في جانب
السلطة الخديوية فرأوا ان افضل الطرق الموافقة لمصلحتهم ان يقنعوا
حاكم مصر بوجوب انشاء بلدية في الاسكندرية مؤلفة من الوطنيين
والاجانب فقالوا له ان انشاء مثل هذه البلدية يريح الحكومة المصرية
من الاشقياء والاوربيين لانهم يصبحون حيثئذ في نطاق سلطة البلدية

بمعنى انها تجد سهولة لدى القنصليات الاجنبية في حبس المضار الذي
ينجم عن اولئك الاوربيين . فوق هذا الكلام موقعا حسنا في
ذهن اسماعيل باشا وفي الحال صدر امر عال بتوقيع شريف باشا
ومشروع بتوقيع كولوتشي لانشاء البلدية ثم أرسل « اي الامر
والمشروع » الى القنصليات لترى فيها رأيها .

وفي تلك الاثناء أبلغ نوبار ما جري - وكان وقتئذ في
باريس يفاوض حكومة فرنسا وغيرها في شأن المحاكم المختلطة - فاستاء
نوبار من ذلك لان الفرصة لم تكن موافقة له وكتب يقول : اني
تعجبت كل العجب من صدور هذا المشروع بينما كنت افوض
حكومات الدول بالنيابة عن سموه لاقناعها بأنه لا يمكن مصر ان
تضع او تنفذ نظاما للبوليس او البلدية مادامت الامتيازات القنصلية
تحول دون مرادها وتعرقل مساعيها فكانما سموه بطلبه انشاء البلدية
الآن قد كذب نفسه بنفسه .

ولكن لحسن الحظ ماوردت كتابة نوبار في هذا المعنى حتى
كانت القنصليات قد ردت الى الموسيو كولوتشي المشروع والى شريف
باشا الامر العالي بدعوى ان انشاء البلدية بناء على مايطلبه مخالف
للامتيازات التي يتمتع بها الاوربيون .

وفي أواخر سنة ١٨٧٠ عاد نوبار باشا الى مصر فعرف ان
فخامة الصدر الاعظم وقتئذ أقنع اسماعيل باشا بان اصلاح القضائي
المروم يهدم سلطة الحكومة المصرية ويجعل زمام الاحكام في قبضة
الاجانب فيصبحون رجالا للادارة في ازياء القضاة . وأصحاب الحل

والعقد تحت ظل قانونهم . وبأن أفضل الوسائل للتخلص من
الخطر الذي يثير السلطة المصرية ان يستبدل الاقتراحات المتعلقة
بالاصلاح القضائي باقتراحات أخرى منوطة بإنشاء بلدية أجنبية وطنية .
فهي ترجح مصر من الحال الذي يأتيه أشقياء الاوربيين وتؤدي الى
تعزيز النظام بدون ان تمس سلطة الحاكم المصري . فاستأنف
اسماعيل باشا العودة الى هذا المشروع وكلف في هذه المرة نوبار ان
ينظر في تأليف البلدية ويكتب في شأنها الى قنصليات الدول .
فاطاع نوبار ووضع المشروع وعرضه على الدول فقبلته خلافاً لما جرى
لشريف باشا ولكن ايطاليا - لحسن حظ الاصلاح القضائي - اعترضت
بين جميع الدول وذكرت انها ترضى بالتنازل عن امتيازات رعاياها
الممنوحة لهم مقابل ما يتضمنه مشروع الاصلاح القضائي من
التصانات لمصالحها ومصالح رعاياها . غير انها لاتستطيع ان ترضى
بذاك التنازل مقابل مشروع البلدية . فلما ورد اعتراض ايطاليا
اضطرت الحكومة المصرية الى التوقف والعدول مؤقتاً عن
مشروع البلدية .

أما نوبار فقد قويت آماله بإتمام مشروعه القضائي بعد ورود
الاعتراض الايطالي على غير انتظار واغتم الفرصة وأخذ يبذل الجهد
لاقناع اسماعيل باشا بان إنشاء البلدية في مدينة مثل الاسكندرية
يكون حكومة صغيرة في نفس الحكومة المصرية فهو لايمكنه ان
يؤافق عليها الا بعد ان يتم الاصلاح القضائي وتصبح الحكومة
في مأمن وضمان من سلطة البلدية .

واتفق في ذلك الحين ان الخلاف كان قائماً بين الحكومة والاوربيين على دفع الضرائب فافصح نوبار لاسماعيل باشا ان اتمام مشروع الاصلاح القضائي يفضي الى الغاء الامتيازات القنصلية وان الغاء هذه الامتيازات يضطر الاوربيين الى دفع الرسوم الغير المقررة التي تحول الامتيازات المتسمة النطاق دون أخذها من الاوربيين في الوقت الحاضر . فأجيب نوبار على هذا الاعتراض بان الجدير بالحكومة الآن ان تبتدى بضرب الضرائب الغير المقررة على الوطنيين ريثما تنشأ المحاكم المختلطة ولكنه رفض ان يوافق على هذا التدبير المحصور في هذه الدائرة الضيقة لأنه رأى ان حمل الفلاح على دفع الضرائب واعفاء الاوربيين منها يؤديان الى زيادة الظلم على الفلاح وتوسيع سبيل التمييز بينه وبين الأوربي وهذا ما كان يريد نوبار ان يتلافاه ويزيله بسنّ قوانين ونظامات تضع الفريقين في منزلة واحدة على السواء (وكان المراد وقتئذ تعيين رسوم الدخوليات) .

وقد لبث الاوربيون غير ملزمين بدفع الرسوم الى سنة ١٨٧٣ على ان نوبار ألزمهم بدفعها بعد ذلك ليريهم ان الامتيازات القنصلية التي كانوا يرفضون الاصلاح القضائي صوناً لها وضناً بها لم تكن لتحميمهم حماية حقيقية وان الحماية الصحيحة للأوربي متوقفة على العدالة القضائية فهي وان كانت تفرض عليه بعض الواجبات القانونية تحميه من كل ظلم وامر غير قانوني .

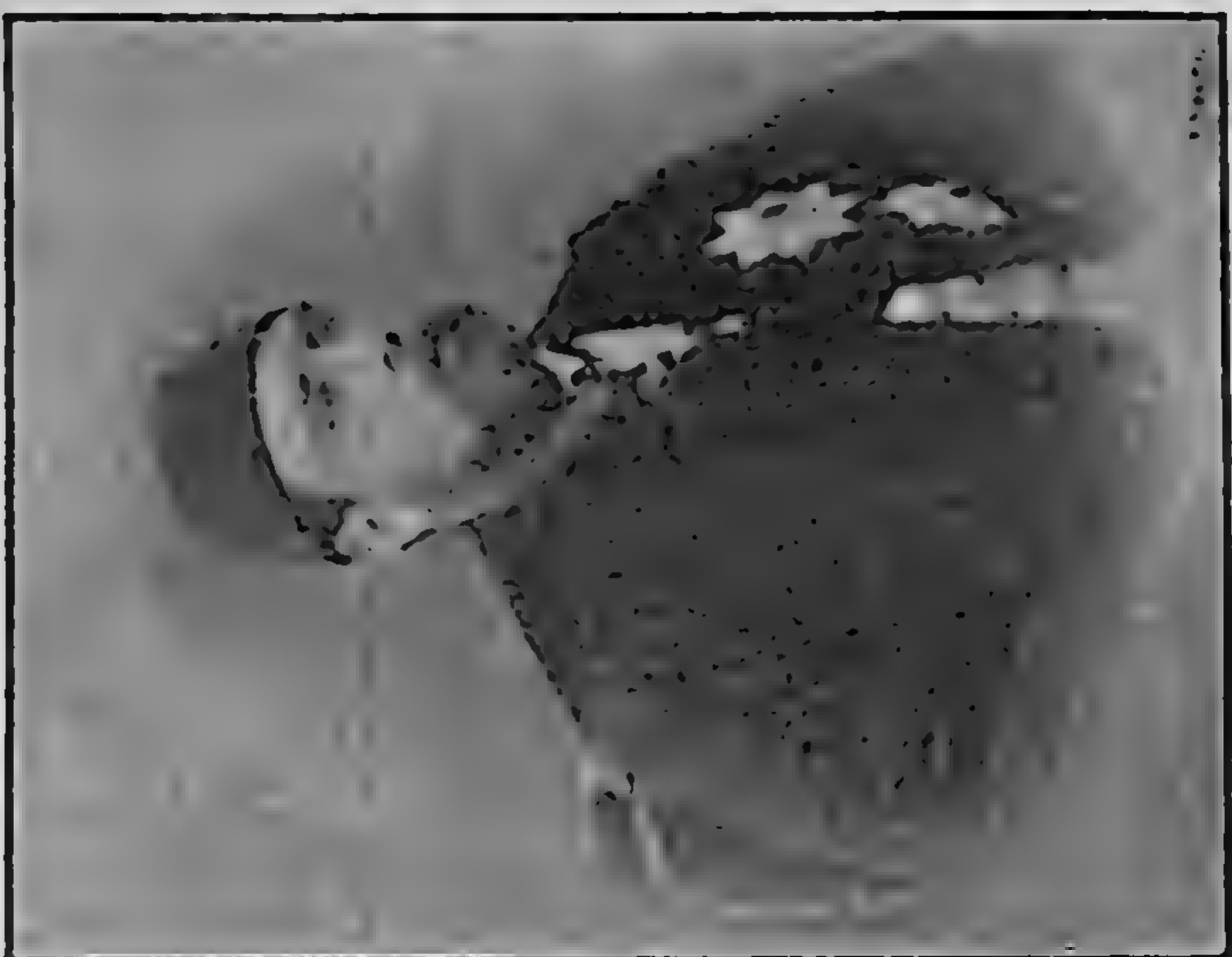
وقد حصل نوبار على موافقة الخديوي وموافقة ناظر المالية في مسألة تلك الضرائب . وبعد ان أخفق اسماعيل باشا على يد

شريف باشا في وضعها نجح فيها على يد نوبار . على ان نوبار لم يفعل ذلك عن طيب نفس لعله ان الحكومة لا يمكنها ان تجري على طريقة موافقة في جمع تلك الضرائب وان الحمل على عاتقها يصبح أثقل مما كان عليه . وانما الذي حمله على هذا العمل انه كان يؤمل ان ينشئ بعد المحاكم المختلطة بلديتين كبيرتين الاولى في القاهرة والثانية في الاسكندرية وان يفوض اليهما ان يجمعاه هذه الضرائب للحكومة على طريقة موافقة لولاة الامور .

والآن نعود الى فحص جميع الضرائب التي كان يدفعها الاهالي وننظر ما اذا كان الاجانب يدفعون كالوطنيين : فالقلاخ كان يدفع ضريبة عن الارض التي كان يفلحها والاجنبي كان يدفع تلك الضريبة القانونية نفسها عن أرضه التي كان يفلحها . القلاح كان يدفع ضريبة على النخيل في حقله والاجنبي كان يدفعها أيضاً . وهذه الضرائب اعترف بها الاجانب منذ سنة ١٨٧٣ وكانوا قبل تلك السنة يعترفون مبدئياً بوجوب دفعها ولكنهم أصبحوا بعدها يدفعونها فعلاً واذا وجد وقتئذ بعض أناس لا يدفعون ما عليهم فان الذنب في ذلك كان على الحكومة غير ان الملاكين من الاوربيين كانوا قليلين والحكومة كانت تقيم الصعوبات في سبيل امتلاكهم الاملاك في القطر .

ثم ان القلاح الذي يملك مركباً كان يدفع عنه ضريبة سنوية والاوربيون الذين كانوا يملكون مراكب (وكانوا قليلين) كانوا يدفعون الرسم نفسه . وكذلك أصحاب الذهبيات الاوربيون والوطنيون كانوا يدفعون عن ذهبياتهم رسوماً سنوياً متساوية ويدفعون رسوماً عن مرور مركبهم

اسماعیل باشا



محمد توفیق باشا



أو ذهبياتهم تحت الجسور والكباري . وهالك مثلاً للطريقة التي كانوا يفهمون بها المبدأ الاقتصادي : يوجد جسر للسكة الحديدية في كفر الزيات ويوجد جسر آخر في القاهرة للمارة فهؤلاء كانوا لا يدفعون شيئاً في القاهرة خلافاً للمراكب فانها كانت تدفع رسوماً كما تقدم فضلاً عن الوقت الذي تصرفه . اما الفرق بين مركب الاوربي ومركب الفلاح فهو ان مركب الفلاح الذي كان يرسو في احدى طرفي الجسر بكفر الزيات وينزل بضائمه على مسافة كيلو متر من الجسر كان يدفع الرسم كما لو جاز تحت الجسر بخلاف مركب الاوربي . ثم ان السمك والملح كانا محتكرين في مصر . فالاوربي والوطني اللذان يصرفان منهما كانا يحملان عبثاً واحداً وكلاهما كانا يدفعان رسم الدخولية منذ سنة ١٨٧٣ . فكانت قد اعترضت قناصل الدول في بدء الامر ولكنهم ما لبثوا ان اذعنوا . ثم ان الوطني والاوربي كانا يدفعان ايضاً رسم النقل عن حجارة البنيان والكلس وغيرها مما ينقل في العربات . وكل من الوطني والاوربي يدفع رسماً عن منزله على انه يجب هنا بعض الايضاح فاقول لم يكن الاوربي يدفع رسماً عن منزله قبل سنة ١٨٧٣ الا ان الحكومة استصدرت امراً في السنة المذكورة بأخذ هذا الرسم منه فلم يعترض قنصل من القناصل لأن حق الحكومة كان شديد الوضوح والثبوت .

ولقد صرحت قنصالية المانيا الجنراالية ان الحكومة يحق لها ان تأخذ رسوماً على منازل الاوربيين وانه حقها ليس فيه مراء ولا جدال ولكن الحكومة اهملت هذا الحق من قديم فسقط بمرور الزمان واصبح عدم

دفع الرسوم عن المنازل الاوربية من جملة المادات المألوفة . ومع ذلك فقد قالت القنصلية الالمانية انها مستعدة لقبول ضرب الرسوم على المنازل المذكورة ولكنها تود ان يكون ذلك بالاتفاق العام حتى لا يميز احد على الاخر من الاجانب ولا تخرق حرمة الانصاف في هذه المسألة . فالذنب كان اذاً على الحكومة في عدم دفع الاوربيين للرسوم عن منازلهم . وما كان عليها الا ان تحملهم على الدفع فان هذا من حقوقها التي لا ريب ولا جدال فيها . وكان الفلاح المصري ايضاً يذبح ماشيته في الحجزر «اي السلخانة» ويدفع رسماً معيناً عن كل رأس . والاوربي كان حتى سنة ١٨٧٢ يأبى ان يذبح مواشيه حيث كان يذبح الفلاح فاوضح نوبار كتابة ان المسألة متعلقة بالمحافظة على الصحة العمومية وان الواجب على الاوربيين ان يذبحوا مواشيتهم في الحجزر فأبوا وارادوا ان يقاوموا بالقوة . فجرد نوبار على المقاومين قوة من البوليس وحيثئذ اعترف القناصل ان الواجب على رعاياهم ان يخضعوا لقانون البوليس في هذه المسألة . ومنذ ذلك الحين اخذ الاوربيون يذبحون حيواناتهم كالوطنيين ويدفعون الرسم مثلهم . وكما اراد نوبار ان يساوي بين الوطنيين والاجانب في ذبح المواشي كذلك اراد ان يساوي بينهم في مسألة رسوم الدخوليات . وكان رأيه مثل رأي الحكومة في الوقت الحاضر وهو ان الرسوم المذكورة يجب اجتنابها او حصرها في دائرة محدودة ولكنه اجاز اخذها في مصر حتى يجعل للحكومة مورداً يمكنها من زيادة العناية في المدن الكبيرة مثل القاهرة والاسكندرية . ولما كان عازماً كل العزم على إنشاء بلديتين في القاهرة والاسكندرية

اراد ان يجعل جمع رسوم الدخويات مختصاً بالبلديتين . وهذا ما جرى
بعد انشاء بلدية الاسكندرية فانها لاتزال حتى الآن تستولي على رسوم
الدخولية والمنظر ان تلغيا الحكومة في اول يناير القادم مع دخليات
القاهرة كما لغتها في سائر مدن القطر المصري . غير ان الحكومة
مضطرة الى اعطاء بلدية الاسكندرية مورداً جديداً تستفيد منه نحو
خمسين الف جنيه في السنة بدلا من رسوم الدخويات التي تود الغاءها .
وايس يدا على التأثير الذي كان الامتيازات في ذلك الوقت مثل
الرجوع الى الحوادث التي كانت تطرأ بين البوليس والاوربيين . فان
كل قنصلية كانت تدعي الامتياز في كل مشكل لدى الحكومة كما
كان كل اوربي يدعيه ازاء الوطنيين ولذلك كان من الصعوبة العظيمة
على الحكومة المصرية ان تتوصل الى حقوقها في كل الاحيان .
وكان من الواجب لها ان تجد رجلا ذا حزم وعزم وارادة وطيدة
مثل نوبار لينيلها تلك الحقوق . فمن الحوادث التي اشتهرت ودونها
تاريخ الامتيازات ان اسماعيل باشا اضطر في سنة ١٨٧٠ ان يطلب الغاء
احدى الجرائد الفرنسية التي كانت تطبع في القاهرة وتطعن على الحكومة
المصرية والقنصلية الفرنسية ايضا . ولكن القنصل الفرنسي ابي
ان بجيب حاكم مصر الى طلبه وترك اقلام تلك الجريدة سارحة مارحة
في مجال الطعن والاعتداء . فلما رأى نوبار اهمال القنصل اصدر امراً
بايقاف الجريدة . على ان صاحبها لم يطع الامر بل لبث يصدرها
ويوزعها للبيع في الشوارع وكان الامر قد صدر الى البوليس بالاستيلاء
على كل عدد يباع منها . فاتفق ان احد رجال البوليس قبض على عدة

اعداد كانت مع رجل يريد بيعها . فاستنجد الرجل بفرنسوي اسمه
ماروفي . فهض الفرنسوي ممتشقا حسام البوليس واراد الفئك
بمن استولى على الاعداد . على ان الشرطي تمكن بمساعدة رفاقه
من القبض على الفرنسوي وعلى بائع الاعداد وقادها الى القنصلية
الفرنسوية . فبدلا من ان يعاقبهما القنصل طلب تعويضا لان البوليس
اخذ اعداد الجريمة من احد الرعايا الفرنسيين . اما نوبار فكان جوابه
طلب معاقبة الذي حمل الاعداد لانه خالف اوامر البوليس وطلب
معاقبة الذي استل الحسام ليضرب به البوليس . فما كان جواب
القنصل الفرنسوي على ذلك سوى انه وضع منشورا على باب
القنصلية دعا فيه جميع الفرنسيين الى حمل السلاح لمقاومة ضباط
البوليس المصري . هكذا كان الاوربيون يفهمون الامتيازات في
سنة ١٨٧٠

فلما اشتد الامر استاء اسماعيل باشا استياء عظيما وأراد ان يرسل
مندوبا خصيصا الى الاستانة ليخبر فيها أولياء الامور بما جرى غير
ان نوبار لم يهتم كثيرا بالأمر . وفي تلك الاثناء برح اسماعيل باشا
الاسكندرية الى مصر وكتب منها كتابا غريبا الى نوبار ذهب فيه
الى ان نوبار كان يراعي الاميال الشخصية في المسائل العمومية .
فاجابه نوبار ان المسائل العمومية جرت عليه عداوة شخصية ولكنه
في المسألة المشار اليها يود ان يؤيد السلطة المصرية مرة تقوم مقام
كل مرة . ثم بذل جهده في الامر وطلب الى جميع القناصل
الجنراية ان يجتمعوا ويحكموا فيما اذا كانت قنصلية فرنسا مصيبة أو

مخطئة في عملها وكان نوبار قد هدد القنصلية بالقبض على كل فرنسوي يحمل سلاحاً . وبعد ان تفاوض القناصل فيما بينهم حكموا بان قنصل فرنسا مخطئ في عمله . ولما علمت حكوماتهم بتدخلهم لامتهم لتحرشهم بمسألة لا تتعلق بهم بل تتعلق بقنصل دولة أجنبية . ثم ان القنصلية الفرنسية لم تقنع بذلك الحكم بل عظم الخلاف بينها وبين نوبار أو بالاحرى بينها وبين الحكومة المصرية فاضطرت الحكومة الفرنسية نفسها الى المداخلة مباشرة وتهددت مصر بمخاطبة الاستانة العلية . فكان ذلك مايرتاح اليه فؤاد نوبار . ولكن الامر لم يبلغ ذاك المبلغ بل طلبت الحكومة الفرنسية ان يعين ثلاثة من قناصل الدول الكبرى محكمين في الخلاف بعد ان يستصدروا الاذن من حكوماتهم . وبناء على ذلك عين المسترستانون قنصل انكرا والموسيو جسون قنصل المانيا والسينور مارتينو قنصل ايطاليا محكمين للنظر في امر واحد وهو هل كان من حقوق البوليس ان يستولي على جريدة ممنوعة تباع في الشوارع ؟ ولقد كان الحكم بالاجماع مؤيداً لرأي نوبار ومخطأ لعمل القنصل الفرنسي . وحينئذ سر اسماعيل باشا وهنا نفسه بما اظهره من الثبات والحزم .

وكان كل ما يشغل فكر نوبار ويملاً رأسه اذ ذاك الاصلاح القضائي والغاء الامتيازات الغير العادلة التي كانت للاوربيين واقامة المساواة بين الوطنيين والاجانب في تحمل الاعباء والمعاملة لدى القانون وابطال التحاسد . كل ذلك كان يرمي اليه من خلال اعماله وما هو بالهين السهل بل هو مما يتعب العقول الراجحة وينهك العزائم العالية اللهم اذا لم تكن مثل عزيمة نوبار .

حقيقة الامتيازات الاجنبية

ليست الامتيازات الاجنبية - مديشة العهد في التاريخ ولا ترجع الى عهد السلطان سليمان الاكبر والملك فرنسيس الاول كما يذهب بعضهم بل يرى من يطالع التاريخ انه كان في القرن الثاني عشر والقرن الثالث عشر امتيازات تتمين بها الملائق التجارية بين البيزنطيين والسودن المصري . و يروى ان في مدينة نابوت « فرنسا » اوراقاً منذ القرن التاسع تدل على حقوق اعطيت لتلك المدينة بعد الاستيلاء على جنوبي فرنسا . وكان القراعنة يعينون حقوقاً مخصوصة لسوريا والرومانيون لليهود قبل أن أخرب تيتوس القدس . وعلى الجملة فان تميين الحقوق المخصوصة بالاجانب هو الطريقة التي جرى عليها النائحون المسلمون . فكانوا يطلبون الى المغلوب او الطائع احد امرين اما ان يدين بالاسلام واما ان يدفع الخراج وما يرسم على الاعناق . فاذا اختار الثاني أذن له في البقاء على دينه وعوائده وآدابه . وما زال الغير المسلمين حتى الزمن الاخير يدفعون هذا الرسم المسقى خراجا . ولقد كان الفائحون المسلمون يتركون للنصارى

واليهود مقابل تلك الضريبة شرائهم وقوانينهم بعد ان يتركوا لهم حرية المعتقد وهو امر طبيعي لان حرمانهم من هذه يقضي بحرمانهم من تلك وبالعكس . ومن البديهي ان الذي تترك له حرية دينه تترك له الحرية في تعيين رجال هذا الدين وتأويل شرائعه والجري بمقتضاها كما يشاء . فكان الحكم المسلمون من هذا الوجه معتزلين كل الاعتزال في شؤون من كانوا يتركون لهم اديانهم . ولا غرو فان الشريعة الاسلامية هي منبع القانون المدني والديني فن مقتضاها انها اما ان تترك حرية الامرين معاً واما ان تستبد بهما معاً .

فبناء على ما تقدم كان لكل امة مغلوبة في بلاد الدولة العثمانية جمعية دينية ذات شرائع خاصة بها تنفذها رجال الدين والاعيان حين يكون الامر بين فردين من هذه الطائفة . اما اذا كان الخلاف على شأن واقعاً بين احد افرادها واحد افراد الامة الغالبة أي المسلمين . فان قوانين تلك الجمعية لا يعمل بها بل يجري على مقتضى الشريعة الاسلامية شريعة الغالب وصاحب الامر والهي ويكون التنفيذ بناء على ما يراه قضاة المسلمين .

ثم ان كل جناية او مخالفة تتعلق بحالة البلاد العمومية تكون الكلمة النافذة والامر الاعلى فيها للحاكم المسلمين الغالبين وليس لقوانين الاجانب شأن في ذلك . هكذا كانت الهيئة المدنية وما زالت هكذا في جانب كبير من المشرق .

وقد كانت التجارة في الجيل السادس محتكرة في الشرق بين ايدي الايطاليين على ان الدول الحربية مالبثت ان شرعت بوجوب الاتجار

وعرفت منافع التجارة للبلاد . وكانت فرنسا محتاجة حينئذ الى الاتراك لمحاربة شارل كان قفأ تحت الباب العالي في شأن الامتيازات التجارية وجرت بينها وبينه مفاوضات افضت الى اغارة السلطان سليمان على المجر والى اعطاء الفرنسيين حقوق الاتجار في الشرق بشروط وقيود معلومة واذن للفرنساويين في ذلك الحين ان يقيموا في البلاد العثمانية ويستغلوا بها على شروط معينة وعلى ذلك فقد عقدت المعاهدة الاولى التجارية بين اول دولة اوربية والسلطنة العثمانية وسميت الشروط المنصوصة فيها امتيازات اجنبية او قنصلية كما تسمى الآن . على ان الجمهوريات الايطالية كانت اسبق من سواها في مجال الاتجار والحصول على حقوقه ومزاياها كما المعنا .

فاتضح مما سبق ان اخص الامتيازات الاجنبية كان منوطاً بالتجارة ومن ذلك الحين جاءت جميع الامتيازات التي اعطيت للاوربيين شبيهة بما ناله الملك فرنسيس الاول في المعاهدة الالفه الذكر . وكان من اهم الشروط ان كل معاهدة تموت بموت السلطان الذي ابرمت على يده . ولذلك جرت مفاوضات غريبة في بابها كلمات سلطان وارادت الدول الاجنبية ان تجدد امتيازاتها مع خليفته لتتمكن من البقاء متمتعة بحقوق الاتجار في بلاد الدولة العلية .

ولم تكن المعاهدات مقصورة على العلاقات التجارية بل كانت تتناول علاقات الاجانب المدنية مع الاهالي والحكومة العثمانية سواء كانت تلك العلاقات قضائية او تجارية او غير ذلك . ولما كان السلطان سليمان عارفاً بمزايا التجارة مدركاً ماينجم عن الحركة التجارية من المرافق والمنافع

للبلاد لم يترك التجار الاجانب معرضين للمظالم والمغارم بل منحهم اولاً :
ان تحقيق كل خلاف بين الوطني والاوربي ينظر فيه امام قاضي غلطة
(وهي الجهة التي خصصها للاوربيين في الاستانة) او امام مدير عموم
الجمارك في الاستانة . ثانياً : ان القاضي والمدير المذكورين لا يمكنهما
ان ينظرا في القضية الا بحضور ترجمان قنصلية الدولة التي يتبعها الاوربي
صاحب القضية . ثالثاً : انه لا يمكن تنفيذ حكم على اجنبي الا بحضور
مندوب من القنصلية . ومن الواضح ان السلطان سليمان لم يمنح هذه
الضمانات للاوربيين الذين كانوا يتجربون بثروتهم في بلاده الا ليصونهم
من غرم واستبداد ويحفظهم من كل خيانة تنشأ عن جهلهم لغة بلاده بوجود
ترجمان رسمي يبسط اسبابهم ويوضح حقوقهم .

اما الخراج فلم يكن الاوربيون مضطرين الى دفعه لان الاوربي
لم يكن مغلوباً ولا طائعاً حتى يدفع البديل الذي كان يدفعه غيرهم
من المغلوبين والطائعين ليتمكنوا من الاستمرار على دينهم والمحافظة
على حرية اعتقادهم . ولذلك لم يكن الاوربيون مضطرين الى دفع
الضرائب على العقار لسبب واحد هو انه لم يكن لهم حق في
ان يكونوا اصحاب املاك « ان حق الملكية لم يعط للاوربيين الا في
سنة ١٨٦٧ بناء على الاتفاقات التي عقدت بين الباب العالي والدول » وايضاً
لم يكن الاوربيون ملزمين بدفع رسم على الصناعة لان الامتيازات المعطاة
لهم لم تكن تخولهم الحق في تعاطي الصناعة . ولكن بعض الاديرة في
ازمير على ما اظن كان حاصلها على حق صنع النبيذ ولكنه لم يكن حراً في
بيعه بل كان يصنعه لحاجة الرهبان والسكناس .

هذا محصل الامتيازات التي كانت الاوربيين فاذا كانوا اليوم يتعاطون
الصنائع والحرف ونرى بينهم الفرانين والصرافين وغيرهم فان هذا كله
خارج عن حيز الامتيازات التي اعطيت لهم في سالف الزمن . واذا أُجيز
لهم الآن ان يفعلوا كل ما كان محفوظاً للوطنيين دون سواهم فيجب
على الاقل ان تكون حقوق اصحاب البلاد مساوية لحقوقهم لا ان يكونوا
مميزين عنهم مستبدين بهم سائرين على هوى النفس اغتراراً بما يعتقدونه
من مميزاتهم : ذلك هو العدل لا ريب فيه .



الاصلاح القضائي

عرف نوبار باشا قبل سواه ان الامتيازات القنصلية المتبعة ليست قوانين عادلة بل هي بقية من النظم التي نفذت في القرون المتوسطة ثم انتهت الينا مع تمادي الزمان وامتزجت بقوانيننا فتشبت بها قناصل الدول الاوربية لانهم رأوها موافقة لمصالحهم . ثم عرف أيضاً ان من حقوق مصر بل من حقوق العدالة ان يطالب أولي الشأن بالسمي وبذل المستطاع لألغاء تلك التقاليد القضائية التي أصبحت كقوانين شاذة في البلاد رغبة منه - رحمه الله - في تنظيم هيئة قضائية في مصر مشابهة لما نراه في البلدان الاوربية . فرفع في أول اكتوبر سنة ١٨٦٧ تقريراً الى حاكم مصر عما يجب ادخاله من النظام والترتيب اصلاً للعلائق القانونية بين الاجانب والوطنين . ثم أرسل هذا التقرير الى سفراء الدول في الاستانة العلية وهذا معناه :

تقرير مرفوع الى سمو الجنب العالي

عن الاصلاح القضائي في مصر

ان القضاء الذي يتمشى بحسبه الاوربيون في مصر وتتمين به

علائقهم بالحكومة وباهالي الديار المصرية ليس مبنياً على الامتيازات
الاجنبية الاصلية . فان هذه الامتيازات لم يبق منها غير الاسم .
وانما هو مبني على تشريع استبدادي جرت عليه العادة وعلى ما تخلق
به معتمد كل وكالة دولية . بل هو مبني على حوادث ماضية
مختلفة في الجور والشذوذ عن القانون . ولكن الضغط من جهة
ورغبة ولاية الامور المصريين السابقين في تسهيل سبيل الاقامة
الاجانب . كل هذا ادخل التشريع المذكور أو على الاصح الامتيازات
المعروفة الآن . وهذه الامتيازات تجعل الحكومة المصرية بلا
قوة كما تجعل الاهالي بلا عدالة ولا قضاء نظامي في علائقهم بالاوربيين .
ولا ريب في ان بقاء الحال على هذا المنوال لا يفيد المصالح العمومية
الدولية ولا ذوي الاستقامة سواء كانوا من الوطنيين أو الاجانب .
وانما هو يضر بمصر وبحكومتها ولا ينفع سوى الذين يريدون ابتزاز
خيرها بطريقة غير عادلة . فبناء عليه ان الحاجة الى اصلاح القضائي
قد أصبحت ماسة في الوقت الحاضر . ولما كان عدد النزلاء الاوربيين
يزداد يوماً فيوماً فقد عرفت وكالات الدول الاجنبية نفسها انها
في حاجة الى ذاك الاصلاح وطلبت اجراءه . فأصبحت الحكومة
المصرية وقنصليات الدول متفقات مبدئياً عليه ولا يبتدىء الخلاف
بينها الا حين تعتمد الى اختيار الوسائط التي تخرج مبدأها من حيز
القوة الى حيز الفعل . فان القنصليات المذكورة لا تود ان تنظر
نظرة صادقة الى الامتيازات القنصلية الصحيحة بل تود ان تجعل
الشذوذات التي ادخلت على الامتيازات كقوانين ومبادئ لا يمكن

الحياد عنها . وخلاصة القول في هذا المعنى ان الفريقين متفقان على
الغاية التي هي تأييد العدالة ومختلفان على الوسائل التي تؤدي الى هذه
الغاية . فنشأ عن ذلك ان مصر أصبحت في حالة لا يستطيع الوطني
- سواء كان مدعياً أو مدعى عليه - ان يحصل على العدالة بل يخسر
ماله ويكون سعيداً اذا لم يترك منزله لمستأجره . ثم ان الحكومة
ترى جملة قضايا مقامة عليها في حين ان القنصليات نفسها تعترف
بان هذه القضايا لا تبلغ من الحق مبلغاً بل تحرك عواطف غير محبوبة
فلذلك ترى الوطني يجتنب الاوربي ولا يثق به والحكومة تبقيه بعيداً
عنها حتى لا تكون ضحية له مع انها ترى نجاحه وتقدمه في كل شيء .
واذا اردنا ان نورد الامثال على ذلك كله فانها كثيرة لا يسعنا
تعدادها . ويكفي ان نعلم فقط ان الحكومة المصرية دفعت في مدة
اربع سنوات اثنين وسبعين مليون قرش غرامات للاوربيين . وقد
كان دفع هذا المبلغ الطائل بناء على ضغط قناصل الدول مع ان هؤلاء
القناصل نفوسهم كانوا يقولون بعد الحصول على المطلوب : « ان ذلك
كرم لانظير له من سموه » ولو كان الضرر محصوراً في ذلك لهان
الامر . ولكن الحكومة المصرية تشعر من جهة ان النجاح لا يمكن
ان يأتيها الا من اوربا وتود ان تنفع العنصر الاوربي وتنفع به وان
تعهد اليه في اعمالها العظيمة واساس زراعتها وتجاريتها وتود ان تدعو
اليها اصحاب رؤوس المال منهم لتفوض اليهم مهمات نافعة ذات
جدوى . ولكنها ترى نفسها غير قادرة من جهة اخرى على ذلك
ومضطرة الى ترك البلاد لنفسها . وليس بين الاشغال كلها التي

عهد باتمامها الى الاوربيين الاعمل واحد بلغ التمام وهو محل
تصليح السفن في السويس . وما بقي من الاعمال لا يزال بعضه
موقوفاً لم يتم والبعض الآخر لم يشرع به والحكومة بين هذا وذاك
معرضة لدفع الغرامات للاوربيين الذين تعهدوا بالاعمال . فان الطريقة
التي تنفذ بها العدالة تهدم الثقة في البلاد . ولما كان ابن العرب
مضطراً الى الحكم على اوربا بناء على ما يراه من الاوربي الذي يبتز
خيرها اصبح ينفر من النجاح الغربي الاوربي ويتهم امير البلاد بالضعف
او بالخطأ .

مضى على الاوربي اربعون سنة وهو يتمتع بحق التملك في مصر
ويشتري الاملاك بناء على قوانين البلاد ونظاماتها (كما يزعم) واذا
حدثت القناصل اعترفوا لك مبدئياً ان تملكهم يكون بناء على
قوانين هذه الديار بمعنى انهم خاضعون لها في هذه المسألة ولكنهم
يتمسكون بالامتيازات القنصلية كما يريدونها ولا يرضون ان يدفع
الاوربي المالك الرسوم المرسومة فاذا كان صاحب مزرعة فلا يدفع
الضرائب واذا الحت الحكومة عليه في وجوب الدفع تدخل قنصله
فيفضي الامر على الغالب الى فوزه بعدم الدفع . وقد رأيت سموكم
ان افضل طريقة لاصلاح الحال وصيانة اموال الحكومة من دفع
الغرامات هو انشاء نظام عدلي حسن يجعل لاوربا كل الضمانات التي يحق
لها ان تطالب بها . ورأيت سموكم ايضاً ان العنصر الاوربي يجب ادخاله في
محاكلنا لان فيه خيراً لها وللبلاد . وهذا العنصر وان كان قليلاً في
القاهرة فهو يكاد يضارع العنصر الوطني في الاسكندرية . ثم ان كثيرين من

الاوربيين يقيمون في المديريات وكلهم من اصحاب المتاجر او الصنائع واشغالهم
 متواصلة مع الوطنيين في كل يوم بل في كل ساعة . فمن الواجب
 اذاً ان ينظر اليه في تأليف المحاكم الجديدة وان يعطى مبدئياً الضمانات
 الزائدة حتى تتولد في نفسه الثقة برجال مصر وحكومتهم . والمبدأ
 الذي يجب ان يبنى عليه تأليف المحاكم المذكورة هو فصل القضاء
 عن الادارة . فان العدل يجب ان يكون صادراً عن الحكومة غير منوط
 بها بل بالمحاكم الاصلاحية . وكذلك يجب ان لا يكون منوطاً
 بالقنصليات الدولية . ولكي نبلغ هذه الغاية التي تعرضونها وتطلبونها
 سموكم يجب ان تكون الدول مقتنعة بهذا الامر وهو « ان العدل
 صادر عن الحكومة المصرية غير منوط بها نفسها » ولكي نحمل الدول على
 هذا الاقتناع يجب تأليف هيئة قضائية غير الهيئة الحاضرة ولا يكفي
 ان يكون القاضي ميالاً بطبعه الى العدل المقرون بالاستقامة بل يجب ان
 يكون عارفاً مستطلعاً من القانون الذي لا بد من الرسوخ في معرفته
 اذ ان هذا درس يجب دراسته وتعليم كامل يجب الحصول عليه
 لتتوفر الشروط اللازمة للذين يحكمون بالقطر بين الناس . نعم ان
 قضائنا الحاليين عارفون بالقانون المدني والشرعية الدينية ولكن معرفتهم
 لا تكفي الا اذا كانوا يقيمون العدل بين جمهور متشابه في اخلاقه
 وعوائده وآدابه وحاجاته الخ . وليس الامر كذلك بل ان الضرورات
 الجديدة تقتضي قوانين جديدة فالاوربيون الذين قدموا ونزلوا في مصر
 اتونا بعوائد جديدة وبملاقات جديدة فلا بد اذاً من ادخال نظام قضائي
 مختلط على قوانيننا وشرائعنا ومن جلب اناس اجداء لانفاذ هذا النظام

الجديد . ومن الواجب على مصر أن تفعل لقضاها وعدليتها ما أتمه بوسيلة فعالة لجيشها وسككها الحديدية ومهندسيها المختصين بالطرق والكباري واصلاح الاراضي وادارتها الصحية . فانها أدخلت العنصر الاجنبي صاحب الاختصاص في ذلك كله فساعد على اصلاح العنصر الوطني وتدريبه فما فعلته الحكومة في الماديات يجب أن تفعله في الادبيات اعني في مسألة القضاء .

ومنذ عدة سنوات رأى سفراء الدول في الاستانة ضرورة النظام الآنف الذكر فالحوا في وجوب ادخاله في عاصمة الدولة . فتألفت فيها محكمة مختلطة تجارية تحكم في جميع القضايا التي تقام بين الوطنيين والاوربيين سواء كانوا مدعين أو مدعى عليهم فنحن في مصر نود أن نوسع نطاق هذا النظام فلا نجعله مقصوراً على التجارة بل يكون شاملاً للقضايا المدنية والجناية أيضاً . أما المحكمة التجارية في الاسكندرية ومحكمة القاهرة فليستا محكمتين بمصر المعنى بل هما هيئة من المحلفين القضائيين ولكن الاجدر ابقاؤهما كأساس وتحسينهما بما تقتضيه الضرورة . ولا يخفى ان هاتين المحكمتين اللتين أنشئتتا في الاصل لحل الخلاف التجاري بين الوطنيين والاوربيين سواء كانوا مدعين او مدعى عليهم اصبحتا الآن مهملتين لان القناصل يطلبون معرفة الاسباب التي تجعل ابناء رعيتهم مدعى عليهم . وهيئة كل محكمة من الاثنتين ترى نفسها مضطرة الى ترك نظر القضايا بحجة عدم الاختصاص واستأريد الآن ان اناقش في ماترى به المحكمتان المذكورتان لاني لا اراه مبنيّاً على أساس متين بل اكتفي بقول سموكم « فلنعتض ضمانات للدول ولو كانت زائدة عن الحاجة » .



نختار باشا الغازي

المعتمد العالي العثماني بمصر

وعليه اني اتشرف بان اعرض على سموكم ابقاء المحكمتين في الاسكندرية والقاهرة وانما اعرض ان تؤلف المحكمة من اربعة اعضاء فقط اثنين ينتخبهما القناصل من اعيان التجار الاوربيين الحاصلين على افضل الشروط والضمانات الكافية . واثنين تنتخبهما الحكومة من الوطنيين الذين خالطوا الاوربيين ولهم علائق تقربهم من الاوربيين اكثر من سواهم . وذلك بدلا من تأليف المحكمة من ستة اعضاء ثلاثة ينتخبهم قناصل الدول وثلاثة تنتخبهم الحكومة من الوطنيين . ثم اعرض على سموكم ان تجعل الرئاسة لقاض مصري ونيابة الرئاسة لاوربي منتخب في اوربا . ولكي نحصل على الضمانات اللازمة في شأن صفاته يحسن ان تفاوض نظارة الحقاية في ذلك ويجعل هذا المنصب دائما له ويكون جلوس القضاة في كراسي المحكمة بالتناوب .

ثم يجب ايضا انشاء محكمتين للقضايا المدنية تؤلفان من قاضيين كفوءين من الاجانب ومن قاضيين مصريين وتجعل الرئاسة لرجل مصري . ثم يكون من اختصاص محكمة الاستئناف المختلطة في الاسكندرية ان تعيد النظر في الاحكام التي تصدر من المحاكم المدنية . اما الاعتراضات التي تحدث في مسائل الاراضي والاملاك فقد كان الاوربيون فيها على الدوام خاضعين لمحاكمنا الوطنية وهذه المحاكم تقوم باعمالها على مايرام وقضااتها عارفون حق المعرفة تلك المسائل فلو ادخلنا العنصر الاوربي لما جاء بفائدة جديدة فيها . ولذلك اعرض على سموكم ابقاء هذه المحاكم على حالها .

اما عدم قابلية القضاة للعزل في المحاكم المختلطة فقد استأفقت انظار سموكم

فرايتم بحق وصواب ان جعل القاضي غير قابل للعزل في بدء الامر
يمكن أن يعود بمعايب ومضار كبيرة . وارتأيت ان تعيين القاضي لمدة خمس
سنوات هو كاف الآن ويحول المتقاضين كل الضمانات كما يمكن حكومة
سموكم والدول من الوقت الكافي للنظر في مسألة النظام القضائي الجديد .
واما العقوبات الجنائية فليست سهلة كالمسائل المدنية والتجارية .
غير انه يمكن حلها اذا رجعنا الى حرفية الامتيازات ومفهومها والى ما كان
يجري في عهد المغفور له محمد علي باشا .

ماذا كان يجري في عهد هذا الحاكم الكبير انه اذا حدثت جناية
او مخالفات على يدرجل اجنبي جاء محافظ القلعة في القاهرة . وقام بالتحقيق
واصدر الحكم وأرسل الحكم والمحكوم . عليه الى قنصله لانفاذ العقوبة
به . ولما كان عدد الاوربيين قليلا جداً في ذاك العهد كانت الجنايات
والمخالفات نادرة جداً أيضاً وكانت مراقبة القناصل على ابناء وطنهم اقل
واسهل مما هي عليه اليوم . ولست اذكر ان القناصل في ذاك الوقت
ابوا انفاذ عقوبة في المحكوم عليهم من الاجانب اوتساهلوا بما أدى الى
اعتراضات أو نشأ عنه مضار يستحق الذكر . بل ان المسائل كانت عائلية
على نوع ما لأن الجميع كانوا يهتمون بحفظ النظام ولهم ارادة وسلطة
للمحافظة عليه على انه يخلق بي ان لاحظ لسموكم بان الطريقة المتقدمة
ليست مطابقة كل المطابقة للامتيازات . لان هذه الامتيازات
لا تحمي الاجانب من ان تنالهم يد القضاء في البلاد بل هي تكفي بان تمنحهم
في القضايا الجنائية امتيازاً واحداً هو ان يحاكموا بحضور تراجتهم في
المحكمة العليا . أما انفاذ العقوبة فلا مندوحة عنه ولا تجيز الامتيازات تركه .

واقـد كـثر عـدد الـاوربـيـن مـنـذ عـهـد مـحـمـد عـلـي وازدادت المخالفات على قدر ازدياد عددهم . ولما رأت الحكومة ان القناصل يهملون الاحكام التي تقدمها رغبت في اصلاح الحال ومنع ما ينشأ عن هذا الـاهـمـال مـن المـضـار فـاخـذت تـضـم الـى المـحـقـقـيـن والـذيـن يـصـدـرـون الـحـكـم اـحـد رـجـال القـنـصـلـيـة التـابـع لـها مـر تـكـب الجـرم وظنـت انـها وـصـلـت الـى الغـايـة الـتي تـرومـها وـهـي انـفـاذ الـحـكـم . وـلـكـن هـذه الطـرـيـقـة الـتي اـدت الـى نـتـائـج حـسـنة فـي بـدء الـامـر قـد ذـهـب دورـها وَاَصْبَحَتْ غـيـر موافقة اليوم .

وفي سنة ١٨٤٨ اصبح القناصل بلا حول من ضغط ابناء اوطانهم المحكمين بدلا من القانون واضطروا اي القناصل ان يزعموا لدى الحكومة ان من الواجب ان تجري التحقيقات في القنصليات بحضور موظف من البوايس الوطني وحجتهم في ذلك ان انفاذ الحكم يكون في بلادهم فالتحقيق لا يكون ذا قيمة الا اذا كان موافقا لقوانينهم نفسها .

وهذه هي حالنا اليوم ليس في الجنايات فقط بل في قضايا المخالفات حتى البسيطة منها . ولذلك فان العدل متروك الان لاستبداد الافراد لا الى المنظمات والقوانين . وقد اصبحت حالة الحكومة مما لا يطاق ولا سيما حين تفكر ان البوايس الوطني لا يمكنه ان يحول دون اقل مخالفة بل لا يستطيع ان ينفذ نظام الطرق او ما يتعلق بالمحلات المخصوصة بوقوف العربات العمومية . فبناء على ما تقدم لمولاي أن الغاية التي تسعى اليها حكومة

سموكم الآن ليس ميسر الامتيازات الاجنبية بل العمل بمنصوصها
ومفهومها والطلب من الحكومات الاوربية منع الاستبداد الشخصي
وازالة ما ينشأ عنه من الشذوذ عن جادة العدالة . ألا ما هو
مفهوم الامتيازات ؟ هو حماية الاجنبي لا عدم معاقبته على الجرائم .
وما هو منصوص الامتيازات هو ان يحاكم امام محاكم البلاد
بمحضر ترجمان من قنصلية مع اعطائه ضمان المحكمة العليا اي ان
يكون للمحكمة المذكورة اختصاص بنظر قضيته اذا استأنف اليها
مدعيًا انه مظلوم ويلاقي سموكم في ذلك ما يلقاه من الاعتراض في
شأن المحاكم المدنية . وهذا الاعتراض مبني على عدم وجود قوانين
وقضاة متوفري الشروط لاعطاء الضمانات اللازمة للاوربيين . على
ان سموكم اراد ان يجري في الجنايات على الرأي الذي ارتآه في
المدنيات اعني تنظيم محاكم جنائية مختلطة وذلك لرغبتكم في تنظيم
العلاق بالبول وبوضعكم جانبًا ما يمكنكم ان تطالبوا به كحق طبيعي
ناشئ عن الامتيازات الاجنبية وهو حق كل حكومة في انفاذ
نظامات البوليس والامن العام في جميع الذين يسكنون ارضها .
ولا شك في ان الامتيازات الاجنبية تحمي كل الحماية شخص
الاجنبي ومنزله وليس في النية ميسر هذا المبدأ . بل ان سموكم
تودون تقويته وتريدون أن تجعلوا للاجنبي المتهم بالجرائم ضمانات اكثر
مما تمنحه تلك الامتيازات . فبدلا من ترجمان القنصلية الذي يكون
شاهداً صامتا في اثناء مجرى القضية على الاجنبي تعينون للاوربيين
قضاة من اوربا ومخلفين نصفهم من الوطنيين ونصفهم من الاوربيين

واذا طلبت الدول ضمانات أكثر من ذلك فإن سموكم تقدمون ضمانات أخرى أيضاً لأن غايتكم حماية المواطن المستقيم الذي تزيد المخاطر عليه بعدم معاقبة المجرمين . ثم إذا كان الذنب ما يسميه القانون الفرنسي مخالفات فيعرض أيضاً على المحاكم المختلطة وعلى كل حال فإن الاستئناف يكون في المحكمة العليا بالاسكندرية . ولا ريب في أن إمكان الاستئناف إليها يؤدي كل الضمانات المرغوب فيها . أما تنفيذ العقوبات فيكون في مصر غير أنه إذا حكم بالحبس على الأجنبي فيمكن حبسه في قنصلية إذا الح قنصله في ذلك . ولا يخفى أنه بعد تنظيم المحاكم الجديدة يجب الاهتمام بالقانون الذي يلزمها أن تتبعه وتطبقه على الجرائم . فالقانون التجاري المتبع الآن في مصر هو نفس القانون المتبع في الاستانة والحاصل على موافقة الدول وليس هو سوى القانون الفرنسي التجاري . وقد نويت سموكم أن تدعوا جماعة من علماء القوانين الأجانب ليجتمعوا بالشارعين عندنا ليوفقوا بين قانون نابوليون وقانوننا فيجعلوا منهما قانوناً موافقاً لمقتضى الحال . وهذا التوفيق قد تم نصفه الآن وعليه فإن العمل في تطبيق النصف الآخر لا يكون صعباً ولا طويلاً الاجل . وستهم تلك اللجنة القضائية المؤلفة من الأوربيين وأرطنيين بالتوفيق بين قانون عقوباتنا وقانون العقوبات الفرنسي . فاذا فعلت الحكومة ذلك كان فعلها مجرد عود الى ما تمنحه الامتيازات لا بل هي تعطي الأوربيين ضمانات أعظم من ضمانات تلك الامتيازات . لأنها أي الامتيازات لا تمنح الأوربي سوى حضور ترجمان قنصلية كشاهد بلا صوت في قضيته

التي تقام امام المحاكم الاهلية . فوضاً عن هذا الترجمان ستقدمون سموكم للاوربي محكمة مختاطة فيها قضاة أوريون تحكم بناء على قانون أعيد النظر فيه مطابق للقوانين الاوربية في الجنايات والمدنيات . اذاً ان هذا النظام القضائي الموضوع على منوال قانون الجزائر يتضمن كل الضمانات اللازمة على ما أرى ولايسع الدول الاوربية ان ترفضها كما يلوح لي . لان الدول اعتقدت حتى الآن انها اغتنت كل فرصة لمساعدة مصر أدياً ومادياً في سبيل النجاح . اما الآن وقد وقفت على حقيقة الحال فاذا رفضت أثمن الضمانات المدنية المطلوبة جعلت نجاح مصر لا بل وجودها في حيز العدم .

التوقيع

نوبار

هذه هي صورة التقرير الذي رفعه نوبار الى مولى مصر ثم أرسلت نسخ منه الى الباب العالي وسفراء الدول في الاستانة العلية . أما الباب العالي فلم يوافق حينئذ على ما تضمنه هذا التقرير بل استاء منه وحسب ما تطلبه مصر بالطريقة المذكورة مجحفاً بحقوقه وكتب الى الخديوي كتاباً قال فيه ما معناه :

« ان سموكم تعلمون أكثر من كل انسان ان مصر تحت السيادة السلطانية لا تختلف عن سائر الولايات العثمانية الا في بعض امتيازات ممنوحة لها . وتعلمون ان ادارتها الداخلية لا يمكنها ان ترتبط مباشرة بعلائق رسمية مع الدول الاجنبية . فبناء عليه ان المفاوضات التي تحاولون اجراءها بقصد ان تحصلوا على تعديل المعاهدات انما هي

تمس حقوق الباب العالي» .

فلما رأى اسماعيل باشا جواب الباب المشار اليه واصراره على رفض ما يطلبه لمصر رأى ان الافضل والاجدر به أن يرسل الى الاستانة وعواصم الدول العظمى رجلاً سياسياً قوياً الحجة ناصع البرهان فلم ير لديه أفضل من نوبار لهذه المهمة .

فحينئذ أصدر أمره اليه بالسفر فسافر وملاً صدره الآمال والأمان . ولما وصل الى الاستانة أبى الصدر الأعظم ان يعرفه بل أبى مقابلته . لأن الدولة العلية كانت حائرة على الخديوي نفسه ووظائفه انه متعاهد سراً مع اليونان وانه يدفع نقوداً لليونانيين ليخدموه في سبيل غايته وانه يضم ان يضم نيران الثورة ويخرج عن طاعة جلالة السلطان . ولقد زادت شكوك رجال الحكومة العثمانية حين بسطت عليهم المطالب الخديوية بما فيها من تأليف قضاء مستقل وطلب الحق في مفاوضة الدول وغير ذلك .

أما سفراء الدول فقد كان استقبالهم لنوبار بارداً لا يشجع ولا يحيي أملاً ميتاً . ولكن حزم نوبار لم يضعف ولم يهن فترك كل ما كلفه اياه مولاه وقصر مطالبه على ما يأتي :

أولاً ان يسن لمصر قوانين خاصة ممتازة على قوانين السلطنة العثمانية «لان فرمان المغفور له محمد علي باشا يقول ان القوانين التي يجري بمقتضاها في مصر هي نفس قوانين الباب العالي» .

ثانياً ان يحصل لمصر على الاستقلال التام ادارياً ومالياً .

ثالثاً ان يطلب لمصر الحق في مفاوضة الدول مباشرة لعقد اتفاقات تجارية

والاتفاق على كل مايتعلق بالشعب المصري وبحكومته من الامتيازات
الاجنبية على انه لا يطلب الحق في المفاوضة لعقد معاهدات تجارية وسياسية .
ولا بد ان يعجب القارىء بعد معرفته كيفية استقباله في الاستانة من ان الرجل
اتم مهمته بعد عشرين يوماً فقط . ولم يحصل على مطالبه الا بعد ان اظهر ان
هذه المطالب كلها ترمي الى غاية واحدة وهي الحصول على الوسائط الآتية :
أولاً انشاء واجراء هيئة عدلية مؤلفة من اناس ذوي كفاءة بمعنى
ان يدخل اليها العنصر الاجنبي .

ثانياً الاذن في مفاوضة الدول الأوروبية في انشاء تلك الهيئة التي
تضع حداً لمداخلة الاوربيين في مسائل البلاد الداخلية بما تقضي
به من تغيير علائق اولئك الاوربيين بالوطنين .

ثالثاً تنظيم مصر بعد ذلك بما يؤدي بها الى ضبط امورها واصلاح
شؤونها .

فلما سمع اللورد ليونس سفير انكلترا هذه المطالب على وجوها
المذكورة ادرك ان الهيئة العدلية التي يطلبها نوبار تكون ضابطاً للسلطة
المطلقة التي كان الخديوي يستعملها ويوقع بها الاضطراب بقدر ما كان
تداخل القنصليات الاستبدادي يوقع الخلل في البلاد ويهضم حقوق
المصريين . فقال مائعريه بالتدقيق :

« لقد غيرت مطالب والي مصر التي كان يريد بها الحصول على
الاستقلال التام عن السلطة العثمانية واستبداتها بمسألة تنظيم مصر تنظيمًا
حسنًا تكون له نتائج اصلاحية وربما تمتد حسنته الى سائر اجزاء
السلطنة العثمانية » .

ولا يخفى ان كلام سفير انكلترا لا يقصد به شأن العدل بذاته فقط بل هو يتناول قيمة التنظيم القضائي الذي يطلبه نوبار . وما يدل عليه من كون تنظيم العدلية في البلاد الشرقية هي افضل الوسائل لكف ايدي الاوربيين عن مسائلنا وأمثلة الوسائط التي تؤدي الى دوام الاستقلال واسعاد الحال .

ولما رفع نوبار مذكرة الاصلاحية الى نابوليون الثالث دعاه اليه ليبسط له حالة مصر وما يرتأيه من الاراء في شأنها فامثل نوبار . فقال له نابوليون انك اذا تريد ان تقوم بثورة ادبية . قال نعم مولاي . فقال نابوليون وما رأي خديوي مصر . قال ان سموه يرى أن لا بد له من الاعتماد على قوم او امر منظم واذا حل - لاسمح الله - خطب من الخطوب في الشرق فلا اكليروس يعتمد عليهم ولا هيئة اشراف تشد الأزر ولا أهالي يحفظون السدة المصرية فكل ما هناك سلطة قادرة في قبضة الحاكم وأناس لا يمكن ان يسموا أمة بالمنى الحقيقي . قال نابوليون وأي الامور اذا يركن اليها . قال لا يوجد شيء سوى العدلية المنظمة فهي التي تكون نظاماً متيناً وعضداً منيعاً . قال نابوليون اني أهني حاكم مصر بارائه ولكني أعيد لك ماقلته وهو انك تقوم بثورة ادبية يمكنها أن تكون مبدأ لحل المسألة الشرقية . هذا ما قاله امبراطور الفرنسيين وقتئذ وذاك ما قاله سفير انكلترا .

اما الحكومة الانكليزية فانها وان كانت وقتئذ في مقدمة المدافعين عن حقوق الحضرة السلطانية لغاية في النفس . فانها كانت اولى الحكومات التي وافقت مبدأً على ما عرضه نوبار وهذا ما ساعده

١ كبر مساعد على نجاحه الاخير في مهمته .
وأما فرنسا فقد كانت مهتمة على وجه خاص بالاصلاح المطلوب نظراً
الى كثرة رعاياها الذين كانوا مقيمين في مصر والعلائق الكثيرة
الواسعة بين ثغر مرسيليا وثغري الاسكندرية وبور سعيد . وزد
على ذلك انها كانت تود أن تؤدي الواجب عليها في مسألة تأييد
العدل لحماية الكاثوليك المنوطة بها من قديم الزمان . فقد رغبت ان
تضمن لهم الحماية مع البقاء على وداد ووثام في معاملة حاكم مصر كما تقضي
عليها تقاليدھا السياسية . وقد تألفت لجنة في باريس برئاسة الموسيو ديفرجيه
بناء على طلب نوبار للنظر في مسألة الاصلاح المطلوب فكان اختيار
الحكومة الفرنسية قبل سواها لذلك بمثابة وضع المشروع تحت حمايتها
على نوع ما . بل كان بمثابة التصريح برغبة أولياء الامر المصريين في
اعطاء الضمانات اللازمة للمصالح الفرنسية بانفاذ مشروع عدلي تقضي
به المدنية ومنزلة القطر المصري .

على ان اعضاء اللجنة لم يقفوا في موقف المصلحين بل نظروا في
المهمة كعلماء متشرعين وأفصحوا عن قيمة النظامات المطلوبة وكفاءتها
معرضين عن المصاعب والعقبات التي تقوم في سبيل تنفيذها من جهة
القنصليات الاجنبية وطرق عدالتها التي تتشى عليها . وقد رأى القارئ
ان نوبار قال في آخر التقرير الذي رفعه الى حاكم مصر سنة ١٨٦٧
« ان الدول اعتقدت حتى الآن انها اغنمت كل فرصة لمساعدة
مصر ادبياً ومادياً في سبيل النجاح . اما الآن وقد وقفت على حقيقة
الحال فاذا رفضت أثمن الضمانات المدنية المطلوبة جاءت نجاح مصر

لا بل وجودها في حيز العدم » .

فهل كان نوبار وزير اسماعيل مسترسلا الى الوهم في شأن المخاطر التي كانت تحيط بمصر وهل كان مغالياً في كلامه على اهمية نتائجها السيئة . وهو هو الرجل الذي طالما عرف بحرية ضميره الذي لم يأل جهداً منذ ارتقائه الى منصبه ولم يقصر حيناً في صرف وقته وتخصيص ذكائه بجلب النفع لمصر . فكل مطلع يعرف الآن كيف تولدت تلك المخاطر العظيمة التي هالت عقباها المستقبلية نوبار الى حد انه لم يقطع الامل من بلوغ مصر درجة الامم المتقدمة فقط بل تطير من سقوطها نهائياً اذا لم يتم الاصلاح ومن ذهاب امة تاريخها عظيم وحقيق بها ان تكون من افضل الامم .

ان تنظيم القضاء كان حجر العثرة في سبيل نوبار والعقبة التي كان يشير الى وجودها ويهدي الى طريقة ازالتها حتى تتمكن مصر من الصعود الى بروج السعود . على ان قوماً ينظرون الى الظواهر ويحكمون في المسائل الدقيقة السياسية وهم جالسون على مقاعدهم في زوايا غرفهم . زعموا بناء على التقارير الطائشة ان نوبار كان يعظم المخاطر عمداً وان الامر الذي كان يطلب له اصلاحاً كبيراً جوهرياً يكفيه بعض تدابير ثانوية حتى تستقيم الحال وتسير على احسن منوال ويتلافى الشر الدائم . غير انه كان يكفي المعارض ان يزور مصر ويسأل التجار الوطنيين والاجانب على اختلاف مللهم ونحلهم عن حقيقة الحال . بل كان يكفيه ان يراقب صفار الموظفين في انفاذ مأمورياتهم ويرى الاجانب يهينون ويضربون البوليس الوطني ويماملونه

اسوأ معاملة فلا ينالهم اقل عقاب بما كانوا يتمتعون به من حماية
قناصلهم سواء كان الحق لهم أو عليهم . لابل كان يكفيه ان يعرف
كيف كان الاوربي يحتقر نظمات الطرق والاسواق ويأبى الاعتراف
بالحاكم الوطنية والقوانين العدلية وكيف كان يعيش كظالم مستبد على
ارض مصر التي كانت تسقيه وتطعمه وتغنيه .

فاذا نظر المرء الى ذلك كله بعين الانصاف عرف حق المعرفة ان
نوبار كان يقول الصدق وينطق بالحق . وادرك ان الدول تقضي على
مصر المسكينة قضاء مبرماً اذا عارضت في ما كانت تقتضيه حالها من
الاصلاح والتنظيم . واذا أراد الكاتب أن يذكر جميع المظالم والمغارم
والاعمال الجائرة التي كان الوطني يلاقها من احكام القنصليات لوجب لها
مؤلف ضخمة . فقد كان يحق اذا لنوبار ان يتكلم عن الحالة السيئة التي
وقعت فيها الحكومة المصرية في ذلك العهد وان يعتقد اعتقاداً يقيناً أن حياة
مصر كانت مهددة اذا لم يتم الاصلاح الاساسي ولم تنظم الهيئة العدلية
نظاماً موافقاً لحالة البلاد . ثم لا يخفى ان ديانة الوطني وآدابه وعاداته
وتقاليد الماضية كل ذلك لا يقرب بينه وبين الاوربي . فكم يكون
نفور الوطني عظيماً من الاوربي اذا كان هذا يعامله بالقساوة الوحشية
ويهضم حقوقه ويسومه ضروب الذل والهوان فعمل نوبار لم يكن القصد
به حفظ كل حق لصاحبه فقط بل كان يرمي فيه الى زيادة الالفة التي
تزداد بها اسباب النجاح والسعادة .

ولقد رأينا ان نوبار طلب في التقرير الذي رفعه الى اسماعيل باشا
ان لا تكون الحماية التي يليق بمصر ان تحمي بها الاجنبي مدعاة الى

هضم حق الوطني وطلب ايضاً ان تكف الايدي المستبدة عن التأثير في الهيئة العداية المصرية . فاذا اراد احد ان يبق مصر على عوائدها واحوالها الماضية فانه يريد امراً غير ممكن بل يريد ان يضع حاجزاً عائلاً بين مصر والتمدن في حين ان الواجب يقضي بتسهيل السبيل لها حتى تتمكن من السير في سبيل الفلاح .

فلذلك كله كان استقبال اللجنة « التي تألفت في باريس سنة ١٨٦٧ » لما عرضه نوبار امراً داعياً الى العجب والدهشة . فقد زعمت تلك اللجنة ان القوة الادارية والقوة القضائية أمران متلازمان لا يمكن الفصل بينهما وان التمييز بين تينك القوتين ولو كان في صورة قوانين يعد ضرباً من المحال ولا يمكن اخراجه من حيز القوة الى حيز الفعل ثم ذهبت الى ان تصرف القنصليات هو سبب الضرر لان القناصل لا يجرون حسب الامتيازات الاجنبية الحقيقية . ولانهم استولوا على زمام القضاء المدني والجنائي منذ سنة ١٨٤٨ وبناء على ما تقدم زعمت اللجنة انه لا يمكن ان تنظم القوة الادارية تنظيمًا وفيًا بالمرام قبل ان تتمتع بدستور سياسي مؤسس على الحكمة ويتم الترتيب في جميع فروع المصالح العمومية

غير ان الليب الذي يفكر في جواب اللجنة المذكورة يراها شاردة عن محجة الصواب هاوية الى مهواة الخطأ . لانها جمعت النتائج موضع الاسباب ولو طلب اليها ان تنظم الادارة قبل القضاء لارتبكت ولا شك في أمرها . فالامر الواجب المعقول هو ان يقام نظام ثابت صحيح للعدالة فتكون نتيجة هذا النظام حسن الادارة

وترتيبها على قواعد موافقة . قالت اللجنة في أخص اعتراضاتها :
ان حاكم مصر يريد ان يؤيد وينظم العدالة في بلاده فلماذا يريد ان
يخضع الاوربيون للقانون الذي يريده منذ البداية . فرد نوبار على
هذا الاعتراض بقوله : ان حاكم مصر يريد ان يؤيد العدالة على
أيدي قضاة مستقلين في أفكارهم ويصعب عليه في الوقت الحاضر
ان يجد المطلوب في غير أوربا ثم انه يصعب عليه ان لم أقل يستحيل
ان يعين في المحاكم قضاة مسيحيين أوربيين ويقدمهم للشعب الوطني
المسلم كرجال عادلين جديرين بالثقة اذا كان الاوربيون من جهة
أخرى لا يخضعون لهؤلاء القضاة الذين هم من مواطنيهم وأبناء دينهم
فهل يمكن الوطني وقتئذ أن يثق بهم اذا كان الاوربي نفسه لا يثق
به ثقته .

وقالت اللجنة أيضاً في جملة اعتراضاتها ان حاكم مصر له
سلطة غير محدودة وانه ليس في مصر نظام ولا قواعد غير ارادته
وانه يمكن هذه الأرادة العالية ان تضغط على ضمائر القضاة في
اصدار الاحكام . فاجاب نوبار بأنه ليس هنا محل لتوجيه هذا
التعنيف الى حاكم مصر لأنه كان يساعد نهضة فكرية هي شقيقة
النهضة السياسية مع علمه ان القوانين التي يراد وضعها للمحاكم
المختلطة تؤدي الى انقاص سلطته ولم يكن أحد يضطره الى هذا
التساهل سوى رغبته في اصلاح الحال تلافياً لسوء المآل على بلاده .
وقد كان يعلم نوبار ان حاكم مصر لم يكن في وسعه ان يقبض
على زمام السياسة وزمام القضاء في وقت واحد بدون ان يحدث

خلل وفساد في البلاد . فلجأ الى اخلاص فرنسا وأنوارها العلمية فخببت أمله في مشروعه ورأى من لجنتها اعتراضاً غير عادل وجهلاً بان مصالح مصر ومصالح فرنسا كانت تقضي معاً بتأييد العدالة وازالة الخلل القضائي في وادي النيل .

ثم اعترضت اللجنة فوق ذاك كله بقولها : « ان حاكم مصر هو ملك يتدخل في جميع المسائل الزراعية وجميع أنواع التجارات وبناء عليه يمكن ان يكون ذا مصلحة خصوصية في القضايا والدعاوي فلا يجب اذاً ان تكون العدالة منوطة به » قال نوبار : ان هذا الاعتراض خداع أكثر مما هو متين فان تنفيذ العدالة يكون بعد الاصلاح منوطاً بالحكومة ثم ان اصدار الاحكام العادلة يكون من هيئة قضائية يؤلف قسم منها من قضاة أوروبيين . فكل من يعتقد ان تلك الهيئة العدلية تتأثر بضغط ما ولو كان من حاكم مصر يسيء ظنه بها على غير موجب ولا برهان يدعو الى ذلك . وزد على ذلك ان نشر الاحكام المدنية مع كل ما تقرره المحكمة المختلطة العليا يكون ضامناً كافياً ودليلاً واضحاً على عدالة تلك الاحكام أو عدمها . ثم لا يخفى ان رشوة شخص واحد أهون كثيراً من رشوة عشرة القضاة الذين يعينون في محاكم الاصلاح .

أما اعتراض اللجنة بان حاكم مصر له اليد العليا في المصانع الكبيرة . فقد اجاب عليه نوبار بان المجالس التجارية في فرنسا نفسها يوجد بين رؤسائها وأعضائها أناس من أكابر التجار وأصحاب المصانع في المدينة التي يوءدون فيها وظيفتهم . فاذا كان هذا عيباً في المجلس

المصري فان العيب يكون في المجالس الفرنسية . فليس للجنة أن تندد بامر يوجد في بلادها ولا يشكى من اضراره بها . فحاكم مصر يكون راضياً لاحكام الحاكم المطلوبة صناعياً وتجارياً وخاضعاً برضى اوربا كلها للقانون الذي سنه لبلادها عن رضى وطيب نفس . وبذلك يكون الحاكم قدوة حسنة لرعاياه في الخضوع لكل ما تقرره العدالة . فيقتدي بسموه كبار البلاد الذين لهم مصانع ومتاجر ويعملو قدر القانون في عيون الشعب حين يرى الحاكم والكبراء يحنون الرؤوس له تجلة واحتراماً .

ثم اعترضت اللجنة ايضاً بان قبول الاصلاح القضائي يضر بمصالح الاوربيين المقيمين في مصر والذين يستخدمون فيها رؤوس مأل اعتماداً على المعاهدات والتقاليد التي تقدم لهم ضمانات لا يمكن حرمانهم منها بدون الاضرار بمصالحهم المالية . اما نوبار فلم ير شيئاً من الصواب على هذا الاعتراض ورد رداً مفجعاً قال فيه : ان مصر تريد ان تدخل قانون نابوليون الاول في محاكمها الاصلاحية بعد ان تطبقه على مقتضى الحال في مصر وتريد ان تفوض اصدار الاحكام بموجب هذا القانون الى حكم مؤلف معظمهم من الاوربيين اصحاب الذمم العاصرة . فاذا كانت اللجنة تندد به ولا تراه ضامناً لمصالح الاوربيين في مصر فهي اذاً تندد بقانون فرنسا نفسها فكيف ترضاه في بلادها ولا ترضاه في مصر وكيف يكون صالحاً مستقيماً في فرنسا ولا يكون صالحاً مستقيماً في القطر المصري وزد على ذلك كله انه لا يمكن ولا يجوز ان تبقى بلاد بلقوانين اوبالاحرى

بلا عدالة اكراماً لسواد عيون جماعة من التجار والمالين والاولى
باللجنة ان تفهم ان المصلحة العمومية يجب ان تقدم على المصلحة الخصوصية .
ثم اذا سألنا الاوربيين المقيمين في مصر عن ارائهم فانهم يستحسنون
ولاشك الاصلاحات المطلوبة لانهم يرون فيها ضامناً ونظاماً مكيناً
واذا فكر المنصف فيما كان يقصده نوبار بجده لا يريد ان يحرم
الاوربي من حماية مصالحه ولا من ضمان مرافقه ولا يرغب ان ينزله منزلة
الوطني بل يود ان يرفع الوطني الى منزلته تأييداً لمبدأ العدالة والمساواة
فان القنصليات كانت تحمي الاوربيين دون سواهم وتكون احكامها غالباً
هضامة لحقوق الوطنيين اذا كان لهم علاقة بها . ثم كان يؤمل ايضاً
ان اقامة المساواة بين الوطنيين والاجانب تزيل البغضاء من الصدور
وتؤلف بين القلوب وتبديد الحزازة التي توجد عادة عند الفئة التي
تعيش مع فئة اخرى مميزة عليها هاضمة لحقوقها .

ولو كان المجاهد في سبيل المشروع رجلاً غير نوبار لو هن عزمه
بما رآه من اعتراض اللجنة الفرنسية وغيرها . ولكن نوبار كان ذا
حزم وطيد وعزم أكيد لا يهن ولا يمل . فلبث بعد تقرير اللجنة الفرنسية
بجاهد وينشر المذكرات والرسائل ويرسلها الى حكومات الدول
الاجنبية ولا سيما الى الحكومة الفرنسية حتى حمل الدول على تأليف
لجنة دولية مختلطة فقدمت مصر وكان نوبار يرأس بنفسه جلساتها في
نفس القاهرة . وكانت جلساتها الاولى في ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٦٩ وقد
اجتمعت تسع مرات آخرها في ١٧ يناير سنة ١٨٧٠ وكانت نتيجة
اجتماعاتها موافقة للمشروع . واليك عبارة كتبها اللورد استاني في

تلفراف بعث به الى الكولونل ستانتون في مصر : « ان الامتيازات لم ترم على الاطلاق الى حرمان الحكومة المحلية من معاملة الاوربيين بموجب القانون سواء كان في القضايا المدنية او الجنائية التي لها علاقة بقوانين صاحب البلاد . غير ان تلك الامتيازات تحفظ للاجانب حق اشتراك قنصلياتهم ومراقبتها لاحكام صوناً لهم من استبداد المحاكم المحلية بهم فيكون ذلك كضابط ومانع لوقوع الحيف عليهم . ولكن هذا الضابط نفسه اصبح على تمادي الزمان حيفاً وشذوذاً قانونياً وسلبت سلطة المحاكم الاهلية اوبذت جانباً باعتداء قضاء شاذ عن قانون البلاد : هذه هي الحالة التي وقعت فيها مصر واخذت تسمى لمداوتها . ولا يمكن الحكومة المصرية ان تكون مستعدة لاتمام هذا المشروع اكثر من استعداد حكومة جلالة الملكة لمساعدتها فيه » . ثم ذكر ان الحكومة الانكليزية لاتعترض اقل اعتراض على الاصلاح المطلوب بل تسر بنجاح مصر في سبيل العدالة . وبعد ان تفاوض نوبار مراراً وتكراراً مع مندوبي الدول وأوضح جميع الامور وازال قناع الابهام عن وجوه جميع المسائل تم الاتفاق بالاجماع على ضرورة تأليف محكمة مختلطة يقتصر نظرها على القضايا المدنية والتجارية التي تحدث بين الوطنيين والاجانب وبين الاجانب المختلفي التبعات . وماتسنى لنوبار هذا الاجماع الابعدهم مفاوضات طويلة كما ذكر ولاسيما مع المندوبين الفرنسيين المسيو تريكو قنصل فرنسا الجنرال في الاسكندرية والمسيو بيتري . وليس بخاف ان نوبار طلب ان يشمل اختصاص المحاكم الاصلاحية الجنح

والجنايات وان يكون تنفيذ الاحكام مختصاً بالمحاكم المذكورة لابلهاكم
أوالادارة الاهلية ولابالقنصليات الاجنية . اما اللجنة فوافقت على
انفاذ الاحكام كما طلب نوبار . ولكنها طلبت أن يبقى اختصاص المحاكم
الاصلاحية مقصوراً على القضايا المدنية والتجارية ثم أن تجري المفاوضة
بين الدول حتى يناط بتلك المحاكم النظر في الجنايات . وقالت انه
يجوز ان يجري ذاك كله بعد مرور عام من الزمان ومما يجدر بالاثبات
في هذا المقام ان مندوبي فرنسا كانوا يطالبان اكثر من سواهم بزيادة
الضمانات للاوربيين فكان نوبار لا يرضن بشي يمكنه ان يريح الاوربي
ولا يهضم حق الوطني كما كان مندوبو الدول الاخرى يوافقون
الفرنسيين على مطالبهم تلافياً لكل ما يمكنه ان يقوم عقبة في سبيل
مواطنيهم .

على ان اللجنة الدولية المشار اليها لم تؤلف الا للدرس والتحقيق فلم
يكن في وسعها ان تقر على ما اجمعت عليه اقراراً باتاً الا بعد مشاورة
حكوماتها واخذ آرائها الفاصلة . ومما يقال في هذا الموضوع رسالة برقية
ارسلها ناظر الخارجية الفرنسية في ذاك العهد (١٧ اغسطس سنة ١٨٦٩)
الى سفير فرنسا في لندرا واليك معناها : « ان المراد من تأليف اللجنة
اجراء تحقيق فقط لا تقييد حرية الدول في عمل من اعمالها وليس في
عزم الدول ان تمس اقل مصلح جلالة السلطان وحقوق
السلطنة العثمانية في هذه المسألة » .

غير انه مهما يكن من سلطة اللجنة فان اجماعها على ما تقدم كان له
اهمية عظيمة لان الدول لم تنتدب اعضاءها لدرس الاصلاح المروم

الا لثقتها بهم . ولما كان نوبار قد حصل على اذن الباب العالي في
مفاوضة الدول لم يأل جهداً للوصول الى حل نهائي . اما الحكومة
الفرنسية التي كانت اصعب مراساً من سواها فانها ألقت لجنة أخرى
من السياسيين وعلماء القانون بعد ارفض اللجنة الدولية التي عقدت
في القاهرة . فاجتمعت هذه اللجنة الجديدة في اوائل سنة ١٨٧٠
ونظرت في جميع المواد المهمة التي درستها لجنة القاهرة ووافقت على اكثرها
وعدلت بعضها ولكنها رفضت رفضاً مطلقاً ان يشمل اصلاح القضايا الجنائية
زاعمة انه ليس من الحكمة ولا من اصاله الرأي ان يكون الحكم في
قضايا تهم حرية الفرنسيين وشرفهم منوطاً بمحكمة جديدة لم تختبر
ولم تعرف كيفية احكامها حتى الآن . ثم أبلغت الحكومة الفرنسية
ماقرت عليه لجنتها الى حكومات سائر الدول فأرأوا رأيها ووافقوها على
رفضها فاضطر نوبار ان يعدل عن القسم الجنائي من مشروعه القضائي
واتفق مع فرنسا وسائر الدول على تحرير مشروع يؤيد النظام القضائي
في الوجوه الاخرى على طريقة موافقة معقولة ضامنة للحقوق
الاوربية والوطنية .

وفي تلك الاثناء دارت رحى حرب السبعين بين فرنسا والمانيا
واصاب فرنسا ما اصابها . فظن نوبار ان شواغل الحكومة الفرنسية
تحول دون معارضته في ترك المشروع الفرنسي الاخير للرجوع
الى ماقررت اللجنة الدولية في القاهرة فأخذ يسعى في الاستانة للبلوغ
الى غايته وفاوض الحكومات الاخرى واستمرت المفاوضات تمتد
حتى سنة ١٨٧٢ فحيثئذ تمكنت الحكومة الفرنسية بالرغم من مهامها

وشواغلها من المداخلة والاعتراض في الوقت الموافق . فمنعت نوبار عن البلوغ الى غايته أي ادخال القسم الجنائي في اختصاص المحاكم المختلطة بعد ان رفضته اللجنة الفرنسية (سنة ١٨٧٠) ووافقت على رفضها الحكومات الاخرى . ولما رأى نوبار مارأى من المصاعب رضي بأن يؤجل ادخال المواد القانونية المتعلقة بالجناح والجنايات العادية الى مابعد مرور عام . ولكنه طلب النظر حالا في شأن الجنايات والجناح التي تلحق بالقضاة ورجال العدالة في اثناء تأدية وظائفهم ثم ان يجتمع سفراء الدول الاوربية في الاستانة للنظر في هذا الشأن وقد مل نوبار ان ينجح في مسلكه الجديد بمساعدة الحكومة العثمانية والى بحزم ونشاط في وجوب الاعتراف بان النظر في القضايا الجنائية حق من حقوق مصر ومبدأ من مبادئ الاصلاح المطلوب واذا اراد القارئ ان يعرف كم كان الحاح نوبار شديداً فليقرأ ما كتبه الكونت دي فوجيه سفير فرنسا في الاستانة قال : « ان رأي الخديوي صريح في هذا الشأن حتى انه يفضل ترك المشروع كله على التساهل فيه » . أما بقية سفراء الدول فقد مال قسم منهم الى التسليم لنوبار لما رأوه من تساهله وقوة حجته . غير انه بقي جانب آخر مصراً على المعارضة وموافقاً فرنسا على رفض ادخال قسم الجناح والجنايات في مشروع الاصلاح . وبعد مفاوضات طويلة اتفقت حكومات انكلترا والنمسا وروسيا وفرنسا على رفض ادخال القسم الجنائي والجناح نهائياً ولكنها رضيت بان تستثنى الحالة التي تجري فيها الجناح والجنايات وغيرها من المخالفات حين تأدية القضاة لوظائفهم

اوحين تنفيذ احكامهم . ثم تألفت لجنة من مندوبي اثنتي عشرة دولة لتعيين انواع الجنح والجنايات والمخالفات والاشارات الى درجات وسن العقوبات عليها في الوجه المذكور فقط . وبعد ان عقدت اللجنة المذكورة سبع جلسات طويلة ذكرت قراراتها في تقرير وضع في ١٥ فبراير سنة ١٨٧٣ وكان الظاهر انه فصل الخطاب لتلك المفاوضات الطويلة . وفي ٢٤ من الشهر المذكور ارسل نوبار الى كل من سفراء لدول في الاستانة نص النظام المنوط بالاصلاح وظن ان المشروع الذي أخذ يسمي له بمجدوثيات منذ ثمانى سنوات لذاك العهد اوشك ان ينتهي . ولكن الحكومة الفرنسية خبت ظنه فانها لما تلقت صورة النظام عادت الى المناقشة في بعض المسائل وطلبت الايضاح واعادة النظر في بعضها . وكان من جملة ما طلبته ان تبقى مسائل الافلاس وبعض المسائل الشخصية الاخرى في دائرة اختصاص محاكم القنصليات ولم يبق سوى الحكومة الفرنسية آخذة باسباب هذه الاعتراضات والمناقشات التي كانت من أعظم الصعوبات في سبيل مصر . فان انكثرا والمانيا وايطاليا والنمسا والولايات المتحدة صادقت كلها على مافره مؤتمر الاستانة بعكس فرنسا فأثر عملها تأثيراً سيئاً وكاد يعد عمداً منها لاجباط المشرع وخيف ان يعتمد نوبار على اكثرية الدول وينبذ اعتراض الحكومة الفرنسية بعد استشارة الخديوي فتقوم هناك مشكلة جسيمة بين فرنسا ومصر .

ولكن شاء الله ان يكون الدوق دي كارز المندوب الفرنسي من جملة الذين يساعدون في المشروع بمعاونة المركز دي كارزو متولي

اعمال فرنسا في مصر فتمكننا من اقناع حكومتها بوجوب التساهل والرضى بما رضيت به الدول الاخرى فصدر الامر الى المركيز بان يوقع على العهد المتعلق بالمشروع فوقع عليه مع المرحوم شريف باشا الذي كان ناظرًا للعديلية في ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٤ ثم وقع على المحضر الذي يتضمن الشروط الجديدة وقضي الامر

ولقد اجمع الكل ان السياسة الفرنسية لم تتصرف تصرفاً حسناً في هذا المشروع الخطير ولم تنظر الى اوجه الصواب . فقد اعترف مشاهير كتابها نفوسهم كما اعترف عدد غير قليل من ساستها بان ابقاء قضاء القنصليات على نمطه كان ضرباً من المحال لعظيم اضراره بمصر والمصريين والاوربيين نفوسهم . فكان الأولى بفرنسا أن تكون في طليعة المنظمين للقضاء في مصر كما كانت في طليعة الذين حصلوا على الامتيازات الاجنبية في سالف الزمان . فلو فعلت لكات مسعاها فخراً لسياستها الشرقية وخصوصاً لانها لم تكن تستطيع ان تمنع تلك النهضة الفكرية التي كان في وسعها ان تغتفر فرصتها لتتنفع بها لزيادة نفوذها . وهناك بواث اخرى كان يجب أن تحمل فرنسا على المساعدة في استبدال المحاكم القنصلية وقوانينها العديدة بهيئة قضائية موحدة . فمن تلك البواث ان المحاكم الجديدة تنوي أن تجعل القوانين الفرنسية قوانينها الاساسية واللغة الفرنسية لغتها التي يرفع بها والطرق القضائية الفرنسية طرقها التي تجري عليها وتتبع منهاجها في احكامها . فكم كانت فرنسا تستطيع ان تكتسب من القوة الادبية في مصر لو تمكنت من القبض أدبياً على زمام القضاء بقبولها له ومساعدتها فيه منذ البداية .

ألا ماذا افادتها المقاومة العنيفة ؟ ان النتيجة لم تكن سوى انها قبلت المشروع في آخر الامر بدون ان ترجح شيئاً بل خسرت ادارة المحاكم الجديدة التي استلمها الالمانيون والنمساويون في بدء الامر . ولما كانت الحكومة المصرية قد تعبت من انتظار مصادقة فرنسا أخذت تنظم محاكمها الجديدة فتعين الرؤساء ونوابهم والمحضرين وسائر الموظفين ولم يكن بين الذين عينوا اولا فرنسوي واحد لان فرنسا كانت غائبة عن ذلك المشهد . وفي ٢٨ يونيو سنة ١٨٧٥ افتتح الخديوي المحاكم بحفلة باهرة حضرها الكبراء والعظماء وقناصل الدول ماعدا قنصل فرنسا وحده . وفي ١٥ فبراير كان كل قاض في منصبه وجرى العدل في مجراه قبل أن يحضر القضاة الفرنسيون لاستلام وظائفهم . ولما وصلوا الى الاسكندرية والقاهرة وجلس كل واحد منهم على كرسيه وجدوا صعوبة عظيمة ولم يكونوا يستطيعون أن يؤثروا اقل تأثير لان زملاءهم قضاة الدول الاخرى سبقوهم وقبضوا على الازمة قبلهم واذا كان القضاة الفرنسيون تمكنوا بعد ذلك من الوصول الى المقام الذي يريدون ان يكونوا فيه فانما الفضل في تقدمهم راجع الى كفاءتهم وصفاتهم الباهرة ومعارفهم القانونية وحسن تصرفهم لا الى سياسة حكومتهم الشاذة .

ولسنا نريد التحامل على فرنسا في هذا الكلام فان الحقيقة ظهرت ظهور النور واشهر كتابها اصبحوا يعترفون بها وفي مقدمتهم الموسيودي فوجيه الشهير . فقد كتب رسالة ذكر فيها اعتراض فرنسا على مشروع نوبار و اشار الى براعة الرجل ودهائه في المفاوضات والى شك فرنسا اولا

في الاصلاح والى حالة المرحوم اسماعيل باشا والبلاد في عهده الى ان قال : « ونعترف بحرية الآن بان نوبار صدق في اعتقاده واعتراضه على حذرنا فقد برهنت الحوادث على أن قضاة المحاكم الجديدة مستقلون في افكارهم بعيدون عن التحزب مطاعون في الاحكام . فان الحديوي نفسه اخنى الرأس خضوعاً لاحكام صدرت منها عليه شخصياً . ونوبار باشا اكتشف المراقبة الوحيدة الفعالة والواسطة الفردية لوضع حد لاستبداد الحكومة في الشرق فستبقى ذكره ملازمة لرأي قوي عظيم ابرزه الى حيز الفعل وهو انهض الشرق بنعمة لم يعرفها نغني بها عدالة تؤمن الذين ارهقهم الظلم منذ سالف الزمان » ثم ختم بقوله ان المصريين القدماء شادوا الاهرام ولكنهم لم يشيدوا مثل البناء الذي قام بهمة نوبار

ولقد كان نوبار ميالا بطبعه الى تأييد العدالة باعتراف الاكفاء الذين عرفوه فامتاز بتلك الحاسة الشريفة على كثيرين من اعظم الرجال الذين وجدوا في عصره ومنهم بسمرك وكان يصرف اليها كل همه وعنايته وافكاره وربما كان هذا السبب في مالمقيه من المطاعن الشديدة والسعايات والوشايات والبغضاء بين بعض القوم المرتشين الفاسدي الاخلاق . ولو كانت عواطف الاخاء والوثام سائدة في الامم على الحسد الطائش والشحناء لما بقي نوبار يفاوض في مسألة متعلقة كل التعلق بتأييد العدالة نحواً من عشرين سنوات بنشاط عجيب لا يقنط من معارضة ولا يضعف لدى صعوبة مهما عظمت ولا يمل من الايضاح والافصاح عشرين بل مئة مرة في مسألة واحدة فلم يكن كاتع في

جهاده من أجل الكاثوليك ولا بسمرك في جده لتأليف الوحدة الالمانية
باعظم منه صبراً وجلداً ولا اقوى منه حزمًا وعزمًا ولا اعلى همة
وادراكا في النضال السياسي الذي كابده من اجل الاصلاح القضائي
في مصر . واذا فكر المرء ان نوبار وجد في بلاد ليس فيها رأي عام أو
ان الرأي العام هاجع فيها علم ان نوبار لاقى في مشروعه مصائب
لم يلاقها احد من زملائه ومعاصريه الاوربيين وغيرهم في مشروع عظيم
من مشاريعهم .

ولكن عمل نوبار لم يتم كله لسوء الحظ بل بقي قسم الجنح والجنايات
أي القسم المهم الذي كان يجب على الدول ان تنظر اليه بعين الاهتمام
ولاسيما بعد ما ظهرت عدالة المحاكم الاصلاحية . وليس بخاف ان الجنائيات
والجنح كانت كثيرة في مصر بل كانت اجزل عدداً منها في كل
بلاد . وكثيراً ما جرت على ايدي الاجانب ثم تذهب بدون ان يعاقبوا
عليها . ثم اذا جنى أجنبي جنابة قتل مثلاً أرسل الى بلاد بعيدة
ليحاكم فيها وهناك لا يتسنى لمحكمته ان تحصل على جميع الشروط
اللازمة لتأييد العدالة كما جرى في حوادث جملة في الاسكندرية
والقاهرة وغيرها . فلذلك لا ترى الرهبة واقمة في قلوب الاشقياء الاجانب
من هية القضاء ولو أرسلوا الى بلادهم ولاغرو فانه قلما حكم على
أجنبي في بلاده وكان عقابه على قدر جريمته واذا برئت ساحتة -
وهذا يحدث كثيراً - فلا يكتفي بالتبرئة بل يعود عادة الى مصر
ليخطر ويتبخر تبخر الفأز المنصور أمام الشهود او امام المجنى عليهم .
نعم ان الجنائيات قلت بعد احتلال انكاثر الوادي النيل غير انه يحدث أيضاً كثيراً

من مثل ماتقدم قترى الجاني يرسل الى بلاده فتتظر محكمته في
قضيته فتبرئه أو تصدر عليه حكماً ضعيفاً . ولا نريد بكلامنا هذا ان
المحاكم الاجنبية خربة الذمة عارية من نور العدل بل نعتقد ان السبب
في ذلك هو بعدها عن محل الجناية وعدم تأثرها بالاحوال والشهود
الحاضرين وهلم جرا . ولقد حدثت حوادث كثيرة وارتكبت جنایات
عديدة في خلال السنوات الاخيرة وكان لسوء حظ المجنى عليهم ان الجاني
اجنبي فضاعت حقوقهم كلها أو بعضها . وهذا هو الظلم الذي يشن منه
الوطنيون على وجه خاص في هذه الايام وهذا هو الاجحاف الذي
ملأت الجرائد الوطنية اعمدتها من انتقاده والاستهجان له
والتنديد به وأخض ما ذكره من أقوالها ماجرى في الحادثة التي سمعها
الصحف على الاجمال حادثه الهاميل وهي التي قتل فيها احد الايطاليين
جاویشاً حاول ان يكف العداء عن بعض الاهالي . فنحن الآن في
حاجة الى الاصلاح الذي اشار به نوبار منذ عهد اسماعيل نعي ان
الواجب لمصلحة البلاد وتأيداً للعدالة والانصاف أن لا يعاقب الجاني
الاجنبي في بلاده بل يحاكم في المحاكم المصرية المختلطة حيث يمكن ان
يتوفر من الادلة والقرائن ما لا يمكن جمعه في البلاد الاجنبية .

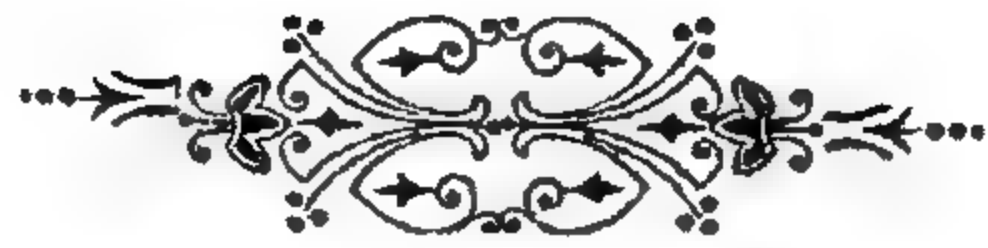
غير انه اذا كانت الحاجة الى ذاك الاصلاح لا تزال واجبة كما كانت
في عهد نوبار فان المصاعب اليوم اصبحت أعظم مما كانت عليه لاسباب
اهمها وأعظمها معارضة انكلترا . فان هذه الدولة التي لم تقم من الصعوبات
والعقبات بعض ما اقامته فرنسا حين عهد نوبار الى انجاز مشروعه
اصبحت اليوم من الد اعداء المحاكم المختلطة كما انها اصبحت من

اعدى عادة مجلس صندوق الدين . وهذا طبيعي لامراء فيه وسببه
ظاهر معروف وهو ان انكلترا لما كانت توافق على المطالب الاصلاحية
في القضاء المصري لم تكن تنظر الا الى مصالح رعاياها قبل الاحتلال بل
كانت ترغب في ذاك الاصلاح لعلها انه عدل وموافق لمصلحة
الوطنيين والاجانب . أما الآن فانها بعد احتلالها هذا القطر لم
تعد تنظر الى الشؤون المصرية بتلك العين بل هي تود ان تجعل
كل شيء في قبضتها وتستأثر بكل أمر لتفعل به ما تشاء وما يوافق
حكومتها ورعايتها ويوطد قدمها في وادي النيل . واذا نظرنا الى
جميع المصالح والدواوين المصرية رأينا اليد الانكليزية فيها أعلى وأقوى
من كل يد ما خلا المحاكم المختلطة وصندوق الدين فان الانكليز
ليس لهم فيها نفوذ أكثر من نفوذ سواهم . وما نسي المصريون
معارضة صندوق الدين في اعطاء المال للحملة السودانية وما كان
من حكم تلك المحاكم المؤيد لرأيه المناقض لرغبة الانكليز . ومن
القواعد التي لا ريب فيها هو أن كل ما يمنع اليد القوية عن
التصرف والاستئثار التام يكون أصون للاستقلال وكلما انطلقت
وتمادت اليد القوية في بلاد أصبح هذا الاستقلال معرضاً للخطر
منها . وبناء عليه فان الواجب على كل مصري ان يسر ببقاء المحاكم
المختلطة التي هي من صنائع نوبار لانها تؤيد من جهة العدالة ولا
تؤثر فيها مؤثرات اصحاب السلطة الاولى ثم تكون من جهة أخرى
ضامناً لما بقي لمصر من الاستقلال . وما يقال عن المحاكم المختلطة
يقال بالاولى عن صندوق الدين فانه مع المحاكم المذكورة يجعل

للدول اهتماماً عظيماً بمصر يدوم ما دامت مصالحها التي تتمثل في تلك المحاكم وذاك الصندوق .

وإذا أراد القارئ أن يعلم مقدار استياء الانكليز الآن من نظام الصندوق المشار اليه (على أنهم كانوا في مقدمة الذين صادقوا عليه) فليطالع تقارير جنات اللورد كرومر فإنه منذ بضعة أعوام يقول في تقاريره أن نظام صندوق الدين لا يوافقنا وأن الأحوال الماضية التي اقتضت وضعه قد مضت وانقضت فيجب الآن تغييره . ومعلوم أن جنابه يريد بتغييره أن تكون الأموال الموجودة فيه تحت تصرف الاحتلال ونحن وإن كنا لانكر فوائد هذا الاحتلال لمصر فلا يمكننا أن نتجاهل أن الانكليز يسمعون إلى مصالحهم وتأييد سلطتهم للقبض على البلاد كلها قبضاً محكماً . فلذلك نحترم جناب اللورد كرومر لمقاومته صندوق الدين والمحاكم المختلطة لأنه يخدم بذلك دولته خدمة صادقة ولكننا نسأل الله من جهة أخرى أن يبقى الصندوق والمحاكم المختلطة لأنها بصفاتها الدولية تمنع انكساراً عن التماهي في الاستئثار والتصرف المطلق ببلاد احتلتها مؤقتاً لتأييد الأمن وإجراء الإصلاح ولكنها بدلاً من أن تقيم مضارب تطوى عند الرحيل بنت مباني راسخة القواعد تشير إلى عزمها الأكيد الوطيد على البقاء في أرض الفراعنة . ولو كانت تفكر أن المحاكم المختلطة ومصلحة صندوق الدين ستكون عقبة في سبيل غايتها بعد الاحتلال لما رأينا منها ما رأيناه من بعض التساهل في غابر الأيام ولو كانت تعلم فرنسا في الماضي ما كان يضمه الزمان وإن المحاكم المشار إليها ستكون أكبر

ضامن لمصالح رعاياها ورعايا سائر الدول الاجنبية لما اظهرت تلك المعارضة . ولكن الزمان كثيراً ما يلد أموراً لا تكون في حساب الانسان .



تنظيم المحاكم

المحاكم المختلطة - ان نظام هذه المحاكم الاصلاحية اصبح معروفاً مشهوراً حتى لم تبق بنا حاجة لزيادة شرحه فنكتفي هنا بالاجمال عن التفصيل :

فالمحاكم الابتدائية المختلطة انشئت ثلاثاً في القاهرة والاسكندرية والمنصورة ثم انشئت محكمة جزئية في بورسعيد . أما الاستئناف المختلط فهو في الاسكندرية ورئيسه الشرف وطني ورئيسه الحقيقي اجنبي يلقب بوكيل الرئيس وينتخبه زملاؤه بالاكثرية المطلقة . وتنقسم المحاكم الابتدائية الى قسمين مدني وتجاري وتؤلف الواحدة من خمسة قضاة ثلاثة اجانب واثنين وطنيين . ثم اذا ارادت النظر في مسائل تجارية انضم اليها تاجران أحدهما وطني والاخر اجنبي ولكن الواجب ان يكونا من المحلفين الذين وقع عليهم الانتخاب . وفي المحكمة الابتدائية التي تنظر في امور قليلة الاهمية وما يتعلق بالتملك يرأس الجلسة أحد القضاة بصفة قاضي صلح ويقوم أحد القضاة ايضاً بانفاذ احكام العقوبات الخفيفة

اما محكمة الاستئناف فتؤلف من ثلاثة عشر قاضياً ثمانية اُجانب وخمسة وطنيين وتصدر احكامها على ايدي ثمانية قضاة خمسة اجانب وثلاثة وطنيين . ويختص تعيين القضاة بالحكومة المصرية غير انه تم الاتفاق بينها وبين الدول على ان تستشير بصفة شبيهة بالرسمية وزير نظارة الحقانية في البلاد الاجنبية التي يريد ان تختار القاضي منها ولا تقبل احداً من القضاة لتعيينه الا اذا كان حاصله على موافقة حكومته وذلك رغبة منها في الحصول على الضمانات الكافية في تعيين قضاة المحاكم المختلطة .

والقضاة غير قابلين العزل في المحاكم المذكورة والجلسات عمومية واللغات المستعملة في المرافعات وكتابة الاحكام والنتائج هي العربية والفرنسية والاطالية . وقد طلبت اللجنة الدولية سنة ١٨٩٠ ان تضاف اللغة الانكليزية الى هذه اللغات

ولكي يتم نظام هذه المحاكم أنشئت نيابة فيها وجعل لها مدع عمومي وعين له تحت ادارته عدد من الوكلاء . وقد تألفت جمعية من المحامين وأعترفت بها المحاكم المختلطة ولدى هذه المحاكم كثيرون من الكتاب والمحضرين والمترجمين ومحكمة الاستئناف هي التي تضع النظام القضائي اللازم لداخليتها وداخلية سائر المحاكم المختلطة وبناء على هذا النظام يتشئ القضاة والمحامون وغيرهم .

وعلى الجملة فان انفاذ الاحكام التي تصدرها المحاكم المختلطة يكون بناء على امرها ولا تأثير للحكومة المصرية ولا للقنصليات فيها « وذلك بناء على المادة ١٨ من قانون النظام القضائي » وهذه العقوبات تنفذ بواسطة محضرين وبحضور أولياء الامور المحليين اذا اقتضت الحال . غير انه يجب

على المحضر اذا أراد ان ينفذ حكماً في اجنبي ان يبلغ قنصليته قبل ذلك
باربع وعشرين ساعة والا كان الحكم ملغى وحكم على المحضر بدفع عطل وضرر
اما اذا لم يحضر أحد من القنصلية بعد ابلاغها فيمكن تنفيذ الحكم بدون
حضوره ومما ينظر ويقضى به امام المحاكم المختلطة قضايا الحكومة والمصالح
ودوائر الخديوي وسائر اعضاء الاسرة الخديوية ولا يستثنى من ذلك كله الا قضايا
مصلحة الاوقاف .

ولا يخفى ان الحكومة المصرية اخذت قانون نابوليون وعدلته تعديلا
موافقا لحالة المحاكم الجديدة التي انشأتها وما زالت حتى الآن تصدر احكامها
بمقتضاه في جميع القضايا المختلفة التي تدخل في دائرة اختصاصها . غير ان
الذي يستحق الذكر في هذا الباب هو ادخال بند قانوني يخول الاجنبي
ان يقيم قضية على الحكومة حين يرى حقه مهضوماً ثم اذا حكمت المحاكم لمصلحته
كان الواجب على الحكومة نفسها ان تنفذ الحكم وتعطيه حقه وهو بند
لا يوجد في قوانين بلاد من البلدان المتقدمة . فان الاجنبي أو المولود في
البلاد الانكليزية مثلاً لا يمكنه ان يقيم قضية على الحكومة الانكليزية
ويطلب انفاذ الحكم فيها على أيدي مستخدمي الحكومة نفسها . ولقد مر ادخال
هذا البند بدون ان يشعر به الخديوي اسماعيل مع انه قد كان اقوى
قيد يمنعه من الاستبداد المطلق في عقد الديون والتطوح في اخذ اموال
الاجانب بقصد ان يوفيهما من مال الامة . ولقد ذهب كثيرون من
الواقفين على دخائل ماجرى بين نوبار واسماعيل باشا الى ان نوبار
هو الذي اشار بادخال ذاك البند رغبة في صيانة مصلحة البلاد وحفظ
اموالها من العبث والتبذير . ومنذ ذاك الحين صار الخديوي يحاذر



پیر ریاض پاشا

ويتبصر كل التبصر كلما اراد معاملة الاجانب كما اصبحت الحكومة تتحاشى الوقوع معهم في المشاكل والمعضلات

ولما قدم المستر جون هوراس لويد في بعض المهام الى الاسكندرية « وكان من الراسخين في القوانين » كلفه اسماعيل أن ينظر في القانون المعدل للمحاكم المختلطة ويبيدي له رأياً في مفعوله . فبعد ان نظر ودقق فيه كشف له قوة البند المذكور واخبره ان الاجنبي يستطيع أن يقيم قضية على الحكومة وعلى سمو الخديوي نفسه بمقتضى هذا البند فادرك اسماعيل باشا حينئذ ان المراد به كف يده عن الاسراف وقال للمستر جون : « لو كنت اعرف عند التوقيع على هذا القانون قوة هذا البند لكنت افضل قطع يدي اليمنى على ذاك التوقيع » .

وليس في هذا البند ما يضر المصريين بل هو على العكس يكون ضماناً وافياً لاموال بلادهم ويوجب الشكر لنوبار اذا كان هو المدخل له . واذا نظرنا الى قانون المحاكم المختلطة رأينا للوطني ضمانات كافية من القانون حين تقام احدى القضايا بينه وبين الاوربي فاذا كان هناك موجب لصيانة حقوقه وزيادة الضمانات له فانما يكون ذلك في المحاكم الاهلية لانه مهما قيل ومهما كان تقدمها في سبيل النجاح فهي لا تزال محتاجة الى الاصلاح . وكل من ينظر الى ما اقترحه نوبار في الزمان الماضي كادخال بعض القضاة الاوربيين وغير ذلك يرى ان الحكومة الحالية كلما زاد اختبارها اضطرت الى عمل شيء مما كان يشير اليه نوبار . نعم ان القضاة الذين ادخلوا في المحاكم الاهلية كلهم انكليز لم يدخلهم كبار الاحتلال الا رغبة في المصلحة الانكليزية مع ان نوبار لم يكن يشير

بجعل القضاة الاجانب في المحاكم الاهلية من شعب واحد . الا ان هؤلاء
القضاة الانكليز وان كانوا يخدمون بلادهم قبل سواها في كل ما يتعلق
بمصلحتها فان مراقبتهم القضائية ذات فائدة لاتنكر وبها يرى الوطني
وسيلة للتخلص من مساعي ارباب النفوذ والغايات فوجود القضاة الانكليز
اذاً نافع وان يكن فيه بعض العيوب . ولا يصلح اصرامة بتشدد بعض
افرادها وتطبيق الافاق من الصراخ على الاجانب او من يسمونهم الدخلاء
بل بتشرب افرادها روح العدالة والاستقامة وروح الوطنية
الصحيحة التي تحترم كل مخلص للبلاد ولو كان من اقاصي الهند وتنبت المنافق
ولو كان من قلب القاهرة .



الازمة المالية

ونتائجها

لما اشتدت الازمة المالية على اسماعيل باشا وأظهر الدائنون قلة الثقة أخذ يسمى للحصول على أموال لوفاء بعض ديونه ان لم يكن كلها . وفي شهر نوفمبر سنة ١٨٧٥ ابتاعت انكلترا عدداً عظيماً من أسهم قناة السويس غير انه اتضح بعد ذلك ان الاربعة الملايين التي أخذها الخديوي في ذاك الحين لم تكف لوفاء بعض ديونه وانه اذا لم يحصل على نقود أخرى اضطر الى تأخير الدفع وازداد خوف الدائنين على أموالهم وكان الجمهور يظن ان الخديوي يمكنه ان يعتمد على فرنسا . وفي ذاك الوقت كان الفرنسيون والبنك المقاري المصري وغيره من البنوك الكبيرة في مصر يملكون عدداً كبيراً من الاوراق المصرية المضمونة . الا ان الحكومة الفرنسية لم تكن تريد ان تأخذ على نفسها مسؤولية ما ينشأ من خوف الماليين على أثر توقف الخديوي عن الدفع وكانت تجتنب كل تأثير يعود باغضاب الأمة الفرنسية مخافة ان تهب لانسقاط الجمهورية الثالثة وتطلب اعادة الملكية . وكان المقدر ان الحكومة الفرنسية اذا عمدت الى انقاذ مصر من الافلاس تصبح صاحبة

النفوذ الأول في السياسة المصرية اذ لا يخفى ان المالية والسياسة كانتا متلازمتين في ذلك الوقت بل كانتا شيئاً واحداً . ومعلوم ان انكلترا من ~~الوزراء~~ ~~ديزرائيلي~~ ~~تبدل~~ كل جهدها حتى تمنع اية دولة أخرى وخصوصاً فرنسا من الحصول على مقام فوق مقامها مخافة ان يسقط نفوذها وتضيع مصالحها . ولذلك اهتم بالامر الكولونل استانتون الذي كان قنصلاً انكليزياً في ذلك الحين وأخبر نظارة الخارجية بكل ما جرى من المفاوضات بين القاهرة وباريس . وفي سنة ١٨٧٥ قدم البرنس دي غال الى مصر قبل ان اشترعت انكلترا أسهم قنال السويس ببضعة أشهر وكان وقتئذ ذاهباً الى الهند فلما زار القاهرة أبلغه الخديوي بلستان السبير برتل فريز انه يرغب في تعيين موظف انكليزي بصفة مستشار للخزينة المصرية . وبعد ان سافر البرنس دي غال أرسل قنصل انكلترا الجنرال في القاهرة كتاباً الى نظارة الخارجية الانكليزية أخبرها فيه بما جرى بين الخديوي والبرنس . وما انقضت بضعة أشهر حتى أرسلت الحكومة البريطانية المستر كاف للنظر في احوال المالية المصرية لا للاستخدام فيها كما طلب اممايل باشا فكان مجيئه مناسلاً لرغبة الخديوي لأن سموه كان يخشى في ذلك الحين توقف انكلترا أو فرنسا على كل اسرار المالية وكان المستر كاف يظهر مع ذلك انه قدم مصر للنظر في ماليتها ثم لتعيين موظف انكليزي في المالية وكان نوبار في ذلك الحين معارضاً لرأي التدخل الاجنبي وانغياً في اصلاح الحال على يد مصر نفسها لانه كان يدركها وراء التدخل

من الخطر على استقلال البلاد ولذلك قال للمستتر كاف بعبارة
خشنة حين قاله وعرف حقيقة مهمته : « لقد كان الاولي بك
ان لا تأتي في مثل الظروف الحاضرة » . ولقد أصاب رأي نوبار
الفرض لان المستتر كاف لم يكن آتياً بقصد ان يفتش تفشياً
ظاهرياً بل كان يود ان يجعل مصر تحت حماية انكلترا مقابل
ضمانات مالية تقدمها الحكومة الانكليزية لخديوي مصر حتى يتمكن
من وفاء ديونه . غير ان المستر كاف كان بالغاً من الدهاء مبلغاً
عظيماً فتظاهر بجهله كل امر في المالية وطلب ان يوقفه اسماعيل
باشا المفتش على كل ما يتعلق بها من الشؤون . ولم يعلم أحد حتى
الآن بحقيقة المهمة المذكورة الا بعض الخواص الذين كانوا عارفين
بدخائل الامور في ذلك الوقت وما زال الناس حتى اليوم يجهلون
تفاصيل الاوامر التي أتت بها المستر كاف

ولما وصل الى القاهرة استقبله اسماعيل باشا في قصر شبرا
وبلغ في اكرامه كما يجب ان يكرم مندوب دولة كبيرة وصديقة
لمصر مثل انكلترا . فكان حينئذ الرأي الغالب ان المستر كاف
قدم للمفاوضات في شأن ديون الخديوي لتجمل انكلترا مسؤولية
هذه الديون باسم مصر . ولكن لما اجتمع المستر كاف والخديوي
في سراي عابدين لم يتكلم الا عن حالة مالية البلاد فقط ويظهر ان
المستر كاف نفسه لم يكن حاصل على السلطة الكافية والوسائل الوافية
لاتمام مهمته الخطيرة الصعبة التي أشرنا اليها آنفاً . وبعد ان أقام
في القاهرة بضعة أسابيع ارتقى ان يضع تقريراً مبيناً على المعلومات

والاخبار التي يتنسمها ويقف عليها من الخديوي واسماعيل المفتش وموظفي نظارة المالية . وقد كان يظن ان اسماعيل باشا لم يكن قادراً على اخفاء المصاعب المالية التي تقوم بوجهه فوضع تقريره الابتدائي على نية ان يلحقه بتقرير ضافي الاذيال اذارات الحكومة الانكليزية حاجة الى ذلك . ثم سافر بعد هذا التقرير وترك غاية مهمته الحقيقية سرّاً مكتوماً ومطوياً على ما أظن بين أوراق اللورد بيكونسفيلد ولكن كل القران تحمل على الظن ان غاية انكثرا كانت وقشند بسط حمايتها على الديار المصرية . وكان حينئذ جميع السياسيين الانكليز معارضين في ضم مصر الى الاملاك البريطانية ما خلا بيكونسفيلد فانه كان ميالاً الى الاستيلاء على مصر . فلما رأى ديزرائيلي معارضة زملائه وسائر السياسيين في هذا الشأن اضطر الى العدول عن هضم الحقوق المصرية ومس استقلال الخديوية . اما الخديوي فانه لما عرف بمفاد التقرير الذي أرسله المستر كاف وتأكد ان انكثرا لا تتدخل وحدها لانقاذها من العسر والافلاس استمد لما لا بد من وقوعه . ففي ٢٣ مارث سنة ١٨٧٦ ظهر تقرير كاف وفي ٨ ابريل أوقف الخديوي دفع فائدة سندات المالية عملاً برأي نظارة المالية أو بالاحرى اسماعيل باشا المفتش الذي كان مستلماً زمامها في ذاك الوقت .

فلما علم نوبار بالاحجام عن الدفع أسرع الى سراي الخديوي ولبت بمحادثته منذ الساعة التاسعة صباحاً الى منتصف الليل ثم بقي يومين آخرين يفاوضه شخصياً حتى يقننه بضرورة العدول عن رأيه في مسألة الدفع . وكان ينصح له ان يتفق مباشرة مع ارباب

الاموال الاجانب وان لايفعل برأي اسماعيل باشا المفتش الذي كان يشير بتأخير الدفع بناء على أمر عال . وقد أفهمه ان ايقاف الدفع قوة واقتداراً بدون مفاوضة المالىين يؤدي الى أمر يمس كرامة الخديوي الا وهو انشاء مراقبة أجنبية تقبض على زمام المالية . وبعد الجهد الطويل رأى نوبار ان الخديوي لاينزل عن رأيه ولا يعدل عن اصراره فتركه يفعل مايشاء وليس بنا حاجة الى القول ان نبوءة نوبار قد تمت في شأن المالية كما سنوضح ذلك .

قلت ان اسماعيل باشا لما قطع الامل من تدخل بريطانيا لانقاذه من العسر المالي أوقف دفع فوائد السندات المالية وظهر من أقوال العارفين انه لم يكن قلق الخاطر كثيراً من هذا الوجه بل كان يؤمل ان يتوصل الى حل بالرغم من تأخره عن الدفع . وقد كانت القاهرة في عهد مهمة كاف غاصة بالاجانب وبينهم كثيرون من الذين كانوا ينوبون عن المالىين الاوربيين أو يدعون انهم ينوبون عنهم . وكانوا كلهم يعرضون ان يتوسطوا لاجراء المالية المصرية في مجرى موافق وتنظيم ما اختل من امورها وفسد من شؤونها وكانت أهم المشروعات التي لقيت اعتراضاً شديداً ما اقترحوه وقتئذ من انشاء بنك كبير تودع فيه نقود البلاد ويدفع ما عليها من الديون للأجانب وأهم الاسباب التي أوجبت الاعتراض على هذا المشروع ان الدول اذا عينت موظفي هذا البنك من قبها ضعف الاعتماد على المالية المصرية واصبح الخديوي عاجزاً عن جلب مايريد من الاموال الاجنبية . فترك هذا المشروع ولا سيما بعد ان أظهرت

لثباتها رغبتها في الجتاب كل مسؤولية مالية نقدية في مصر .
ولتفق ان نوبار ترك خدمة مصر في ذاك الحين نظراً لما
وقع بينه وبين الخديوي من سوء التفاهم وسافر الى اوربا بحجة ان
صحته لم تكن على ما يرام والحقيقة ان نوبار رأى من الخديوي
اصراراً شديداً على رأيه حتى انه كان يظن السوء بكل من خالفه
وقدم له النصيحة الخالصة من شوائب الغرض . وكان الخديوي
يخشى كثيراً من ان يباح نوبار ببعض امور كان يود اخفاءها
مخافة ان يتضح المستور في اظهر مجاليه كما كان نوبار يخشى ان
يرى الخديوي نابذاً ديونه وواقعاً في أشد المشاكل التي تعود بالخطر
عليه وعلى البلاد . وما مضى حين من الزمن حتى اصدر اسماعيل
باشاً أمراً عالياً ذكر فيه ان ديونه تبلغ واحداً وتسعين مليون جنيه وأن
هذه الديون ستحول الى دين قونصليد عمومي بفائدة سبعة في المئة .
ولكنه فقد لسوء حظه الثقة المالية اذ ان تعيين ديونه وتعيين فائدتها
بنفسه لم يكونا من الامور التي تقوي الثقة به لان الماليين كانوا
يعتقدون ان الذي اصدر هذا الامر يمكنه ان يصدر امراً آخر
يعين به فائدة الديون كما يشاء فيقعون في المشاكل وتصبح اموالهم
محفوفة بالآخطار . واخذ كل فريق من الماليين الأوروبيين يسمى
لدى حكومته حتى تقيم مراقبة مالية على مصر تضمن لهم مصالحهم
من الضبايع . ثم اصدر الخديوي امراً يقضي بتوحيد الدين فتلقته
الحكومة الفرنسية بالقبول خلافاً للحكومة الانكليزية فانهارأت فيه منفعة
للفرنسويين اكثر من منفعة الانكليز ولذلك ابنت الوزارة الانكليزية في لندرا

ان تمضد الماليين الانكايز في هذا المشروع . وفي ذاك الحين اقترح الخديوي انشاء صندوق للدين العمومي يكون تعيين اعضائه بناء على اختيار الدول التي تهمها المالية المصرية ثم أرسل خطاباً في هذا الشأن الى حكومات فرنسا والنمسا وايطاليا وانكلترا فقبلت الحكومة الفرنسية المشروع ولكن اللورد دربي الذي كان وقتئذ ناظراً لخارجية انكلترا رفض ان يعين عضواً انكليزياً في صندوق الدين المذكور اما النمسا وايطاليا فقد قبلنا بعد حين فلم يبق سوى انكلترا ولكنها مالبثت ان قبلت بتعيين الماجور اقلين بارنج «اللورد كرومر» عضواً انكليزياً في صندوق الدين . وقد كان الخديوي اسماعيل مستعداً لقبول المراقبة المالية من دولة أجنبية بشرط ان يبقى مستقلاً استقلالاً تاماً في اشغاله الخصوصية ويبقى صاحب الكلمة النافذة واليد المطلقة في معاملة رعاياه وما كان يدور في خلدده سوى ان الدولة الاجنبية التي تعتمد الى المراقبة تصرف الجهد الى صيانة مصالحها الخصوصية طاوية كشحاً عن سائر الامور الاخرى فيبقى للخديوي من السلطة والحول ما كان له قبل المراقبة المالية وبناء على هذه الاراء رضي بتأليف صندوق الدين آملاً ان يحسبه الجمهور في أوروبا كمراقبة دولية في حين انه لا يشتغل الا بالارقام ولا يتعرض لسلطة السدة الخديوية . وكان الخديوي يعتقد ان فرنسا وايطاليا والنمسا وانكلترا تبذل جهدها حتى تضمن دفع الحصص لحمة الاوراق المالية من رعاياها . الا انه مالبث ان شعر بان الامر أعظم أهمية وأكبر شأنًا مما كان يظن لان صندوق الدين سد في وجه الخديوي أبواب الاقتراض والاستدانة وطلب فصل املاكه عن

املاك الحكومة فبات اسماعيل باشا مغلول اليدين من الوجهة المالية
لا يمكنه أن يفعل بعض ما كان يفعله قبلاً . ولذلك أخذ يقيم المصاعب
الكثيرة سرّاً وجهاراً لما شعر بحقيقة الامر فازداد ارتياب المالىين
الاجانب من هذه المقاومة وبذلت الحكومة الانكليزية والحكومة
الفرنسوية كل الجهد حتى تجرّيا تحقيقاً دقيقاً . فعين المسيو جوبر
مندوباً للفرنسويين والمستر غوشن مندوباً للانكليز الا ان الحكومة
البريطانية وان تكن قد وافقت على ذلك فانها لم تصادق عليه رسمياً
في بدء الامر .

ولا يخفى ان آراء المندوب الانكليزي وآراء المندوب الفرنسي
كانت مختلفة متباينة ولكن شدة رغبتهما في صيانة املاك المالىين في
بلادهما قربت ما تباعد من الآراء وتم الاتفاق بينهما على ان دين
القونصليد يكون تسعة وخمسين مليون جنيه وان فائدة هذا الدين
يجب ان تكون من سبعة الى ستة في المئة . وكان المراد اذا قبل
حملة الاوراق المالية ان يتبع هذا التدبير بمجمل مصلحة السكك
الحديدية تحت ادارة عضوين اجنيين فرنسوي وانكليزي يساعدهما عضو
وطني وتقرر فوق ذلك انه اذا اُبت انكلترا ان تعين مراقباً مالياً وعضواً
في مجلس صندوق الدين فيقع الاختيار حينئذ على أحد كبار الموظفين
الانكليز في مصر . وبعد حين عينت فرنساً البارون مالاربه مراقباً
وبقي اللورد دربي مصراً على عدم تحمل المسؤولية . ثم ارتأى المستر غوشن
ان يعين الجنرال مريوت عضواً بريطانياً في السكك الحديدية فوافقت نظارة
الخارجية الانكليزية على ذلك ولم تجد له من حائل . وقد حدث

في تلك الاثناء حادث تباينت فيه الاحاديث وكثرت الروايات وهو موت اسماعيل باشا المفتش . وخلاصة الرواية الاكثر شيوعا وانتشاراً في سبب موته انه بينما كان المندوبون الاجانب يفحصون ويدققون في حسابات الحكومة عثروا على بونات مالية مضاعفة فسئل الخديوي عن سبب وجودها فأجاب ان اسماعيل باشا المفتش هو الذي يوضح السر في ذلك وانه سيزور المستر غوشن لايقافه على حقيقة الامر وفي اليوم ذاته دعا الخديوي اسماعيل باشا المفتش وذهبا في اليوم التالي الى سراي الجزيرة ومنها نقل المفتش الى ظهر سفينة ثم شاع انه سافر الى دنقله وتوفي فيها وهذا هو السبب في تضارب الاقوال وكثرة التخمينات في سبب موته . ونحن لانريد ان نثبت أقوالاً لم يقم عليها برهان رسمي ولا تجدي سوى جرح عواطف يجب احترامها .

ولما ذهب المستر غوشن الى لندرا دعا حملة الاوراق المالية من ابناء وطنه فقام فيهم خطيباً وحمل حملة شديدة على اسماعيل باشا المفتش اتهمه فيها بخراب الذمة وبيع المحصول مرتين للحصول على ثمنين وبتزوير اوراق مالية وبإصدار اوراق أخرى تبلغ قيمتها خمسة ملايين جنيهه وبتلاعبه في اوراق قنال السويس الى غير ذلك من المطاعن التي اوجبت الشك والارتياب في أسباب هذه الحملة الشديدة . فقال بعضهم ان المستر غوشن راح مطيب خاطر ثقيل الجيب ولكن الامر لم يثبت حتى الآن .

ولما رأى أصحاب الديون القابلة لموايل التأثير من حيث الزيادة

والنقصان أقاموا قضية على الخديوي اسماعيل باشا لدى المحكمة المختلطة فحكمت لهم على الخديوي . وكان هذا الحكم من باكورة الاصلاح القضائي الذي تمّ على يد نوبار في عهد اسماعيل باشا نفسه . ثم ان الارقام التي أدتها النظارة المالية لغوشن وجوبرحين ارادا الاطلاع على حالة الخزينة المصرية كان معظمها ملفقاً مكذوباً وزد على ماتقدم ان الدائنين تعاضم شكهم منذ قابلوا بين الارقام التي اثبتتها المستر كاف في تقريره وبين الارقام المثبتة في دفاترهم . ولو كان الضيق المالي الذي وقع فيه اسماعيل باشا يقف عند هذا الحد لكان عليه الامر ولكن الاخبار التي وردت عن حملته في ذاك الحين انبأته باندحارها وتقلب الاحباش عليها فاضطر الى التفتيش عن مبلغ جديد من المال ليقوم بنفقاتها . فذاك كله زاد الموقف حرجاً كما زاد الدائنين ارتياباً وشكاً وأول الامور التي اقلقت خواطر أصحاب الاموال مانشرته الجرائد الاوربية في سنة ١٨٧٧ عن حالة المالية المصرية وشدة الارتباك الذي وقعت فيه . فهبوا يطلبون الى حكوماتهم ان تسمى في اجراء تحقيق مستقل يظهر لهم الحقيقة الواضحة ليعرفوا أي الطرق تؤدي الى صيانة مصالحهم من العبث والضياع . فبعد البحث والمناقشة رضيت فرنسا وانكلترا بتأليف لجنة جديدة للتحقيق . فخضع الخديوي لإدارة الدولتين وفي سنة ١٨٧٨ أصدر أمراً بتأليف لجنة التحقيق المطلوبة . وكانت الغاية لهذه اللجنة ان تضع في قبضتها المصاريف والايرادات العمومية بدون ان تتعرض لأموال الخديوي نفسه . ثم الحق

الخديوي الأمر الأول بأمر آخر في السنة نفسها قال فيه : « ان التحقيق يشمل حالة المالية بجميع الفروع التي يحق للحكومة ان تشرف وتتسلط عليها » . وبناء عليه تألفت اللجنة وعين المسيو ديليسبس رئيساً لها والمستر ولسن ورياض باشا وكيلى رئيس والسنيور بافارالي والمستر بارنج « اللورد كرومر » والمسيو دي بلنير والمسيو هرثون كرمر أعضاء .

ولم يكن اسماعيل ليود ان تؤلف لجنة التحقيق كما تقدم بل كان يريد ان تؤلف من اثنين وهما المسيو ديليسبس . والجنرال غوردن على ان المسيو ديليسبس لم يكن لينظر في اعماله الى غير المصالح الفرنسية وغوردن كان من جهة اخرى يكره الماليين كرها شديداً وذلك ما جعل الخديوي يفضل تعيينه وتعيين المسيو ديليسبس في اللجنة .

وقد بقيت جلسات اللجنة الجديدة منذ ١٣ افريل سنة ١٨٧٨ الى ١٩ منه وكان اسماعيل باشا يؤمل ان اعمال هذه اللجنة تقتصر على النظر والتحقيق في ديون مصر العمومية . وكان مناط آماله المسيو ديليسبس رئيس اللجنة ورياض باشا مندوب الحكومة المصرية الا ان ديليسبس ما لبث ان ترك الرئاسة . وفي تلك الاثناء طلب اعضاء الانكليز في لجنة التحقيق ان لا يقتصر عملهم على ديون الحكومة فقط بل يتناول املاك الخديوي لانهم كانوا يرون ان الخديوي والحكومة متلازمان لا يفترق احدهما عن الآخر . وقد اراد أولاً المسيو دي بلنير ان يعارض في هذا الشأن غير ان الامر انتهى

به اخيراً الى الموافقة لانه وان يكن مندوب الحكومة الفرنسية
فقد تم اختياره على ايدي السندىكا المالية الفرنسية المؤلفة في باريس
من مديري البنك العقاري والكريدي ليونه وبنك باريس وبنوك
هولاندا وغيرها من المصارف التي تملك عدداً كبيراً من الاوراق
المالية المصرية . اما المندوب الايطالي السنيور بافارالي فقد حاول
ان يقاوم كل عنف وشدة في معاملة اسماعيل باشا وربما كان لخطته
علاقة تاريخية لان اسماعيل باشا اقترض في ايام عزه مبلغاً من المال
للملك فكتور عمانوئيل واما المندوب النمساوي هرفون كريمر فانه لم
يتبع في المناقشات خطة مخصوصة بل كان مع الغالبية .

وقد جاء في المادة الثالثة من الامر العالي الصادر بتأليف لجنة
التحقيق المالية ان جميع الموظفين قد صدرت اليهم الاوامر باطلاع
اعضاء اللجنة كل ما يطلبونه من المعلومات ولكن شريف باشا ابى
الا ان يجيب اللجنة بالكتابة فلما انتهى جوابه الى اللجنة عرضته على
الخديوي غير ان شريف باشا مالبث ان قدم استقالته من
نظارة الخارجية لفرط ما قام في وجهه من المصاعب والمتاعب .
وبعد ذلك طلب مدير الاملاك الخديوية (اي الدائرة السنية)
الى امام لجنة التحقيق فابى الحضور قبل ان يصدر اليه امر
صريح من مولاه فطلبت اللجنة الى اسماعيل باشا ان يصدر هذا
الامر فاجاب انه مريض فلا يمكنه ان يهتم بهذه الاشغال . وقس
على ذلك مصاعب جمة ظهرت في سبيل اللجنة المذكورة حين ارادت
ان تنظر في شأن الاملاك الخصوصية التي امتلكها اسماعيل باشا

من افراد الامة .

وفي تلك الاثناء كان اسماعيل باشا يفاوض نوبار ليحمله على الرجوع الى منصبه فرضي نوبار بأن يعود اليه آملاً ان يقنع الخديوي بضرورة تسليم الاملاك الخصوصية للحكومة في وقت قريب فاذا تم له هذا الامر عمد الى السعي في تخفيف شدة الاتفاق الدولي الذي لا بد ان يكون نتيجة اعمال لجنة التحقيق .

ومما يذكر هنا ان اللورد وادنجتون أوصى نوبار قبل سفره الى مصر ان يذهب توأً ويسعى في حمل اسماعيل باشا على ارجاع جانب من الاملاك الخصوصية . وكان اللورد سالسبري يرى حينئذ ان ارجاع جميع هذه الاملاك ضرب من المحال وان نوبار يفعل امراً كبيراً اذا تمكن من اقناع الخديوي بوجوب توزيع مبلغ من المال على الدائنين . وقد وصل نوبار الى مصر في شهر أغسطس سنة ١٨٧٨ فاستقبله الخديوي احسن استقبال وسأله عن رأيه في الحالة الحاضرة فقال انه يجب تسليم الاملاك الخصوصية الى الحكومة ولكن اسماعيل باشا لم يكن قد عدل وقتئذ عن عناده واصراره فأجاب نوبار : « ان هذا لا يكون أبداً » . الا ان مصائب الحالة أخذت تتعاضد وتتفاقم ففي ١٠ يونيو استحق المال الذي تدفعه مصر للدولة العلية ووقعت أمور أخرى تدل على قرب الفشل المالي . وأخذ اعضاء اللجنة من جهة أخرى يلحون في دفع الدين بأية واسطة كانت ما خلا الوسطة التي عرضها الخديوي وهي رهن أملاكه .

فلما ضاقت الحيل بين يدي اسماعيل باشا وشق عليه ان يجد مناصباً من الضغط وعرف حق المعرفة ان الدول لا بد وان تقوم بعمل عاجل اذا رجع مندوبوها بخفي حنين رضي حيثئذ. بأن يوقع على الأمر القاضي عليه بوضع جميع الاملاك الخصوصية التي أخذها من الأئمة بين أيدي الحكومة .

ولما كانت المراقبة التي قام بها غوشن وجوبر غير كافية لضمانة مصالح المالكين تقرر تأليف وزارة مصرية فرنسية انكليزية وتعهد اسماعيل باشا ان لا يتدخل في شأنها بسلطته حتي لا يؤثر في شيء من أعمالها .

وفي ٢٨ أغسطس أرسل الخديوي كتاباً الى نوبار عرض عليه فيه ان يمينه رئيساً لهذه الوزارة المسؤولة ثم أبلغ معنى الكتاب الى حكومات الدول الاوربية وانتهى خبر الى المستر ولسن بأن الخديوي يريد أن يعرض عليه منصب ناظر المالية تحت رئاسة نوبار . فسافر المستر ولسن من مصر الى انكرا ليستطلع رأي حكومته ويعلم ما اذا كان يجب عليه أن يقبل هذا المنصب أو يرفضه . ثم طلبت فرنسا ان يعين موظف فرنسي كبير في وزارة نوبار فساعدتها انكرا في هذا الطلب رغبة منها في أن تكون المداخلة البريطانية أقل ظهوراً مما كانت في الشؤون المصرية . ومن الأمور المهمة التي حدثت في ذاك الحين أن الحكومة المصرية كلفت المستر ولسن قبل سفره الى أوروبا ان يعقد لها قرضاً قدره ثمانية ملايين جنيه مضموناً بأموال « الدومين » وبناء على ذلك

أخذ في مفاوضة محل روتشيلد وتم الاتفاق على شرطين : اولهما ان تجعل املاك الدومين تحت مراقبة لجنة دولية . وثانياً ان يعين مندوب فرنسي في مصلحة الدومين رغبة في ارضاء الحكومة الفرنسية . فكتب المستر ولسن الى الخديوي وابلغه هذين الشرطين فقبل اسماعيل باشا ونوبار بهما ثم صدر بعدئذ الامر بتعيين المسيو دي بليينير ناظراً للاشغال المصرية بعد ان عين نوبار رئيساً للوزارة .

وليس من العبث هنا ان نذكر أمراً يدل بعض الدلالة على الخطة التي اتبعتها نوبار في ذلك الحين وهو ان نوبار زار البرنس بسمرك في كيسنجن قبل قدومه الى مصر وفاوضه في شأن الحالة المصرية ورأى منه استعداداً الى المساعدة على اصلاح الحال وانتشال هذه البلاد من وهدة الضيق والعسر . ولنعد الآن الى ما كان من أمر املاك المغفور له اسماعيل باشا . فانه وان يكن رضي ووعده بارجاع الاملاك التي أخذها وبوضعها بين أيدي الحكومة المصرية فلم يكن يرغب في التوقيع على الاتفاق الذي ترجع بمقتضاه هذه الاملاك الى الحكومة بل اخذ يؤخر التوقيع من حين الى حين ثم جعل في مقدمة شروط التوقيع ان تدفع له الحكومة بعد ارجاع الاملاك مبالغ خمسمائة الف جنيه في السنة فابت وزارة نوبار ان تقبل هذا الشرط واتفق في تلك الاثناء ان محل روتشيلد أبي ان يقبل اقراض الحكومة الخديوية المبلغ الذي طلبه المستر ولسن كما تقدم الا اذا ارجع اسماعيل باشا اموال الدومين كلها بلا قيد ولا شرط فحينئذ اضطر الخديوي الى التوقيع على الاتفاق الذي يجعل الاملاك تحت سلطة الحكومة .

أما استلام المستر ريفرس ولسن والمستر دي بليينير لوظيفتهما

(نظارة المالية ونظارة الاشغال) فقد كان في أواخر شهر نوفمبر سنة ١٨٧٩ وفي خلال تلك المدة كان جماعة من الدائنين قد اقاموا القضايا على الحكومة لان ديونهم لم تكن مقررة مع ديون الآخرين فربحوها . ثم أبى محل روتشيلد من جهة أخرى ان يدفع بقية القرض قبل ان يتم الاتفاق بين الحكومة المصرية ودائنيها .

ولما رأى اسماعيل باشا ان الوزارة الجديدة عازمة عزماً أكيداً على مواصلة العمل طبقاً لما اقتضاه التحقيق الذي اجري في المالية المصرية أخذ يبذل الجهد ويصرف الهممة لاسقاط نوبار والوزيرين الاجنبيين . وقد وجد من الحوادث التي جرت حينئذ وسيلة الى تحقيق أمله من بعض الوجوه . وذلك انه صدر الامر بعد تلك الازمة المالية بعزل عدد من الضباط المصريين رغبة في تقليل نفقات الحكومة واضطرت نظارة المالية ان تؤجل ما كان يجب دفعه لهم عند عزلهم لان الخزينة لم يكن فيها مال كاف . ففي ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ اجتمع في نظارة المالية اكثر من اربعمائة ضابط يطالبون بدفع المتأخر لهم من رواتبهم في أقرب الاوقات . وكل من يعرف مجرى الاحوال في تلك الايام ويعلم ما كان يخالج صدر المغفور له اسماعيل باشا يدرك ان اولئك الضباط لم يجسروا على فعل ما فعلوه بتلك المظاهرة الا لاحد اسرين اما ان الخديوي نفسه اوعز اليهم ان يتظاهروا حتى يبلغ ما يريد من الوزارة واما انه اظهر رضاه على الاقل بما فعلوه

ثم ورد ضباط آخرون واستمر ورودهم ثلاثة ايام وكلهم كانوا يقومون بالمظاهرة نفسها . وبينما كان نوبار ذاهباً في احد الايام الى نظارته اوقفوه

قبل وصوله واتفق عندئذ أيضاً مرور المستر ولسن فترك مركبته وقفز الى مركبة الرئيس . وحينئذ هتف الضباط : « فليمت النصارى » على ان الوزيرين تمكنا من الوصول الى مكنتيهما وبعد ساعتين وصل اسماعيل باشا نفسه فطيب خواطر الضباط ووعدهم خيراً . وفي اليوم ذاته كتب الى قناصل الدول الجزائلية يطلب عزل نوبار عن رئاسة الوزارة فيكتب القناصل الى دولهم فأبت فرنسا وانكلترا ان تقبلا اجبار نوبار على الاستقالة وقد ساعد المستر ولسن والمسيو دي بلينيير نوبار وعضداه لدى حكومتيهما . وبعد ايام قليلة أرسلت كل من فرنسا وانكلترا بوارج حربية الى مياه الاسكندرية لتأييد ارادتهما فبقي نوبار ولكن بقاءه كان مؤقتاً بصفة ناظر للخارجية ومنذ اعتزاله عن الرئاسة انقضى فعلاً أمر الوزارة المسؤولة التي ألقت لاجراء الاصلاح الوافي وكان المغفور له توفيق باشا ولي عهد الخديوية رئيس الوزارة . ولما كانت مدة الوزارة « الانكليزية الفرنسية المصرية » قصيرة كانت فائدتها قليلة بحكم الضرورة

.....

ولننظر الآن في أمر قومسيون التحقيق فانه عقد جلسته الاخيرة في سنة ١٨٧٨ ثم صرح انه يعود الى عقد جلساته قبل آخر السنة لينظر في الاسباب التي أدت في عهد اسماعيل باشا الى افلاس الخزينة المصرية . على ان بعض اعضائه ولا سيما الماجور بارنج « اللورد كرومر » حاولوا أن يؤخروا الجلسات الى أجل غير معين ولكن المستر ولسن والمسيو دي بلينيير كانا على رأي مناقض لرأيهم والسبب في ذلك انهما كانا يريان اتمام التحقيق من الامور الجوهرية لنجاح سياستهما في الوزارة .

ثم انهما طلبا بعض اصلاحات مالية موافقة لمصلحة مصر وأصحاب الديون
معاً فلم يكن في الوسع ان يظهر حسن هذه الخطة الا بعد ان تبان
جلياً المبالغ المالية الطائلة التي ترزح مصر تحت اعبائها سواء كان بسبب
الاموال التي أنفقها اسماعيل باشا او بسبب مغالاته في استعمال سلطته
المطلقة . وليس لذلك وسيلة مثل اتمام أعمال قومسيون التحقيق المالي .
وبناء عليه اجتمع القومسيون في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٧٨ وأصدر
الخديوي أمراً بسن القوانين اللازمة لاجراء أعماله . وكان من جملة
الامور التي حملت الخديوي على ذلك رغبته في قرب التخلص من
الوزارة المختلطة . وفي ٧ افريل سنة ١٨٧٩ ذهب النظار الى الدواوين فوجد
الناظر الفرنسي والناظر الانكليزي في محليهما ناظرين وطنيين . فحينئذ
كتب المسيودي بلينيرو والمسترولسن الي باريس ولندرا يخبران حكومتيهما
بحقيقة هذا الامر ويستطلعان آراءهما فيه . وفي ٢٥ من الشهر المذكور
أرسلت حكومتا فرنسا وانكلترا تطلبان الى الخديوي ارجاعهما الى
منصبيهما فأجاب اسماعيل باشا ان ذلك ضرب من المحال فلم تزد
الحكومتان على هذا الاعتراض . وفي ٢٠ افريل من السنة نفسها اجتمع
قومسيون التحقيق للمرة الاخيرة وكانت الاحوال جارية في الظاهر
على ما تمنى اسماعيل من اسقاط الوزارة وتقييد القومسيون . وزد على
ذلك ان فرنسا وانكلترا لم تكونا راغبتين في استعمال القوة لاجبار
الخديوي على عمل ما ترومان ولكنهما كانتا متحققتين ان عدم استعمال
القوة والحول يبقى الحالة على ما هي عليه .

وقد وقعت الضربة على اسماعيل باشا من حيث لم يكن ينتظر .

وذلك ان المانيا اظهرت عزمها على العمل والتشديد اذا لم تنفذ الاحكام التي صدرت للدائنين الالمانيين . فدهشت فرنسا وانكثرتا من خطة المانيا التي لم تكن تظهر قبل ذلك اهتماماً عظيماً بالامور المصرية ورضيت حكومتنا باريس ولندرا ان تنضم اليها لطلب خلع اسماعيل باشا وتولية نجله الكريم المغفور له توفيق باشا . وبعد مفاوضات مستمرة رضي الباب العالي بخلع اسماعيل باشا وفي ٢٥ يونيو سنة ١٨٧٩ وردت التلغرافات على قنصائتي فرنسا وانكلترا تنبيء بذلك الخلع . فابلق القناصل حالا الخديوي مضمون التلغرافات وذهب المرحوم شريف باشا وكان حينئذ رئيساً لمجلس النظر فحث سموه على التنازل لابنه اجتناباً للخلع الرسمي فأبى اسماعيل باشا ان ينزل عن السدة الخديوية قبل ان ترد عليه الاوامر من الاستانة العلية . غير انه قبل ان تغيب شمس ذلك النهار ورد تلغراف من الاستانة هذا عنوانه : « الى اسماعيل باشا الخديوي السابق » ومضمونه العزل وتولية توفيق باشا وهذا تعريب صورة التلغراف المؤذن بتولية سمو المغفور له توفيق باشا :

« بناء على ان الخطة المصرية هي من الاجزاء المتمة لجسم ممالك السلطنة السنية وان غاية حضرة صاحب الشوكة والاقتدار انما هي تأمين اسباب الترقى وحفظ الامن والعمارة في الممالك وبناء على ان الامتيازات والشرائط المخصوصة الممنوحة للخديوية المصرية مبنية على ما للحضرة الشاهانية من المقاصد المذكورة الخيرية وبناء على تزايد أهمية ما حصل في القطر المصري ناشئاً عما وقع فيه من المشكلات الداخلية والخارجية الفائقة العادة وجب تنازل والد

جنا بكم العالي اسماعيل باشا . ثم انه بناء على ما اتصفت به ذاتكم السامية
الآصفية من الرشيد وحسن الروية وعلى ما ثبت لدى ملجأ الخلافة
الاسمى من أن جنابكم الداوري ستوفقون الى استحصال أسباب الامنية
والرفاهية لصنوف الاهالي والى ادارة أمور المملكة على وفاق ارادة
الحضرة الشاهانية الملوكانية توجهت الارادة العلية بتوجيه الخديوية الجليلة
الى عهد استشهال آصفانيتكم وبناء على فرمان العلي الشأن الذي سيصدر
حسب العادة على مقتضى الارادة السنية السلطانية التي صار شرف
صدورها وبناء على ما كتب في التلغراف الى حضرة المشار اليه اسماعيل
باشا من تخليه عن النظر في أمور الحكومة وتفرغه منها بصورة وقوع
انفصاله قد تحرر تلغراف هذا العاجز لكي يعان حال وصوله للعلماء
والامراء والاعيان وأهل المملكة جميعاً وتباشر من بعده أمور الحكومة
وهذا من التوجيهات الوجية الى أثر استحقاق آصفانيتكم لتجري التنظيمات
والترقيات مبدأ ومقدمة ويصير تكرير الدعاء بتوفيق الذات الجليلة
الفخيمة السلطانية ولذلك صارت المبادرة الى ايفاء لوازم التهنئة لحضرتكم
أيها الخديوي المعظم والامر والفرمان على كل حال لمن له الامر افندم .»

الامضاء

خير الدين

فقبل اسماعيل باشا ما قضى به الحظ واظهر من علو النفس وسمو الخلق
في ذاك الحادث ما يجدر برجل كبير مثله . وبعد خلعه باسبوع واحد
برح هذا القطر على يخت المحروسة قاصداً مدينة نابولي حيث نزل في
قصر فافوريتا . ويقال انه خاطب ابنه توفيق باشا عند سفره قائلاً :

« لقد اقتضت ارادة سلطاننا المعظم ان تكون يا اعز البنين خديوي مصر فاوصيك باخوتك وسائر الآل برأ واعلم اني مسافر وبودي لو استطعت قبل ذلك ان ازيل بعض المصاعب التي اخاف ان توجب لك الارتباك على اني واثق بحزمك وعزمك فاتبع رأي ذوي شورك وكن أسعد حالا من أهلك » .

ثم أخذ يسبح متنقلا من مدينة الى أخرى حتى دعاه جلالة السلطان الى الاستانة العلية حيث فاضت روحه الكريمة بداء السرطان في الساعة الثامنة من صباح اليوم الثاني من شهر مارس سنة ١٨٩٥ وهو في الخامسة والستين من عمره بعد اعتلال طويل انهك قواه وحنين الى الوطن فارقه ثم لم تكتحل عينه بمראה هكذا كانت آخرة رجل ملاً ذكره الشرق والغرب ونال من العز والرفعة ما لم ينله تابع يعنو لسلطة متبوع .

قال المقتطف : ولما بلغ نعيمه الديار المصرية اجتمع اعضاء الاسرة الخديوية يعزون الجنب العالي ويعزي بعضهم بعضاً واقبل سراة القوم يعزونهم عن هذا المصاب الفادح وامرت السفينة الخديوية التي كانت حينئذ في مياه الاستانة العلية بحمل جثته الى هذه الديار فبلغت الاسكندرية في العاشر من الشهر . ومضى الجنب العالي الى الاسكندرية مع حضرات الامراء اعضاء الاسرة الخديوية ونظار الحكومة المصرية للاحتفال بتشيعها الى العاصمة فساروا بها في اليوم التالي بموكب عظيم من سراي رأس التين الى محطة سكة الحديد ومن ثم الى العاصمة بثلاثة قطار الاول يقل حرم الفقيد وحاشيته والثاني وهو القطار الخاص يقل سمو الخديوي المعظم

وحاشيته والثالث يقل حضرات الامراء اعضاء الاسرة الخديوية ونظار الحكومة المصرية ودولتو راتب باشا السردار الاسبقي وغيرهم من كبار رجال الحكومة ومعهم جثة الفقيد في مركبة خاصة . وبلغت الجثة العاصمة في المساء فتركت في غرفة من دار المحطة يحرسها الجلال والاعظام

وفي الثاني عشر منه احتفل بتشيع جنازة هذا الفقيد العظيم فازدحم الناس من محطة مصر الى شارع محمد علي ازدحاماً يذكر الناظر بازدهام العفاة على باب الفقيد لاستجداء نائله الجم وعطائه الجسيم . وقد اصطفت الجنود المصرية والانكليزية على طول الطريق التي تقرر ان تسير الجنازة فيها استيفاء لجلال الشهيد وحسن انتظامه حتى اذ كانت الساعة التاسعة اطلقت المدافع ايذاناً بتشيع النعش . فسارت الجنازة من المحطة ومدافع الحزن تطلق كل دقيقة وقد وقف مشيعوها فرقا في مواضع متعددة من الطريق الى ساحة الاوبرة حيث وقفت كوكبة من فوارس البوليس وبجانبا الكفارة وهي عشرون جملا على كل منها صندوقان مملوءان طعاماً ووراء الجمال ست جاموسات كبار . وكلما وصل موكب الجنازة الى فرقة من المشيعين سارت في مقدمته حتى تصل الى الفرقة التي قبلها وهكذا الى ان سار الموكب كله في مشهد ما رأى اهل مصر أعظم منه وربما لم يروا مشهداً مثله في العظمة والابهة وتفاوت الرتب والطبقات وتعدد المناصب والمذاهب والازياء والهيئات وزاد عليه اكتساء الشوارع بالسواد وتدلي الرايات المنكسة وشارات الحداد وايقاد مصابيح الغاز على جانبي الطريق كلها وتجليها بالسواد وارتفاع تمثال ابراهيم باشا أبي الفقيد وقد امتطى صهوة جواده وأشار بيده الى جهة نعش ولده كانه يخطب على الجموع في

تأبينه ويقول انا اجتمعنا بعد طول البعاد

ولما تكامل الموكب واتصل سارت كوكبة من فوارس البوليس
في المقدمة ثم سارت ورائها الكفارة فقسم من البوليس الراكب ووراءه
الموسيقى الراكبة مستكملة العدد والآلات ولكنها صامتة كالصور لا
تقرع طبلا ولا تنفخ في صور . ووراءها فرسان الجيش بيدهم الخراب
ثم المدفعية على خيل تجر المدافع في عجالات ثم مدفعية آخرون قد حملوا
مدافعهم على البغال كأنهم سارون لقتال العدو على قم الجبال . ووراءهم
تلامذة المدرسة الحربية بملابسهم المدرسية السوداء وعلى أيديهم القفايز
البيضاء وبايمانهم البنادق افقية وهم يخطون خطوات منسوقة ووراءهم
ضباط الجيش مشاة على الاقدام بملابسهم العسكرية ثم حرس السردار
على متون الجياد بملابس زرقاء عليها صدر في زي الدروع بيضاء ووراءهم
نخبة الجنود المصرية وهم أركان حرب السردارية يفوقون سائر من في
الجيش بحسن الهيئة والملبس ووراءهم على قيد بضعة عشرة خطوة منهم
سردار الجيش المصري على متن جواده وتتلوه الاعلام والبيارق والرايات
وامامها وبينها ووراءها الفقهاء ومشايخ الطرق والذاكرون وتلاوة البردة
والاحزاب والاوراد يتلوهم الاشراف ومشايخ التكايا وال دراويز
وراءهم طلبة العلم في الجامع الازهر وبينهم وبين تلامذة المدارس
الاميرية تلامذة دار العلوم ويتلوهم التجار والاعيان الوطنيون فالاجانب
وموظفو الحكومة ووكلاء النظارات ورؤساء المصالح والاعيان المتقاعدون
ويتلوهم رجال المحاكم المختلطة والاهلية والمحامون ومديرو صندوق الدين
وسائر المصالح المختلطة أفواجا أفواجا حسب مصالحهم ووراءهم المستشار

الفضائي ومستشار الداخلية

ثم الرؤساء الروحانيون حسب طوائفهم ووراءهم قائد جيش الاختلال وكبار ضباطه على الاقدام بافخر الحلل العسكرية ووراءهم وكلاء الدول وقناصلها وكلهم بملابس دولهم الرسمية والنياشين ويليهم حضرات النظار وحضرة المستشار المالي

ثم تلاهم هذا الجمع كله أعلامهم قدراً واسماهم شأنًا المنفور له سمو الخديوي السابق ماشياً وأبصار الناس جميعاً متجهة اليه خصوصاً ومشى صاحب الدولة الغازي مختار باشا عن يساره . وقد كانت سموه لابساً ملابس المشير ولوائح الحزن تلوح على وجهه فتزيده مهابة واجلالاً

ومشى بعده أصحاب الدولة الامراء الفخام وتلاهم رجال المعية ورجال دولة الغازي وبعدهم العلماء الاعلام ووراءهم حملة القماقم والمباخر والمصاحف وبعدهم هؤلاء كلهم نعش الفقيده ملفوفاً بشال من الكشمير وعليه حلة الرسمية وسيفه ونيشانه المرصع وعلى أعلاه طربوشه . والنعش محمول على اكتاف الحرس الخديوي محفوف بهم من كل جهة ووراءه الموسيقي العسكرية صامته يتلوها عسكر من المشاة قد نكسوا بنادقهم وفي الختام كوكبة من البوليس كما في بدء المشهد

ولما وصل الجناح العالي الى ساحة الاوبرة انفصل عن المشهد وكانت مركبته تنتظره فركبها وعاد قاصداً سراي القبة العاصرة وعاد وكلاء الدول وقناصلهم الى منازلهم

وما زال النعش يسير حتى جيء به الى مقره الدائم فصلى عليه في جامع السلطان حسن ودفن في مدفنه بالرفاعي .

ملاحظات

في

النظام القضائي المصري

لقد كنت أفكر على الدوام ان كل ترتيب في الادارة المصرية أو بالاحرى كل نجاح أدبي أو مادي لمصر يعد ضرباً من المحال اذا لم تنظم محاكم مستقلة تمام الاستقلال ضامنة لجميع المصالح بعيدة عن التشيع سائرة على نور العرفان . وتلك حقيقة اصلية راهنة في كل بلد ولكن اهميتها مضاعفة في الديار المصرية حيث يوجد سبع عشرة محكمة قنصلية في جانب مايسمونه محاكم اهلية .

وأول ما يخطر في خاطر من يرغب في انقاذ الوطنيين من « قانون الأُميال والاهواء » وفي تخليص البلاد من القوضى القضائية وفي توفير اسباب النجاح لها ادبياً ومادياً - هو أن يجمع كل تلك الهيئات المدلية في هيئة واحدة تجري على قانون موافق للاهالي والاجانب معا وتستقل عنه الحكومة المصرية والقنصليات الاجنبية .

فقياماً بتلك الشروط وبلوغاً الى تلك الغاية انشئت محاكم الاصلاح « أي المحاكم المختلطة » ولكن العوامل السياسية في الاستانة ورغبة حاكم

مصر في عدم مس سلطته الاستبدادية على رعاياه المصريين وميله الى نبذ الاحترام اللازم لنفس قوانينه . كل ذلك كان السبب في جمل الاصلاح محدوداً فجعلت المحاكم المختلطة مقصورة على النظر في علاقات الحكومة المصرية بالاجانب وعلاقات هؤلاء بالوطنيين وعلاقات الوطنيين بهم ثم علاقات اصحاب التابقيات المختلفة بعضهم ببعض وذلك بدلا من أن تكون سلطتها عامة شاملة في كل الاحوال .

على أن هذه المحاكم وان كان اختصاصها محصوراً كما تقدم فانها جاءت بنتيجة جزيلة الخير والفائدة وانقذت مصر من قيود ثقيلة ونفعت النزلاء الاجانب ادبياً وأول الدلائل على صحة هذا القول هو أن الحكومة المصرية كانت قبل انشاء المحاكم المختلطة في شغل شاغل وهم متواصل بالقضايا التي كانت تفضي الى مشاكل سياسية . وهاتيك المشاكل كل تؤدي الى الزامها بدفع الملايين من التعويضات . أما الآن فانها لا ترى لديها شيئاً من تلك المشاكل واذا حدثت صعوبات قليلة في شؤون الجمرك فانها لا تلبث أن تزول في القريب العاجل .

واقدم كانت الاشغال العمومية واشغال الحكومة نفسها تتم بالسخرة قبل المحاكم المختلطة ولم يكن في الوسع استبدال هذا المنوال المؤدي الى الخراب ادبياً ومادياً الا بوسائط العلوم والآلات الاوربية على ان استعمال ذلك كله قبل انشاء المحاكم لم يكن في الامكان لان عدم وجود الضمان وعدم تأمين الحكومة للاجانب كانا حائلين دون اجابة اصحاب رؤوس المال وجماعة المهندسين الممارفين من الاوربيين لدعوة الحكومة لهم . اما الآن فان المحاكم المذكورة تضمن حقوق الاجانب الضمان اللازم . والسخرة

أخذت نزول على التوالي إزاء العلوم الميكانيكية ورؤوس المال الأوروبية .
وبناء على ما يراه الأجانب من التأمين على حقوقهم في معاملتهم للوطنيين
تمكنوا من إنشاء البيوت المالية التي تعود بالنفع العظيم على الزراعة والصناعة
المصريتين . ومجمل الكلام أن المحاكم المختلطة أدخلت مصر في طور جديد
وأدخلت على المجتمع الشرقي رأياً جديداً ألا وهو إنشاء هيئة عداية منظمة
مستقلة . نعم أن هذه الهيئة تجري على قانون تصدره وتصادق عليه
الحكومة بيد أن الحكومة نفسها خاضعة لذلك القانون . وهي المرة الأولى
التي رأى فيها الشرق تحت سمائه هيئة منظمة لا تنفذها الأحكام في الرعية
حسب الأهواء والأغراض فإذا كان لهذه الحكومة حقوق فإن عليها
واجبات وفروضاً إزاء هذه الحقوق .

غير أن فائدة تلك المحاكم لم تكن عامة شاملة كما قلنا آنفاً لأن دائرة
عمالها محدودة لسوء الحظ : فبينما القانون المادل في تلك المحاكم المختلطة
يقضي بين الحكومة والأجانب وبين هؤلاء والوطنيين نرى « قانون
الأميال والأهواء » يقضي بين الحكومة والموظفين والوطنيين .

ولقد كان حصر تلك السلطة موجباً للأسف لأن البلاد لم تستطع
ولا تستطيع أن تتجح النجاح المادي الذي يمكن أن تناله من مواردها إذ
إن البين الواضح أن ابن الوطن المصري لا يستثمر ما عنده من رأس
المال ولا يجازف به في المشاريع وعلى الجملة لا يستخدمه ولا يتداوله لأنه
يرى تخبثه آمن له وأضمن . ثم إن الأوروبي أيضاً لا يرى مصالحه ورأس
ماله في أمان وضمن لأن الوطني الذي يعامله لم يكن في مأمن مثله لدى
الحكومة والموظفين

أما من الجهة الادبية فيمكننا ان نقول بلا حرج ان تنظيم الهيئة العدلية
أفضى الى هبة افكار جديدة لم يكن لها اثر قبل المحاكم المختلطة : لان
الوطني رأى لأول مرة في حياته قوة عدلية تستطيع المقاومة وتناهض
استبداد المحاكم ورأى أيضاً ان ذاك المحاكم الذي كان ذا طول وحول
في سالف الزمن مضطراً الى ارجاع الاملاك التي اغتصبها قوة واقتداراً
« يريد المرحوم اسماعيل باشا »

لا بل رأى ذاك المحاكم معزولاً والحكومة مضطرة ان تنفذ الاحكام
التي أصدرتها المحاكم المختلطة وتدفع الى الذين صدرت لهم تلك الاحكام
ما تقتضيه حقوقهم

وهناك امر آخر رآه الوطني وهو وان يكن أقل تأثيراً مما تقدم
فان حسن نتيجته جاءت أعجل من نتيجة غيره وذاك ان الاوربيين
الذين كانوا منتشرين في القرى ورجال القنصليات على اختلافهم كانوا
يظلمون الوطني ويستنزفون خيره دون ان يستطيع استعادة حقوقه
لان ابواب العدل كانت موصدة في وجهه عند معاملتهم . أما بعد تنظيم
المحاكم المختلطة فان استنزاف مال الوطني أصبح غير ممكن وليس ذلك
فقط بل ان كثيرين من الوطنيين أخذوا تعويضات من رجال القنصليات
وكبار التجار الاجانب ولا شك ان الوطنيين قالوا حينئذ في نفوسهم « ان
القانون والمحاكم تحميها من الذين كانوا يمتصون خيرنا في سالف الزمن
فلماذا لا يحمينا ذاك القانون وتلك المحاكم نفسها من حكومتنا ولا سيما من
المظالم والمغارم التي نلاقها من موظفي هذه الحكومة » .

ولقد تحولت انظار لجنة التحقيق الى عدم تأمين الوطنيين والى

وجوب اعطائهم ذاك التأمين . ولا يخفى في أي ظروف عمدت الدول الى اجراء التحقيق سنة ١٨٧٨ فان أعضاء اللجنة ما أبطأوا ان شعروا بما استأفت انظار المستر غوشن والمسيو جوبر وهو ان مسألة الخلاف بين الخديوي ودائنيه يمكن في الوسع حلها بوضع نظام مالي محض بل كانت تلك المسألة منوطة بحسن الادارة أو بسوءها . وان كل ما كان يمكن فعله لتحسين المالية لم يكن له قوة او شأن الا بقدر ما تبلغ اليه الادارة من النظام والاستقامة ويقدر ما يعطى للوطنيين من التأمين على أموالهم وعقاراتهم اسوة بالاجانب المقيمين في وادي النيل . وعليه فان من الواجب حماية الوطنيين من مظالم الحكومة وموظفيها وأتباعهم وجعلهم في حرز لا تنالهم فيه يد الظلم

أما اللجنة فقد حصرت ما ترتأيه في الاقتراحين الآتين .

أولا تأليف هيئة قانونية منظمة مستقلة يعرض عليها ما يتعلق

بجمع الضرائب .

ثانياً انشاء هيئة قضائية تحمي الوطنيين حماية فعالة من مظالم

أصحاب السلطة .

ولقد صرحت لجنة التحقيق ان الشرط الاول لسعادة البلاد وتحسين

حالة المالية هو تأليف هيئة مستقلة ترتب الضرائب باستقلال وعدالة

وتشرف على تأمين الاعمال

وقد حصلت بعد تأليف تلك اللجنة من الخديوي ليس فقط على

ارجاع أملاكه الى الحكومة بل على تأليف وزارة مستقلة عنه بشروط

معينة . وجعل استئلاها مبنياً على اتحاد أعضائها (٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨

على انه كان لابد من اتمام النظام المذكور في الامر الذي صدر بتأليف الوزارة على ذاك النمط . وطريقة ذاك الاتمام معينة في النتائج والتحقيق الذي جعلته بروجراما وابلغته الى القناصل . ولكي احقق الامنية رأيت أن أعرض على زملائي تأليف لجنة اوضع القوانين ورأيت من الواجب أن يعرض كل تدير اداري أو مالي على تلك اللجنة القانونية فتمت حصة ثم تقبله او تعدله بالاتفاق مع مجلس النظار قبل ان يعرض على حاكم مصر واذا ذاك لا يوقع عليه والى مصر الا بعد الاتفاق والفحص المدقق من هيئة مستقلة حاصلة على كل الضمانات اللازمة لصيانة مصالح الذين يدفعون الضرائب . اما تلك اللجنة القانونية فكان يجب أن تؤلف من النظار التدماء والموظفين السابقين المنتخبين من أناس حاصلين على كل الاخلاق الشريفة لدى الامة ومن كبار فائزين بالاعتبار والاحترام يدفعون الضرائب الكبيرة ويهمهم أن تكون الادارة سائرة على محور العدالة والنظام ولما كان من الواجب أن تكون تلك اللجنة القائمية المشار اليها حاصلة على روح الاستقلال بعيدة عن التشيع مما لا يتأتى لها اذا ألفت من المصريين وحدهم - أردت أن ادخل في سلكها اعضاء صندوق الدين العمومي وهم الذين عينتهم الحكومة بمشاركة أرباب الديون . ولا يخفى ان هذه الهيئة المكلفة بوضع القوانين وجدت منذ زمن قديم في الديار المصرية تحت اسماء مختلفة وفي المدة الاخيرة كانت تحت اسم المجلس الخصوصي . ولكنها كانت عديمة النفوذ لا تؤدي كل الواجب لان اعضاءها كانوا يأنمرون على غير هدى بالاوامر السرية الصادرة اليهم من الحاكم في مسائل الضرائب والاشغال العمومية .

« ملاحظة » « ان الهيئة القانونية التي تنظر في الضرائب والاشغال العمومية التي تهتم البلاد موجودة الآن باسم مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية على ان اعضاء صندوق الدين غير منتظمين في سلكهما كما اراد نوبار . ثم انها غير مستقلة الاستقلال التام الذي اراده هذا الفقيه العظيم لان الحكومة حفظت لنفسها الحق في قبول او رفض ما يطلبه المجلس كما ترى في احدى مواد قانون مجلس الشورى . ومعلوم ان الدين وضعوا القانون للمجلس المذكور قيدوه بتلك المادة رغبة في ابقاءه طوع بناتهم وظل جسمانهم وخوفاً من اعتراض اهل الضمائر الحرة من اعضاءه »

عود - فبحفظ تلك الهيئة القانونية وبتأليفها من أناس مشهورين في البلاد وبادخال اعضاء صندوق الدين الاوربيين المستقلين بالصفة والوظيفة يتسنى للهيئة المشار اليها ما يرام من الاستقلال ولقد كان في وسع الوزارة حينئذ ان تتخذ منها قوة عظيمة لان الضرائب التي يراد ضربها والتي يراد تعديلها والتدابير المتعلقة بالاعمال العمومية كل ذلك يصدر اذ ذاك مصادقاً عليه من أشخاص تتعلق مصالحهم الادبية والمادية بمصالح البلاد العمومية بدلا من أن تصدر مصدقاً عليهما من ناظر او نظارة يشتهر فيها وتحتوي على أناس لهم علاقة بحكومات أجنبية

والخلاصة انه لو انشئت تلك الهيئة القانونية كما اشرت لكانت التدابير المهمة والضرائب والاعمال العمومية التي تهتم البلاد هماً عظيماً غير منوطة فقط بقرار او بارادة من مجلس النظار الذي تؤثر فيه السلطة الاستبدادية الشخصية لحاكم مصر تأثيراً كبيراً بل تجيء مصدقاً عليها من هيئة تمثل

مصالح الامة. ولا ريب في أن مسألة تأمين الوطنيين في شؤون الضرائب والادارة المنتظمة على المنوال المذكور هي مسألة العدل نفسه .

.....

ولما كانت محاكم الاصلاح او المحاكم المختلطة قد أنشئت وبرهنت على كفاءتها سواء كان من جهة الاستقلال او عدم التحيز أصبح الجدير الامثل ان يشمل اختصاصها كل البلاد وجميع الاشخاص من اوربيين ووطنيين . فانها لو رقت على هذا المنوال بناء على روح الرسالة التي قدمتها للجنة الدولية سنة ٧٠ - ١٨٦٩ وبنت فيها لها كيف يجب ان تكون المحاكم المصرية الحقيقية لكان ذلك معقولا وافيا بالمرام غير ان المفاوضات السياسية التي جرت بعد ذلك أفضت الى تنظيم المحاكم المختلطة على غير الرأي الاول الذي عرض عند الشروع بها . فان الدول تداخلت مداخله فعلية شبيهة بالرسمية على أيدي رجالها في تعيين قضاة المحاكم وفي اختصاص كل منصب لكل قاض من القضاة فجعلت بذلك للمحاكم صفة ان لم نقل أجنبية فانها على الاقل صبغة دولية بينة . مع انه كان من الواجب انشاء محاكم مستقلة ومصرية محضة لانه كان من المراد انشاء هيئة عدلية تنظر في علائق الوطنيين بعضهم ببعض وتحميهم من مظالم رجال الحكومة . ولكي تكون تلك الهيئة العدلية المستقلة جديرة بتأدية المهمة التي تطلب منها وجب كل الوجوب ان تؤلف من قضاة وطنيين وأجانب كما ألفت محاكم الاصلاح . ولكي تجتنب المخاطرة القضائية ومشاكل الاختصاص بين هيئتين عدليتين وتنفذ كل واحدة منهما احكامها على حدة في جانب الاخرى - كان من الضرورة ان تجري الهيئة الجديدة

بناء على القوانين النافذة في المحاكم المختلطة . فالواضح مما تقدم ان اناطة
الهيئة العدلية الوطنية بالمحاكم المختلطة كان أمراً ضرورياً وكان من الواجب
أن يفعل كل ذلك مع المحافظة على صفة العدلية الوطنية المحضة للمحاكم
الاهلية . ولكي تحفظ تلك الصفة كان يكفي ان نرفع ايدي الدول عن
المدخلة في انتخاب القضاة الاجانب وفي تعيينهم .

أما الطريقة التي رأيت اتباعها حفظاً للعدالة الوطنية وجرياً على الشروط
التي ذكرتها فهي : أن لا يغير شيء في المجالس القضائية الوطنية . وان يكتفى
بتحسينها فيضم اليها عدد من القضاة الاجانب يخولونها الاستقلال والنزاهة
وعدم التحيز والعلم مما كانت تحتاج اليه كل الاحتياج . وان يبقى المجلس
الاستثنائي لهاتيك المحاكم الابتدائية التي تنظم على المنوال المذكور بعد
ان يحول المجلس الاستثنائي الى محكمة خصوصية وفرع خاص مضاف الى
محكمة الاستئناف المختلطة وحينئذ يجعل للمجلس الاستئناف الاهلي
اختصاص محكمة الاستئناف المختلطة . ويجعل لها حق النظر في القضايا
التي تنظر فيها المحاكم الوطنية الابتدائية بعد اصلاحها . ولا حاجة الى
القول ان هذا المجلس يجب ان يكون مؤلفاً من قضاة وطنيين وأجانب .
وان هذا المجلس الاستثنائي يجري كالمحاكم الابتدائية على القوانين المصرية
التي اتخذتها المحاكم المختلطة قاعدة لاحكامها .

وكان من الواجب ان يعطى حق رئاسة محكمة الاستئناف الوطنية
المخصوصة لرئيس محكمة الاستئناف المختلطة . واذا قضت الضرورة حق
لاعضاء محكمة الاستئناف المختلطة ان يقضوا في محكمة الاستئناف الوطنية
المخصوصة فبذلك يصبح نظام المحاكم الوطنية تحت مراقبة محكمة

الاستئناف المختلطة .

فتأليف الهيئة القضائية على ما تقدم يكون له صريحتان . الاولى : انشاء طريقة قضائية فريدة للهيئة المدلية الوطنية وللهيئة المختلطة . والثانية : اجتناب كل مشككة متعلقة بالاختصاص والمحافضة على نظام المحاكم الاهلية بمعزل عن الحكومة ثم إلزام الحكومة باحترام أحكام المحاكم الوطنية كما تحترم أحكام المحاكم المختلطة . والخلاصة ان الهيئة الوطنية والهيئة المختلطة لا تؤلفان اذ ذاك الا هيئة واحدة جارية على قانون واحد وقضاء واحد فلا يكون بينهما خلاف الا في أمرين وهما طريقة الحكم في المحاكم الابتدائية وكيفية تعيين القضاة .

هذا وان الطرق القانونية التي يجب ان توضع في الشرق للعمل بمقتضاها في الامور المدلية هي النقطة الجوهرية التي يجب ان تتحول اليها الانظار . فان الشرقي ميال الى مخالفة القانون أي الى الامر الذي لا يمكن ان يكون عدل حقيقي بدونه .

فان الطرق القانونية المتبعة في المحاكم المختلطة وان يكن المسيو مونوري قد وضعها سهلة بسيطة فانها لا تزال مهمة بالنظر الى عقل الوطني وأخلاقه فيجب له طرق قانونية أخرى تكون على نوع ما بعكس تلك القواعد . ولذلك ان المسيو مونوري وضع مؤلفاً ثانياً بهذا المعنى في نظارة الحقاينة في القاهرة . وبناء على هذه القواعد فان قاضي التحقيق يجري تحقيقات لدى المتقاضين ويرتب ما يجب عرضه على المحكمة التي تنظر في القضية . فبذلك جرى المسيو مونوري تماماً حسب ما يقتضيه خلق الوطني وأفكاره وعوائده .

قلنا ان الامر الثاني الذي يختلف به المحاكم الوطنية عن المحاكم المختلطة هو كيفية تعيين القضاة . فاما من جهة المحاكم المختلطة فان الحكومة التزمت في انتخاب القضاة ان تستشير نظار العدليات في البلاد الاجنبية التي تريد ان تنتخب منها القضاة وان لا تعين الا من حصل على اذن ناظر عدليته . ثم ان الدول حادت من جهة أخرى عن روح النظام المتفق عليه فأخذت تضغط ضغطاً شديداً المفعول وان يكن شبيهاً بالرسمي وذلك في تخصيص المناصب القضائية بهذا او ذاك من القضاة واشترط ان يكون من هذه التابعة او تلك .

فلو نظمت المحاكم الوطنية على ما ذكرت كانت الحكومة غير ملزمة بكل ما تقدم نحو الدول الاجنبية فلا تجري الا بمقتضى ما أوجبه على نفسها في انتخاب قضاتها رغبة في تأييد ركن العدالة . فان في وسعها ان تنتخب القضاة من اوربا أو من المستعمرات حسب حاجاتها وحسب كفاءتهم من حيث اللغة والصفات . فلا ينالها من هذا الوجه نفوذ حكومة أجنبية وان يكن هؤلاء القضاة من رعايا مختلفة . وبمجرد تعيينهم في خدمة البلاد يصبحون في عبونها قضاة مصريين كالقضاة الوطنيين نفوسهم .

وبعد أن تؤدي تلك الهيئة القضائية الجديدة وظيفتها مدة من الزمن وتحصل باستقلالها وعدم تحيزها على احترام المتقاضين وثقتهم يمكن حينئذ الحكومة المصرية أن تعقد الامل بان تعفيها الدول الاوربية مما ألزمتها به رسمياً أو شبه رسمياً في شأن انتخاب قضاة المحاكم المختلطة رغبة من تلك الدول في تأييد العدالة وحينئذ تصبح المحاكم المختلطة والمحاكم الاهلية

محكمة واحدة . وبذلك تستطيع الحكومة المصرية ان تستأثر وتستقل بقضاءها .

هذه هي الروح والتفاصيل العمومية لهيئتين القضائيتين اللتين كنت أرغب في انشاءهما رغبة في أن تكون كل واحدة منهما وان تكونا معاً وسيلة لتأمين الامة وزيادة موارد الخير في البلاد .

.....

واني أرى من الواجب ان اكرر ما قلته في الختام بالاختصار والايجاز فأقول : ان تنظيم لجنة وضع القوانين ليست هيئة جديدة في البلاد مهما سميت به من الاسماء فان ما عريضته هو تحسين للهيئة التي وجدت قبل اليوم . أجل انها لم تقم بوظيفتها بترتيب ونظام ولم تخرج على منهج الصواب ولكنها لم تخرج عن كونها وطنية لازمة ولزومها الآن أشد منه في كل آن . فاذا نظمت على القواعد التي أشرت اليها وأظهر الزمان والاختبار وتقدم الامة وجوب توسيع نطاقها الاختصاصي وأعطى لها الاختصاص الذي أشرت اليه بوجه عام اكتسبت منها الوزارة قوة عظيمة . لان المراقبة تصبح مقبولة من الامة بدلا من أن يكون للاجانب يد فيها ويرى الاهالي حينئذ نفوسهم في أمان وضمان ولا يقلقون من طريقة وضع الضرائب ولا من التدابير الادارية المتبعة لانهم يرون أناساً لهم مصالح عظيمة في البلاد يشتركون في المراقبة على مصالح الامة .

ثم ان تأليف هيئة عدلية مستقلة عن الحكومة تزيل عدم المساواة الذي نراه الآن بين الاجنبي الذي يحميه القانون والوطني الذي يعد

رهنأ لارادة موظفي الحكومة . فيرتفع الوطني الى مرتبة الاوربي
وهذا أخص الغايات من الاصلاح القضائي على ما أعلم ثم ينتفي
بذلك كل شعور يمكن انقلابه الى حسد فيؤدي على وجه من الوجوه
الى حوادث موجبة للاسف وهناك تجد الحكومة وأهل المراقبة
قوة عظيمة لان المحاكم حينئذ تؤكد تنفيذ القوانين التي يجب على
الحكومة أن تؤيدها .

وصفوة الكلام ان الحكومة ورجال المراقبة والامة يستفيدون
من تأليف الهيئتين المشار اليهما . وحينئذ فان فرنسا وانكلترا اللتين
تؤثران باعمالهما مباشرة في الادارة المصرية بواسطة مراقبيهما المعدودين
جزءاً من الوزارة تستطيعان حين تجدان الفرصة موافقة ان تنظرا
فيما اذا كان يوافقهما ان تبقياً على عملهما وتأثيرهما في الادارة المصرية
أو ان تعدلاه أو ان تعدلا عنه وفيما اذا كانتا تستطيعان أن تفعلأ
ذلك كله دون أن تخافا من وقوع مصر بين مخالب الاضطراب
والفوضى القضائية .

التوقيع

نوبار

باريس في أول مارس سنة ١٨٨١



توفيق باشا

وما جرى في عهده

ما برح اسماعيل باشا وادي النيل بعد انزاله عن السدة الخديوية حتى ورد فرمان السلطاني على المغفور له توفيق باشا مؤذناً بتعيينه رسمياً خديوياً لمصر وذلك في ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٩ بين امور مختلفة واحوال مرتبة بسبب المصاعب التي طرأت على احوال القطر المصري قبل توليته . ولم يكن توفيق باشا رحمه الله قد سافر الى اوربا ليعرف رجالها واحوالها ولم يتعلم في المدارس الاوربية بل تلقى ما عرفه على اساتذة من العرب والأتراك . ولم يكن المغفور له ابوه يحبه حباً خاصاً لاسباب اختلفت فيها الاقوال واهمها ان اسماعيل باشا لم يكن يثق به كل الثقة على ما يزعم بعضهم ولكن هذه كلها اقوال تناقلها جماعة من المقربين فلا يجب تصديقها قبل التدبر والتحريص . وكانت فاتحة اعمال توفيق باشا بعد جلوسه على السدة الخديوية انه ارسل تلغرافاً الى نوبار الذي كان وقتئذ في اوربا يأمره فيه بالبقاء هناك الى صدور امر آخر . والراجح ان السبب في هذا التلغراف هو ان المغفور له الخديوي السابق علم ان نوبار كان في مقدمة

الذين سموا في اسقاط ابيه انقاذاً للبلاد من ارتباكها المالي الشديد فأحب ان يبقيه بعيداً عن مصر حيث لا تؤثر معارضته في الامور المصرية بقدر ما تؤثر لو كان في وادي النيل . لكن نوبار قدم الى هذه الديار قبل اواخر هذه السنة نفسها .

وفي تلك الاثناء طلبت فرنسا وانكلترا تعيين مراقبين احدهما فرنسوي والاخر انكليزي وطلبتا ايضاً اعطاءهما من السلطة ما يضاهي السلطة التي أعطيت للناظرين الفرنسي والانكليزي في الوزارة المسؤولة ثم انهما تقاضتا فوق ذلك كله ان لا يعزلا الا بعد استئذان حكومتيهما . ثم تم تأليف لجنة التصفية التي وكل اليها اتمام العمل الذي شرعت به لجنة التحنق وكانت مؤلفة من السير ريفرس ولسن بصفة رئيس خلفاً للسير ديليسبس ومن الماجور بارنج « اللورد كرومر » والمستر اوكلاند والكونت بالين دي بوجلاس وعضو وطني بطرس بك غالي « بطرس باشا غالي » لينوب عن الحكومة المصرية . وقد ابتدأت هذه اللجنة في ١٠ افريل سنة ١٨٨١ . وكانت تسمية اعضائها ظاهرياً بناء على الاوامر الخديوية ولكن المغفور له الخديوي لم يكن له في الحقيقة سلطة عليها لان حكومات فرنسا وانكلترا والمانيا والنمسا وايطاليا هي التي عينت اعضائها . وقد شرعت اللجنة أولاً بقبول المطالب القانونية الواضحة وتركت كل ما كانت تخافه الريبة وبعد ان اشتغلت شغلاً شاقاً مدة ثلاثة اشهر تمكنت من التوفيق بين مصر ومدانيها وحل قراطينها المالية . فجعلت اراضي الدائرة السنية تحت مراقبة الفرنسيين والانكليز ورتبت كل ما ذكر في قانون التصفية المشهور .

ومنه ما يأتي .

أولاً ان صافي إيرادات السكك الحديدية والتلغرافات وميناء الاسكندرية يكون مخصصاً لتسديد فوائد واستهلاك الدين الممتاز دون غيره اما فائده فتبقى خمسة بالمائة عن القيمة الاسمية . والقيمة التي تدفع سنوياً لفائدة واستهلاك هذا الدين تكون ١١٥٧٧٦٨ جنيهاً سنوياً

ثانياً ان صافي إيرادات الكمارك وعوائد الدخان الوارد ومديريات الغربية والمنوفية والبحيرة واسيوط بما فيه جميع الرسوم المقررة الا ايراد الملح والدخان البلدي . جميع صافي هذه الإيرادات تبقى مخصصة لتسديد الدين الموحد والفائدة باعتبار أربعة بالمائة

ثالثاً ان املاك الدائرة السنية واملاك الدائرة الخاصة المذكورة في الكشوفات والرهونات العقارية المسجلة وغيرها تكون ملكاً للحكومة وهي تكون مخصصة لضمان دين الدائرة السنية العمومي .

رابعاً تسوية الدين السائر تكون من البواقي من سلفة الاملاك الاميرية ومن النقود الباقية لغاية سنة ١٨٧٩ في خزانة النظارات والمديريات والمصالح التي لم تخصص للدين المنتظم والزائد من دفعات المقابلة وموجود نقدية في صندوق الدين العمومي ومن المبالغ التي يمكن تحصيلها من المتأخرات لغاية ١٨٧٩ من الموائد والرسوم والاموال من اي نوع كانت ومن المقاربات الجائز للحكومة التصرف بها ولم تكن مخصصة وما ينتج من تغيير البونات أو السندات ومن سندات الدين الممتاز التي توجد على مقتضى المدون في البند السادس من قانون التصفية ومن الجزء المخصص لاستهلاك الدين المنتظم حسب المدون في البند ١٥ من القانون ومن الزيادات التي تظهر في

الموازن كما هو مبين في البند السابع من قانون التصفية .
هذه شذرة صغيرة من قانون التصفية المؤلف من ٩٩ بنداً وبرفقته
كشفان عن التسويات التي حصلت وغيرها .

واستمرت المراقبة الثانوية في تلك الاثناء آخذة باعمالها وكانت من
جملة الاسباب التي تسوء الاهالي وتحرك روح الغضب على الاوربيين .
وفي تلك الاثناء جاهر المهدي بالعصيان بعد ان استمر توفيق باشا نحو
عشرين شهراً لم يجد حادثة كبيرة في وادي النيل ولا في البلاد السودانية
ولما امتلأت الصدور بنيران الغضب ابتدأت الثورة العراقية .
والاسباب المعروفة لهذه الثورة هي أولاً الاستياء العام من الحالة الحاضرة
ثانياً ضعف سلطة الخديوي ثالثاً تدخل أيدي الاوربيين في الاعمال المصرية
رابعاً اعتقاد كبار الجنود ان الحكومة ليس لها من سلطة ولا حول بدون
الجيش وهذا الفكر تولد منذ عهد اسماعيل باشا حين هيج الضباط
لاسقاط الوزارة المختلطة كما تقدم الكلام على ذلك . ولا يخفى ايضاً أن
من اعظم الاسباب لهذه الثورة هو الرغبة في خلع توفيق باشا واعادة
اسماعيل باشا من منفاه الى السدة المصرية .

على أن فريقاً من الامة كان يعتقد ان جلالة السلطان هو الذي اراد
عزل اسماعيل باشا ولولا ارادته لما استطاعت فرنسا وانكلترا والمانيا أن
تفعل شيئاً والمراقبة لم تكن شيئاً مذ كوراً لولا رضى جلالة بها .

وفي عهد اسماعيل باشا كان عدد الجيش المصري ٢٦ الف جندي
ولكن الباب العالي اغتم فرصة عزله وارسال الفرمان الى المرحوم الخديوي
السابق فطلب ان ينقص عدد الجيش المصري الى ١٨ الف جندي فقط

فنشأ عن ذلك الانقاص الكبير ان كثيرين من الضباط اصبحوا بلا وظائف ونزعوا الى تعصيد الراغبين في الثورة . وزد على ذلك ان الحسد كان شديداً بين الضباط المصريين وضباط الشراكسة لان اولئك كانوا يرون هؤلاء حاصلين على اكرام ونعمة في البلاط الخديوي بعكس ما كان يراه المصري في كثير من الاحيان . ثم اتفق في ذلك الوقت ان على فهمي (علي باشا فهمي) الذي كان ضابطاً عربياً في حرس عابدين عزل من وظيفته وعين بدلا عنه أحد ضباط الشراكسة فازداد الاستياء وكان هذا الحسد في مقدمة البواعث على تعجيل الثورة فتألفت جمعية ثورية من الضباط المصريين بزعامة عبد العال (عبد العال باشا حلمي) واحمد عرابي (احمد عرابي باشا) وعلي فهمي (علي باشا فهمي)

وكان عرابي الذي نسبت الثورة اليه ابن فلاح ولد في قرية هرية رزنة بمديرية الشرقية على ميلين من شرقي الزقازيق . ولما ترعرع قليلا ذهب الى الاسكندرية واستخدم عند أحد التجار براتب زهيد . وبعد حين انتظم في سلك الجندية . وبقي غير مشهور بشيء الى عمر ثمانية وثلاثين عاماً ولم يذكر ان أمره ذكر جميلا في أحد التقارير العسكرية . ولما توفي سعيد باشا أتى بعض الامور المختلة في وظيفته وعلى أثر الحرب الحبشية عزل من العسكرية فبقي مدة من الزمن وهو في جملة المغضوب عليهم . وفي خلال تلك المدة أخذ يتردد الى الازهر فالتقى شيئا قليلا من العلوم الاسلامية . ثم عاد الى الخدمة العسكرية في عهد المغفور له اسماعيل باشا وانتظم في سلك جمعية سرية وقيل انها كانت معادية كل الامادة للاجانب فلما علم اسماعيل باشا بأمرها اراد ان يستميلها اليه ليستخدمها في مقاومة



عبد المال حلمي احمد عرابي علي فهمي

زعماء الثورة العراقية

الموظفين الاجانب في الحكومة المصرية . فدعا زعماء هذه الجمعية الى سراي عابدين وبدلا من ان يعاقبهم اتفق معهم اتفاقا حيبا على بعض الشروط منها ان سيعين ضابطا مصريا - وكان عرابي في جملتهم - يرقون الى رتبة اميرالاي . ولقد حافظ هؤلاء الضباط على شروط اسماعيل ولبثوا يؤيدون اعماله الى حين انزاله من السدة الخديوية . وقيل ان عرابي اقسم انه يخاطر بحياته في سبيل المدافعة عن اسماعيل باشا ضد أية دولة أجنبية تريد خلعهم ولكنه لما علم ان جلالة السلطان الاعظم كان يريد ذلك وان اسماعيل باشا كان مدعنا لارادة جلالاته رأى انه يحق له الرجوع عن يمينه وفي تلك الاثناء انضم محمود سامي (محمود باشا سامي) احد اعضاء الوزارة الرياضية الى جماعة المتآمرين وهو رجل تربي الاصل حاذق قدير على استمالة الناس فاصبح بهذه الصفات رأس القوم النازعين الى الثورة . وبناء على رأي محمود سامي هب الضباط الوطنيون للاعتراض على انقاص الجيش بعد تولية توفيق باشا والخوا كل الالحاح بان يكون ناظر الجهادية رجلا وطنيا . وحيث ان اجتمع مجلس الوزراء في سراي عابدين وقرر ان يدعو الزعماء الثلاثة أي عرابي وعلي فهمي وعبد المال حلمي الى الاجتماع وان يأمر بالقاء القبض عليهم اذا اقتضت الحال . على ان محمود سامي الذي حضر جلسة مجلس النظار طير الخبر الى محالفيه الضباط الآتني الذكر وهؤلاء اجتمعوا وقرروا ان يسيروا بالجيش المصري كله الى جهة قصر النيل وان يعضدوا الزعماء الثلاثة بالقوة اذا اضطرتهم الحال الى استلال السيف . ولما وصل الضباط الثلاثة (وكانوا في رتبة اميرالاي) قيل لهم ان في النية محاكتهم لدى مجلس

عسكري كتمّ أمرين على سلطة مولا هم . على انه ما ابتدأت المناقشات في هذا الشأن حتى دخلت الجنود الى الثكنة لانتقاد رؤسائهم فخرج هؤلاء وساروا بالجنود الى ساحة عابدين تحت قيادة عرابي وعبد العال وعلي فهمي . ثم صعد الثلاثة المذكورون الى سراي عابدين لمخاطبة الخديوي وبقيت الجنود بأسلحتها ومدافعها في الساحة . وكان موضوع الكلام بين الضباط والخديوي انه يجب اسقاط الوزارة وتأليف مجلس نواب وزيادة عدد الجيش والمصادقة على القانون العسكري الجديد وعزل شيخ الاسلام وتعيين محمود سامي ناظرًا للجهادية . فاستشار الخديوي المراقبين البريطانيين والجنرال ستون القومندان الاول للجيش المصري ودولتو رياض باشا فاشاروا كلهم بوجوب المقاومة . غير ان الخديوي لم يكن ليجد لديه قوة عسكرية تعضده في المقاومة فلذلك اضطر الى التسليم بتعيين محمود سامي ناظرًا للجهادية . فرجعت الجنود الى ثكنتها وازداد نفوذ الزعماء الثلاثة بعد هذا الحادث حتى اصبحت السلطة في قبضتهم مدة من الزمن ولم يرغب عرابي وعبد العال وعلي فهمي ان يزيدوا الامر خطراً ويدفعوه الى اقصى الحدود بعد نيلهم ما يرغبون ولكن محمود سامي ناظر الجهادية كان يعلم حق العلم ان حياته واملاكه تبقى بأمن مادامت ازمة السلطة في قبضتهم اما اذا عاد الخديوي الى نفوذه الاول فقل السلام على حياته وحياة اصحابه (كما قال مراراً) ...

ثم ان المغفور له توفيق باشا كان ممتثلًا رعباً بسبب ما رآه من تناقص سلطته تناقصاً هائلاً على عهد محمود سامي في نظارة الجهادية . ولطالما

سمعنا وكتب الكتاب ان عرابي كان روح الثورة وانه كان ظاهراً في مظهر المصلح للبلاد الراغب في استقلالها والحقيقة ان هذا الوهم تولد في رؤوس مواطنيه لانهم كانوا مثل آلة في ايدي جماعة من اصحاب النفوذ يقودونهم كيفما شاءوا . وكان في مصر حينئذ رجلان انكليزيان الاول يدعى السير ويلفرد بلانت والثاني السير وليم جريجوري فطلبوا الشهرة بين مواطنيهما الانكليز بالمدخلة في المسألة العرابية . وهما اللذان كانا يقدمان له النصائح وهما اللذان جعلوا الجمهور الانكليزي يعتقد حينئذ من الزمن ان عرابي هو امام الوطنية المصرية الراغب في استقلال مصر عن كل سلطة اجنبية .

أما محمود سامي فقد لبث في اثناء ذلك يبذل كل جهده رغبة في استمالة الجنود اليه حتى يكونوا رهن اشارته عند الحاجة . فلما رأى المغفور له توفيق باشا ان نفوذه ينحط يوماً فيوماً ونفوذ المتآمرين عليه يعظم ويتعالى هاله الأمر وأوجس خيفة مما يضره له المستقبل فأصدر فجأة أمره بعزل محمود سامي ناظر الجهادية وبتعيين داود باشا يكن خلفاً له وكان شركسي الاصل معروفاً بالشجاعة والبسالة . وكانت فاتحة أعماله انه أصدر أمره الى الالايات التي اشتركت في الفتنة بأن تسافر الى المديرية وأصدر الأمر الى الاي عرابي بأن يسافر الى الاسكندرية . فكان جواب القواد بنظارة الجهادية ان جنود حامية القاهرة ستذهب في هذا اليوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ الى عابدين تطلب اسقاط الوزارة وترتيب مجلس النواب لاعلاء منار الجيش ورفعها الى المقام الذي يستحقه . فوقع هذا الجواب موقعاً سيئاً عند المغفور له توفيق باشا وكان القناصل الجنرالية غائبين في ذلك الوقت فلم ير أحداً من الكبراء السياسيين يعتمد

عليه في رأي أو مشورة سوى المراقب العام الانكليزي فنصح المراقب بأن يلقي القبض على عرابي ووعدته بكل مساعدة يستطيعها . ولكن الخديوي التفت يمينا وشمالا فلم يجد العضد الكافي المضمون ففضل ان يسكن الخواطر بقبول مطالب عرابي وأصحابه مرة أخرى . وعادت السكنة قليلا بعد ذلك .

ثم أمر الخديوي أيضا بجمع مجلس للأمة فبدئ بانتخابه وفي ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ تم انتخاب اعضاء المجلس وعددهم ٨٢ عضواً وعين المرحوم سلطان باشا رئيساً له والمرحوم عبدالله باشا فكري رئيساً للكتبة . وكان جميع الاعضاء ميالين الى الحزب العسكري الذي كان صاحب الكلمة الاولى في ذلك الوقت فلم يكونوا يفعلون شيئاً الا اذا عرفوا ان نظارة الجهادية جانحة اليه راغبة فيه ولو كان الخديوي نفسه لا يريد ولا يرتاح اليه . ولقد زاد الدسائس في النظارة المذكورة ان شريف باشا عين عرابي وكيلا لها فكانت فاتحة أعماله انه أخذ يسعى مع رئيسه محمود سامي لاسقاط شريف باشا عن كرسي رئاسة الوزارة .

ولما تم تأليف مجلس النواب طبقاً للأئحة الموضوعة اجتمع في نظارة الاشغال وافتتح الخديوي جلسته الاولى وألقى خطاباً أظهر فيه شدة رغبته في افتتاح المجلس وفي تعاضده وتنشيطه وامل ان يكون مساعداً له في نشر العلوم والمعارف مخلصاً في خدمة الحكومة ومصالح الامة . وفي ٢ يناير سنة ١٨٨٢ قدم شريف باشا رئيس الوزارة لأئحة جديدة تتضمن احكاماً حرة وحدوداً مطلقة تجعل للنواب حق النظر في القوانين والنفقات العمومية فلا ينفذ قانون ولا ينفق مبلغ مالي ولا يجري نظام الا بعد اطلاع

المجلس عليه والمناقشة فيه بالحرية التامة . اما البروغرام الذي اراده الحزب
السائد فيزيد على ما تقدم أن الوزراء يكونون مسؤولين لدى المجلس وان
النواب يحق لهم مراقبة الادارة . وبعد المناقشة في اللائحة المذكورة مراراً
عديدة قررت اللجنة التي عينها المجلس لمراجعة اللائحة اكثر بنودها . ووقع
الخلاف بين النظار والنواب على مسألة الميزانية وبعد مدة اعاد النواب
اللائحة هذه الى النظار بعد ان ينووا ما يريدون تعديله فرأى النظار
أن يغيروا شيئاً من تعديلات النواب فلم يقبل هؤلاء واصروا على وجوب
تنفيذ مقررته لجنّتهم . وفي ٣١ يناير أعاد النظار اللائحة الى النواب ومعها
افادة فحواها : « ان وكيلى الدولتين الفرنسية والانكليزية يريان ان
مجلس النواب لا يحق له ان يقرر الميزانية » فاحال المجلس المسألة مرة
أخرى على اللجنة فصادقت على أكثرها واغفلت ما يتعلق بالميزانية
وقررت في الوقت نفسه انه لا يحق للقنصلين ان يتدخلوا في ذلك .

وفي ٢ فبراير ذهب وفد مؤلف من ١٥ نائباً وطلبوا الى الخديوي
عزل الوزارة فدعا الخديوي شريف باشا وأبلغه ما طلبته اللجنة فأبى شريف
ان يتنازل عن شيء من آرائه التي أبلغها الى لجنة مجلس النواب وقدم
استقالته . ثم استدعى الخديوي لجنة النواب وسألها ان تختار رئيساً
للوزارة فاجابت ان ذلك من حقوق الخديوي والمكناز يد وزارة تنفيذ
مطالبنا . فدعا الخديوي حينئذ محمود باشا سامي وقلده منصب الوزارة
وعهد اليه في تأليف الوزارة فألفها وعين عرابي ناظراً للجهادية والبحرية
وأنعم عليه برتبة لواء فسر الحزب الوطني سروراً بليغاً بفوزه ووردت
التهاني من جميع الانحاء الى زعمائه واجتمع الضباط من رتبة صاغقول اغاسي

ومثلوا بين يدي الخديوي ورفعوا اليه الشكر . وما جلس عرابي على كرسي نظارة الجهادية والبحرية حتى أخذ يرقى اصدقاءه ومحاربيه ويطارد اعداءه . واتفق ان عرابي علم بان بعض ضباط الشرا كسة طعنوا عليه فقبض على ثمانين منهم وفي جملتهم عثمان باشا رفيق ناظر الجهادية السابق وسجنهم في قصر النيل وعاملهم باشد الغلظ واثقل الجفاء وألف مجلساً حربياً لمحاكمتهم فحكموا عليهم بالنفي الى اقاصي السودان ولكن الخديوي عدل هذا الحكم واستبدله بالابعاد عن القطر المصري . ولكن هذا التعديل أفضى الى خلاف شديد جديد بين النظار والخديوي في هذا الشأن فعمد النظار جلسة في ١١ مايو وحضر اذ ذاك بعض وكلاء الدول وسألوا مجلس النظار عما اذا كان الخطر يحيق بالاوربيين فأكد النظار ان الحالة لا توجب الخوف .

وفي تلك الاثناء كان النظار قد كتبوا الى النواب في البلاد يدعونهم الى الحضور فاجتمعوا وحاولوا أن يؤلفوا بين رأي الخديوي ورأي المجلس فاخفقوا سعيًا وقد ذهب وفد منهم الى سراي الخديوي وطلبوا منه ان يجيب سؤالهم فأبى واعتذر . ثم عينت لجنة وذهبت في ١٤ مايو لتعرض على سموه قبول الاقتراح وانزال رئيس النظار فقط ارضاء لسموه وتعيين مصطفى باشا فهمي بدلا منه فرضي الخديوي ولكن مصطفى باشا أبى ان يقبل رئاسة تلك الوزارة ومنذ ذاك الحين أخذ الخلاف يتجسم والشر يحدق بعينيه .

وقيل ان في ذاك الحين ظل لاسماعيل باشا حزب يسمى لارجاعه الى السدة الخديوية وكان هذا الحزب مؤلفاً من حافظ باشا (وعليه اعتماد

الحزب التركي) ومصطفى بك العناني (وعليه اعتماد المصريين الميالين الى اسماعيل باشا) والشيخ حسن العدوي والسيد حسن موسى العقاد سر تجار مصر في ذاك الحين . وكان مدير حركة هذا الحزب الكونت ماكس لافيزون فرأوا ان الفرصة موافقة لما قام من الفتن والاضطرابات وأخذوا يخاطبون اسماعيل باشا لتغرافياً بالارقام فعمد اسماعيل باشا الى مخاطبة الدول من جهة أخرى . ولما تحقق ان بعض الدول لاتعارض في ارجاعه الى منصبه العالي كتب الى الكونت المذكور ان يفاوض عرابي وأتباعه في مسألة مساعدته على الرجوع وان يعرض عليهم المبالغ المالية التي يريدونها . وفي يوم واحد قبض الكونت من بعض المحلات واحداً وستين ألف جنيه ليوزعها على مساعديه . وقيل ان أحد الذين تقدم ذكرهم قبض في « كردخانة » بولاق عن يد المسيو فلادمير لافيزون ١٦ ألف جنيه وان واحداً آخر قبض ستة آلاف جنيه من جهة أخرى .

وسار حزب اسماعيل باشا في سبيل التقدم شيئاً فشيئاً وتم الاتفاق بينه وبين عرابي وعبدالعال حلمي وعلي فهمي على ارجاع اسماعيل باشا واسقاط توفيق باشا . وروى شهود العيان ان الشيخ العدوي كان يدخل على عرابي في كل صباح ويقول له ان النبي صلى الله عليه وسلم ظهر لي وأوحى اليّ ان أوصيك بالجهاد لارجاع اسماعيل لانه الرجل القادر على تأييد سطوة المسلمين وارجاع العز والمجد الى المصريين .

ولقد كان عرابي في بدء الامر معارضاً في مسألة ارجاع اسماعيل باشا فاخذ يبذل الجهد في مقاومة الذين كانوا يرغبون في ارجاعه . على

انه لما لمعت الوجوه الصفراء الوضّاحة في يد الكونت لا فيزون علل
عراي ورفاقه النفس بالغنى والمقام الرفيع ولا سيما بعد الوعود الكثيرة
التي كانت ترد عليهم من اسماعيل باشا وكبار حزبه .

وفي تلك الاثناء قدم المسيو جول رانسون مكاتب جريدة
الكايرون من باريس ليساعد اسماعيل باشا بقلمه . ولما وصل الى مصر
سار تواء الى مقابلة الكونت لا فيزون فاستقبله أحسن استقبال ثم تعرف
المكاتب بعراي وكبار الضباط المصريين وأخذ عراي يدعوهم الى
المآدب ويريه الاسلحة . فلما علم قنصل فرنسا بامر دعاه اليه ونصح
له بالكف عن مثل هذه المداخلة فأبى وقال اني مراسل جريدة حرة
يجب عليّ ان أخدمها . وفي ذاك الحين دعا المراسل عراي وعبد
العال حلمي وعلي فهمي الى مأدبة في الاوتيل رويال فحضروا كلهم الا
عراي لانه كان مريضاً . وقد صرح عبد العال وعلي فهمي وغيرها
انهم راضون بارجاع اسماعيل باشا وطالبون اسقاط توفيق باشا . وفي
اليوم الثاني اتفق الكونت لا فيزون وزعماء الحزب العراي والمراسل
الفرنسوي على ارسال تلغراف الى اسماعيل باشا فارسلوه الى قصر فاغوريتا
باسم الكونت مافيه .

وقيل ان موضوع هذا التلغراف هو طلب حضور اسماعيل وان الحزب
العراي يحافظ عليه واذا صحت رواية من كان له يد في تلك المسألة فان
اسماعيل باشا نزل الى البحر وأزمع السفر الى مصر ولكنه علم في تلك
الثناء ان انكرا اعتدت النية على مصادرتة ومقاومته فرجع لعدم ثقته بالنجاح .
وفي خلال ذلك دارت المفاوضة بين فرنسا وانكرا وكان غمبتا

متربعاً في منصب الوزارة الفرنسية فاقترح المداخلة السياسية أولاً
واتفق مع انكلترا على ارسال كتاب جاء فيه : ان تعضيد سموه على
العرش بناء على فرمان السلطاني الذي وقعت عليه الدولتان رسمياً هو
وحده جدير بضمان النظام في الحاضر والمستقبل وذاك مما يهم الدولتين
كل الاهمية . ثم ختم الكتاب بان فرنسا وانكلترا تبدلان جهدهما لمنع
كل سبب للقلقل الداخلية أو الخارجية تلافياً لما ينجم من المخاطر .
غير انه لسوء الحظ ورد في ذاك الحين على زعماء الثورة من
انكلترا ان الحكومة الانكليزية لا تتوقع المداخلة بالسلاح وان المسألة
لا تعدى حد الكلام والمفاوضة السياسية . ثم اقترحت الحكومة
الانكليزية ان ترسل الدولة العلية جنوداً للاحتلال وتوطيد الأمن
فأبت فرنسا عليها هذا الرأي . وكان في نية الوزارة الفرنسية ان لا تكف
عن المداخلة مع انكلترا . ولكن وزارة غمبتا سقطت فجأة لسوء حظ
الفرنسيين والمصريين وخلفه المسيودي فرسينه ذاك الضعيف الذي كان
منقاداً لافكار المسيودي ليسبس . فاغتنمت انكلترا فرصة سقوط غمبتا
للسمي الى غايتها وأرسلت منشوراً الى الدول تطلب فيه حل المسألة
المصرية خوفاً على الرعايا الاوربيين وعلى مصالحهم ومرافقهم .
على انه قبل سقوط وزارة غمبتا اتفقت فرنسا وانكلترا على ارسال
اسطول مختلط من الدوارع الفرنسية والدوارع الانكليزية . وفي ٩ مايو
وفدت أول دارة انكليزية على مياه الاسكندرية وفي صباح اليوم التالي
وفدت دارعتان أخريان وثلاث دوارع فرنسية . ثم جعلت الدوارع
تود حتى تكامل الاسطول . وفي ٢٥ مايو ارسل قنصلا انكلترا وفرنسا

بلاغاً نهائياً من دولتيهما تطلبان فيه أولاً إسقاط الوزارة ثانياً إخراج
عرايى من القطر مع حفظ القاب ونياشينه ونفى عبد العال وعلى فهمى
الى جهة من الارياف . ثم وعدتا باستصدار العفو الخديوى العام . فلما
انتهى هذا الطلب الى النظر حنقوا وأبوا ان يجيبوا عليه بحجة ان الدول
الاوربية لا يحق لها ان تتدخل في الشؤون المصرية وقالوا : « اذا
ارادت الدول شيئاً فلتفاوض الاستانة العلية . واذا أصرت على المداخلة
بدون مخاطبة الاستانة فنحن مستعدون للمقاومة »

ثم استقالت الوزارة اجتجاجاً . فحار الخديوى في امره وطلب شريف
باشا بناء على مشورة قنصلى فرنسا وانكلترا وكلفه ان يؤلف الوزارة فاعتذر
الى سموه لشدة ما رآه من ارتباك الحال والمصاعب العاتية . فحاول
قنصل فرنسا ان يثنيه عن عزمه واره تلغرافا وارداً عليه من حكومته
تظهر فيه الميل الى تعيينه رئيساً للوزارة وتعمده بالمساعدة والتعاضيد فلم يقنع
بل اصر على الرفض .

ولما تخرج الامر دعا الخديوى شريف باشا وكبار الضباط لعقد
جلسة وتفاوضوا ملياً في طلب فرنسا وانكلترا فقال شريف باشا انى ارضى
بتأليف الوزارة على شرط ان ترضى الجهادية بتنفيذ ما طلبته الدولتان .
فاجاب طلبة عصمت انه يستحيل علينا تنفيذه ولا سيما ان الدولتين لا يحق
لها ان تطلبنا امراً مثل ذلك فالواجب عليهما ان تفاوضا الاستانة ثم
خرج وتبعه الضباط . وفي ذاك اليوم نفسه هاج الجندي فى الاسكندرية
فورد على الخديوى تلغراف من رأس التين مؤداه ان الجنود تطلب اعادة
عرايى الى منصبه فى نظارة الجهادية فاذا مضى يوم على بقاءه معزولاً حدث

امر لا يستحب واصبح الاجانب في خطر عظيم . وفي مساء اليوم نفسه
اجتمع نواب الامة برئاسة سلطان باشا فوقف عرابي ثم عبد العال واخذوا
يخطبان في النواب ويطلبان تنازل المغفور له توفيق باشا عن السدة الخديوية
وما طلبا هذا التنازل الا بعد اتفاقهما مع حزب اسماعيل باشا على ما تقدم .
فتفاهم الامر على اثر ذلك ودارت المخاطبة بين الخديوي والباب العالي
فاخبر سموه الباب المشار اليه باعتراض الجنود على استعفاء الوزارة وباقامتهم
الحجة على طلب فرنسا وانكلترا . ولكي يؤمن الاجانب على ارواحهم امر
بارجاع عرابي الى منصبه الى ان يصل الوفد العثماني . وفي الوقت ذاته بعث
بمنشور الى القناصل الجنرالالية يؤكده فيه ان الوزارة تبذل ما في وسعها
لحماية سكان القطر كلهم سواء كانوا وطنيين واجانب مسلمين او غير مسلمين .
ثم طلب مع ذلك ثلاثة مطالب ارادها عرابي اولها اعادة اللائحة التي
قدمتها فرنسا وانكلترا وارجاع اسطوليهما عن مياه الاسكندرية والثاني
سن قانون اساسي توضح فيه حقوق الخديوي وحقوق وزارته وحقوق
الامة والثالث هو ان كل دولة تود مفاوضة الحكومة المصرية يجب ان
تفاوضها بواسطة الباب العالي . وظل الحزب العرابي يسعى في اثناء ذلك
لخلع الخديوي وقيل انه كان يرغب تولية حلیم باشا اذا اخفق مسعاه في
اعادة اسماعيل باشا

ومنذ ذاك الحين كان الحزب المذكور يحصن ويعد الالهة لانه
كان يتوقع مقاومة احدى الدول ولا سيما بعد ان صرح المستر غلادستون
الذي كان وقتئذ رئيس الوزارة بان الحكومة الانكليزية تود ان تؤيد
المغفور له توفيق باشا لما اظهره من دلائل الاخلاص والولاء لانكلترا

قلنا ان الباب العالي وعد بارسال وفد عثماني . ففي ٧ يونيو وصل درويش باشا الى ثغر الاسكندرية ثم سار توالى الى العاصمة لينظر في مسألة الخلاف الواقع بين الحديوي والجنود .

وكان القلق قد عظم وتفاقم من قبل وصوله اي من شهر مايو فهاجر كثيرون من الاجانب وغيرهم ومعظم الذين عزموا على المهاجرة قدموا ثغر الاسكندرية للاحتماء بالاسطولين ولظنهم ان كثرة عدد الاجانب يجعلهم في مأمن وطمأنينة . وكان المهاجرون والاجانب يلحظون في الاسكندرية ان الجنود ورعاع القوم يزدادون اقداما ووقاحة على أي كان صغيرا او كبيرا وضيعا او رفيعا ولا سيما من يوم وصول درويش باشا . فادرك الاجانب ان وراء ذلك ما يوجب الحذر فارسلوا يخبرون قائدي الاسطولين الفرنسي والانكليزي فنصحاهم بوجوب التأهب للدفاع ثم ارسلوا معتمدا الى قناصل الدول في القاهرة يسألوهم رأيهم في الامر فاستنكروا عليهم الاستعداد فلذلك بقي قوم مسلمين الى الاقدار . واتفق في ذاك الوقت « ولا أظن ان ذلك من باب الاتفاق » انه وقع خصام بين حمار ومالطي فاغتم الرعاع واصحاب الفتنة هذه الفرصة « لم يغتموها بل كانت من خطة عرابي » فهجموا زمرا زمرا على الاجانب والمسيحيين ونهبوا المخازن ودخلوا البيوت وقتلوا بضع مئات من النفوس وقتل منهم نحو هذا العدد فلم تكن ترى سوى حمارين وسودانيين وبعض الجنود يتفانون في مقاتلة الاجانب وغيرهم من المسيحيين . ولقد أجمعت آراء المحققين ان الامر صدر اليهم من القاهرة وان البوليس كان عالما حق العلم بما يجري ومساعدة للرعاع ومن جملة البراهين الواضحة على ان تلك الحادثة المعروفة بحادثة

١١ يونيو ليست هبة تعصب طرأت ثم انقضت هو ان الرعاع عمدوا الى أعمالهم وجنباياتهم في ساعة معلومة كأنما اشارة وصلتهم للهبوب ثم انهم لم يكفوا عن اجترام الجرائم وارتكاب المنكرات الا بعد ان ورد أمر من عرابي الذي كان وقتئذ في القاهرة . وما أصدر عرابي الامر الى الجنود بكف أيدي الرعاع الثأرين الا بعد ان ورد عليه تلغراف من درويش باشا في هذا الشأن وقيل ان درويش باشا تلقى مبلغاً كبيراً من المال على يد قنصل انكلترا حتى يؤيد انكلترا في سياستها وان حادثة ١١ يونيو كانت بايعاذ منه . وقد جرت تلك المذبحة والاسطولان الانكليزي والفرنسوي لم يحركا ساكناً لان القائد الفرنسي لم يكن لديه أمر بالمداخلة بل بالاحرى كانت أفواه مدافع أسطوله قد سدت بالاصفر الرنان ولان القائد الانكليزي كان يود ان يتفاهم الخطب حتى يتداخل تداخلاً فعلياً طبقاً لما نوته حكومته . وكان في حملة الدين جرحوا في حادثة ١١ يونيو كثيرون من كبار الاجانب منهم قنصل انكلترا . وقد صرح عمر باشا لطفي الذي كان وقتئذ محافظاً الاسكندرية بانه لم يستطع ان يصدر أمره الى الجنود الا بعد ورود أمر من عرابي في هذا الشأن . ولم يرد أمر زعيم الثورة الا في الساعة الخامسة بعد الظهر فاذ ذاك أمر المحافظ الامير آلي سليمان داود بان يأتي بالجند وسار معه امامهم ينادون بالامان والطمانينة فسكنت الحركة ومضى اليوم على هدوء

وما كان اليوم الثاني حتى أسرع الى البحر نحو عشرة آلاف نفس بقصد المهاجرة وتفرقوا في السفن اجتناباً لما كانوا يتوقعون . ثم انتشرت اخبار المهاجرة في العاصمة والارياف فهلت القلوب وازدادت الهواجس . وفي

اليوم نفسه أي ١٢ يونيو قابل قناصل الدول درويش باشا وخاطبوه بكلام شديد اللهجة في شأن الحالة ورجبوا اليه أي يتخذ التدابير اللازمة لتأمين الاوربيين وسأر الاجانب على حياتهم وأموالهم في جميع القطر . ثم عقد مجلس في سراي عابدين حضره الجناب الخديوي ودرويش باشا وقناصل الدول الجنرالية وشريف باشا فتناقشوا تناقشاً طويلاً وأقرروا على اعطاء القناصل ضمانات لتأمين الاوربيين منها أن عرابي يقبل جميع الاوامر التي تصدر اليه من الخديوي . فقبل عرابي بذلك وقال درويش باشا انه صادق بوعده وشاركه في المسؤولية فرضي وكلاء الدول بتلك الضمانات ونشر عرابي المنشورات يطلب فيها منسح كل اجتماع يوجب القلق والارتباب . وكان الامر قد صدر بتعيين لجنة برئاسة عمر باشا لطفي المحافظ وفيها مندوبون عن قناصل الدول لتحقيق حادثة الاسكندرية . ولكن عرابي كان يبذل سراً كل جهده لاختفاء سرائرها لانه كان يعرف ماذا عمل وبماذا أمر

وفي اليوم الثالث لمذبحة الاسكندرية سافر الخديوي الى الثغر ومعه درويش باشا فأطلقت له المدافع واصطفت الجنود للتسليم عليه وزاره القناصل الجنرالية ماعدا قنصلي انكرا وفرنسا لانهما كانا في العاصمة . فظهر الخديوي شدة أسفه مما جرى ووعد ببذل جهده لتوطيد الامن ووعدهم درويش باشا أيضاً بمثل هذا الوعد على انه لما خلا سمو الخديوي بالمستر كولفن المراقب الانكليزي العمومي أسراليه بان الدلائل تدل على ان الراحة لا يمكن ان تزال وطيدة الاركان وان الجنود العثمانية لا بد من محيطها الى القطر المصري لتوطد أركان الراحة . فأبلغ المستر كولفن قناصل الدول . فأوعز هؤلاء الى رعايا دولهم باتخاذ أقرب السبل للنجاة مما يخشى حدوثه .

فلم يفه القناصل بهذا الكلام حتى جاب القطر المصري كله وانتشرت أخبار
الرعب فاسرع الناس من كل صوب وعينت كل دولة من الدول الأجنبية
سفنًا لنقل رعاياها المهاجرين مجانًا . وكان هرب أكثر المهاجرين عن طريق
الاسكندرية وطريق بور سعيد . واتفق في تلك الاثناء ان عرابي علم من
بعض الاخبار ان الدول منقسمة في المسألة المصرية فازداد تغطرس حزبه
وظنوا ان الجو خلاهم . ولما رأى القناصل ازدياد نفوذهم حملوا الجناح
العالي على تغيير الوزارة فعين الخديوي راغب باشا رئيسًا لها ولكنه
لم يجسر على عزل عرابي من منصب الجهادية والبحرية . ثم اجتمع سمو
الخديوي بوزارته وقرت آراؤهم على ان الطريقة المثلى لتسكين الحواطر
وملافاة الشر ان يصدر عفو عام عن جميع الذين اشتركوا في حوادث الهياج
ما عدا حادثة الاسكندرية فاعلن العفو العام ونشر في البلاد . ولكن
ذاك كله لم يكن كافيًا لتغيير حقيقة الحال فان سمو الخديوي كان حينئذ في
أحرج المواقف تحيط به ألوف من الجنود من كل جانب في الاسكندرية
ولا تخضع الا لزعماء الحزب العرابي الذي كان يفعل كل شيء باسمه ولا يعمل
الا بأمره في شأن من الشؤون . ولما رأى ريان الاسطول الانكليزي
وقنصل انكلترا ما يحدق بالخديوي من المخاطر الهائلة اغتنام الفرصة ليعرضه
عليه الانتقال الى الاسطول الانكليزي حيث يكون في مأمن من كل
خوف فخار الخديوي في أمره وبعد التفكير الطويل رأى ان كرامة أصله
وسمو مجده وكونه حاكمًا مسلمًا في البلاد كل ذلك لا يسوغ له أن يترك
قصره ليحتمي باسطول أجنبي ففضل البقاء مخوفًا بالمخاطر على ترك القصر
ونسبة الجبن والهلع اليه

وفي تلك الاثناء لبث عرابي يدس الدسائس ويدبر ما يبلغه الى غايته من الاستيلاء التام على ما قل وجل في البلاد . وكان يمالئ ويوافق القنصل الانكليزي في أكثر ما يطلبه حتى أوقع المهمة عليه واعتقد كثير من ان عرابي كان يضم شيئاً ويتظاهر بآخر ولما رأى السير بوشان سيمور قومندان الاسطول الانكليزي ان عرابي ورجاله مازالوا يعززون « الطوابي » طلب نزع المدافع منها وتهده باطلاق القنابل على الاسكندرية اذا لم تنزع ويكف عن تسليحها

ولابد لنا قبل أن نذكر ضرب الاسكندرية بالقنابل الانكليزية ان نشرح ما تم في الاستانة العلية بين الدول . وخلاصته أن معتمدي سفراء الدول الاوربية في الاستانة العلية أرادوا أن يعقدوا مؤتمراً للنظر في المسألة المصرية فأبى الباب العالي ان يوافقهم بحجة ان التقارير التي كان يرسلها درويش باشا المعتمد العثماني في مصر كانت تشير الى أن الحالة لا توجب القلق ولا تدعو الى عقد مؤتمر . ولكن انكثرا ظلت تسمى الى عقده فيرفضه الباب العالي وقد تمكن من استمالة النمسا والمانيا وايطاليا وروسيا لان هذه الدول كانت تخشى من مطامع الانكليز في وادي النيل . فلما علمت الحكومة الانكليزية بخذلها من هذا الوجه ابلغتها انها لا تسمى الى ضم أرض اليها ولا على نيل امتياز سياسي أو تجاري فرضيت الدول بعقد المؤتمر . وفي ٢٤ يونيو عقدت الجلسة الأولى وقررو معتمدو الدول ما فوجوا به : ان الدول التي وقع معتمدوها على هذا الاتفاق تعهد أنها لا تقصد اغتنام أرض أو الحصول على امتيازات خاصة بدولة دون أخرى في وادي النيل وبينما كانت المندوب الانكليزي يوقع على ذلك الاتفاق في الاستانة كانت انكثرا تستعد في مياه

الاسكندرية وتمرد الجنود ونهبي المؤن والذخائر بدعوى انها تود
تخوينه عرابي

واتفق في ذلك الوقت ان جلالة السلطان انعم بنيشان على
عراي بناء على طالب درويش باشا وقيل ان المستر مالت القنصل
الانكليزي هو الذي أوعز الى درويش باشا ان يطلب هذا النيشان
لعراي بعد ان ثقل جيبه . فأتخذ حزب الثورة هذا النيشان دليلا
على رضى الباب العالي باعمال عراي . وكان زعماء الثورة يقولون
للاهابي ان الاسطول الانكليزي لا يجسر على ضرب الاسكندرية لان
الباب العالي وسائر الدول تعارضه في هذا الاعتداء . أما مؤتمر الاستانة
فقد والى الجلسات وقرر في الجلسة السابعة ان يكتب لائحة اجماعية يقدمها
الى الباب العالي ويطلب فيها ارسال جنود عثمانية الى مصر فابى الباب العالي
مرة أخرى ان يجيب هذا الطلب فاتخذت انكلترا رفضه حجة لتدخلها
بالقوة والحقيقة انها كانت تميل الى هذا التدخل من زمن طويل واستمات
اليها الحزب العراي أو زعماءه على الاصح . وفي أواخر شهر يونيو عقدت
الحكومة الانكليزية نيتها على ضرب الاسكندرية فاخذ الاميرال سيبور
ينتحل الاسباب الطفيفة لمباشرة العدوان . فكتب ما كتب عن تحصين
القلع وقال ان هذا التحصين مخالف لحقوقه وطلب الى الحكومة المصرية
ان تكف عنه في اقرب الاوقات والا ذلك الاسكندرية بتقابله . وأوعز
الانكليز سرّاً الى الجناب الخديوي ان يتنحى صيانة لحياته فاجاب انه
لا يليق لي ان اترك رعيتي في أبان الشدة وان اهجر بلادتي في وقت
الحرب . ثم توسط القناصل الذين كانوا في الاسكندرية بين الاميرال

سيمور والحربية المصرية فلم يفلحوا
وحينئذ أجبر الحزب العرابي مجلس النظار ان يكتب تقريراً مفاده ان
الاميرال طلب ما فوق حقه وان مقاومته امر لا بد منه ولا مندوحة
عنه وان عرابي ورجاله هم الموكلون بالدفاع عن البلاد . ثم ارسلوا هذا
التقرير الى الاميرال وارسل عرابي منشوراً الى المديرين يحثهم على ارسال
المؤن والمدد والجند والمال . فلما اطاع الاميرال سيمور على التقرير ابلغ
الخديوي رسمياً في ٩ يوليو انه عزم عزماً أكيداً على ضرب الاسكندرية
والح على سموه بان يذهب الى سراي الرمل ليكون في مأمن من القنابل
ثم كتب الاميرال الى درويش باشا يطلب المحافظة على حياة الجناب
الخديوي والى عليه تبعة كل ما يمكن ان يصيبه من البؤس والاضرار .
وخرج رجال الوكالة الانكليزية من القطر المصري اشارة الى قطع العلائق
وابلغت نظارة الخارجية الانكليزية سائر الدول ما عزمته عليه واكدت
انها لا ترمي الى غرض خفي « كذا » بل ترغب في الدفاع عن مصلحة
الحضرة السلطانية . وفي الساعة التاسعة من صباح الثلاثاء ١١ يوليو سنة
١٨٨٢ ضرب الاسطول الانكليزي الاسكندرية بقنابله واستمر يقذف
عليها نيراناً حامية حتى الساعة الواحدة ونصف بعد الظهر فهدم معظم مبانيها
وقوض قلاعها ونسف بارود المستودع في قلعة أطه . فلما رأى الحزب
العرابي ما حل بالاسكندرية ارسل طلبة باشا الى الاسطول ليفاوض
الاميرال ورفع رجال الحصون المصرية العلم الابيض . فبعد مفاوضة قليلة
عاد طلبة باشا وابلغ الخديوي ان الاميرال يطلب احتلال ثلاث قلع والا
فهو يستأنف القتال في الساعة الثانية بعد الظهر . ومن غرائب التناقض

المضحك ان راغب باشا ذهب في بدء اطلاق المدافع على الثغر واخبر
الجناب الخديوي ان الحصون قاومت مقاومة شديدة وان اكثر سفن
الانكليز اصبحت في قعر البحر وبعد قليل حضر عرابي بين يدي الخديوي
فسأله عن حالة الحصون فاجاب انها لا تستطيع المقاومة وان الافضل بنا ان
نتساهل مع الاميرال الانكليزي . وبعد ان رفعت الحصون العلم الابيض
وكف الاسطول الانكليزي عن اطلاق القنابل علم الثأرون ان هذا
التسليم يتلوه احتلال الجنود الانكليزية فارسلوا في غلس اليوم الثاني
الفرسان المصرية الى احياء المدينة يدعون بها الوطنيين الى الخروج
ويأمرونهم بحرق ما بقي من المدينة . فاقبل الوطنيون عليها فهبوا مخازنها
وسلبوا بيوتها واضرعوا النيران في انحاءها حتى اصبحت منظرها مما تقشعر
له الابدان وتقذى به العيون فلم تكن ترى الا سالبا هاربا او منزلا خربا .
وكان مع الجناب الخديوي في سراي الرمل نحو خمسين شخصا بينهم
اسماعيل باشا وعثمان باشا الشركسيان والجنرال ستون وتيكران باشا
وزهراب بك « زهراب باشا » وزوبر باشا السوداني . وبينما كانوا جالسين
في السراي بعد ظهر اليوم الثاني واذا باربعمئة فارس وصلوا وأحاطوا
بالسراي فسئلوا عن الغاية قالوا اننا اتينا للمحافظة على سمو الخديوي
والصواب المجمع عليه انهم اتوا يريدون الايقاع بالحضرة الخديوية واحراق
بالسراي وقتل كل واحد يخرج منها . ومما يدل على صحة هذا القول ان
أحد البكباشية تخلف عن هؤلاء الفرسان لما دعاهم عرابي ومثل بين يدي
الخديوي واخبره بسوء نية رجال الثورة وأقسم لديه انه مستعد للموت
مع رجاله في سبيل الدفاع عن سموه والراجح ان عرابي لم يأمر أولئك

الفرسان بالرجوع عن سراي الخديوي الابد ان ارسل الاميرال
سيمور ثلاث دوارع من اسطوله لترسوا أمام السراي وتصور حياة
الحضرة الخديوية . وهذا الحادث كان من جملة البراهين التي دلت على
سوء مقاصد عرابي في اواخر عهد الثورة وعلى ترجيح رأي المتقدين
ان هذا الرجل كان في بدى الثورة حسن النية ثم اصبح خائناً فاسد
الطوية .

وبعد ظهر ١٣ يوليو رحلت جنود عرابي عن الاسكندرية وجاء
زهراب بك الى سراي الخديوي يخبره برحيلها وبان الاميرال سيمور يريد
انزال جنود بحرية الى رأس التين ويدعو الحضرة الخديوية الى بارجته فشكر
الخديوي واعتذر وافصح عن رغبته في التوجه الى سراي رأس التين .
وما وصل اليها حتى وجد الاميرال وبعض اركان حربه ينتظرونه في ساحتها
ثم ارسل الاميرال ثلثماية جندي من الانكيز ليحموا السراي وارسل
فرقا غيرها لتطوف بالمدافع في شوارع المدينة تسكيناً لخواطر العدد
القليل الذي كان باقياً فيها .

أما الخسائر التي نجمت عن ضرب القلع والثغر فقد بلغت ٦٠٠ من
الوطنيين وخمسة من الانكيز ما عدا الذين قتلوا في تلك الاثناء في طنطا
والحله الكبرى وسمنود وبعض الجهات الاخرى .

ولما رأى عرابي انه لم يبق قادراً على الدفاع في الاسكندرية فر هو
ورفاقه الى كفر الدوار وأخذوا يحصنون على نية الدفاع ثم دعا الخديوي
راغب باشا وامره ان يبلغ الاميرال سيمور ان كل ما يجريه عرابي مخالف
للاوامر الخديوية وان الخديوي لا يسأل عن شيء يأتيه عرابي . وكتب

الجناب الخديوي أيضاً الى عرابي يأمره بالكف عن التجهيز واعداد العدد الحربية لأن الانكليز مستعدون لتسليم الاسكندرية بعد استتباب الأمن وتوطيد أركان الراحة وأمره بان يأتي الى رأس التين ليفاوضه في الأمر فأبى عرابي ان يطيع مولاه بدعوى ان مقاومة الاسطول الانكليزي لم يكن الا باقرار مجلس النظار وبموافقة درويش باشا المعتمد العثماني وان النظار أو بعبارة أخرى الحكومة هي التي أعلنت الحرب . فاذا كان الاميرال يطلب الصلح فهو يميل اليه بشرط ان يحفظ شرف البلاد والحكومة وطلب ان يسلم الاميرال المدينة ويرحل ببوارجه الى جهة أخرى . ثم أبى ان يحضر الى الاسكندرية وكتب الى يعقوب سامي في القاهرة يطعن على الحضرة الخديوية ويتهمها ببيع الوطن للانكليز . وما انتهى كتاب عرابي الى يعقوب سامي حتى كتب يدعو الاعيان ورجال الدين الى ديوان الحربية « ١٧ يوليو سنة ١٨٨٢ » فمقد مجتمعا تحت رئاسة يعقوب سامي وكيل الداخلية قام في أثناءه جماعة من الخطباء المتطرفين اتهموا الخديوي بخيانة الوطن وقرروا ان عمله مخالف للشرع الشريف وان تستمر البلاد على الاستعداد الحربي . فلما علم الخديوي بما جرى أصدر أمراً بعزل عرابي قال فيه مانصه :

« ان سفرك الى كفر الدوار مصحوباً بالجند بدون ان تؤمر بالخروج منها وتعطيلك للخطوط الحديدية والبريد وأسلاك التلغرافات ومنعك المهاجرين في الاسكندرية من العودة لاطنانهم واستمرارك على اعداد التجهيزات الحربية وعدم قدومك الى الاسكندرية يوم استقدمتك اليها كل ذلك الجاني الى عزلك من وظيفتك فانت بمقتضى هذا الامر معزول

من الآن من نظارة الجهادية والبحرية » . ثم كتب الى الباب العالي يخبره بمصيان عرابي وخروجه عن الطاعة .

ولما انتهى الامر الخديوي بعزل عرابي الى العاصمة عقد مجتمع آخر في نظارة الداخلية تقرر فيه ابقاء عرابي في منصبه للمدافعة عن الوطن وان تنبذ الاوامر الخديوية لانها مخالفة للشرع وللمصلحة الوطنية ، وهذه صورة القرار الذي اصدره المجتمع بهذا الشأن :

« بعد تلاوة الاوامر الصادرة من الخديوي أولاً وآخراً وفيها الامر الصادر بعزل أحمد باشا عرابي وتلاوة منشورات عرابي باشا وبعد سماعنا ما عرضه وكيل الجهادية بصفة كونه رئيس المجلس المشكل لادارة اشغال الحكومة - وهو هل وجود الخديوي في الاسكندرية هو ونظارة تحت محافظة عساكر الانكاز يقتضي عدم تنفيذ أوامره أم لا ؟ واذا صدرت له أوامر من الخديوي هل يعمل بها أم لا ؟ رأينا ان وجود العساكر في الاسكندرية والمراكب الانكليزية في السواحل المصرية ووقوف عرابي باشا للمدافعة العدو يقتضي وجوب بقاء الباشا المشار اليه في نظارة الجهادية والبحرية مداوماً على قيادة العساكر ومتبعاً في أوامره المتعلقة بالمسكينة وعدم انفصاله من تلك الوظيفة ورأينا وجوب توقيف أوامر الخديوي وما يصدر من نظارة الموجودين معه في الاسكندرية كائنة ما كانت لاي من الجهات وعدم تنفيذها حيث ان الخديوي خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون المنيف ويلزم عرض قرارنا على الاعتاب العالية الشاهانية بواسطة وكيل النظار »

ولبت عرابي محضن في جهة كفر الدوار ويشيع في البلاد ان الخديوي

متفق مع الانكليز على بيعهم الوطن فيزداد المصريون هياجاً وانحيازاً الى حزب الثورة . وقد بلغت القوات التي كانت تحت امره عرابي في كفر الدوار اذ ذاك اربعة آلايات من المشاة وآلايا من الفرسان وآلايا من الطبجية وبطارية من مدافع الرش وعدد عديد من العربان . فلما رأى الانكليز اصرار عرابي اتخذوه حجة لارسال حملة تقاتله وتخدمه للخدوي فجمعوا أكثر حامياتهم في مالطا وقبرص وجبل طارق وأخذوا يرسلونها عن طريق السويس حتى بلغ مجموع القوات الانكليزية ١٤٠٠٠ من المشاة واربع فرق من الفرسان والاف جندي من الطبجية ونحو ست فصائل من المهندسين وتسعة آلاف جندي من الهنود .

وفي تلك الاثناء كانت انكلترا قد اقنعت الباب العالي بوجوب ارسال امر يعلن فيه عصيان عرابي فاصدر منشوراً بذلك وهذا نصه حرفياً :
« ان الدولة العلية السلطانية تعلن أن وكيلها الشرعي بمصر هو حضرة فخامتاه دوائلو محمد توفيق باشا . ثانياً : أن اعمال عرابي باشا جاءت مخالفة لارادة الدولة العلية ثم التمس من الجناب الخديوي العفو فمفا عنه ونال ايضاً من الحضرة السلطانية العفو العام . ثالثاً : ان الشرف الذي ناله أخيراً من الحضرة العلية السلطانية انما كان من تصريحه بالطاعة لأوامر مولانا السلطان المعظم الخليفة الاعظم . رابعاً : قد تحقق الآن رسمياً أن عرابي باشا رجع الى ذلته السابقة واستبد برئاسة المساكر المصرية بدون حق فيكون قد عرض نفسه لمسؤولية عظيمة لا سيما وانه تهدد اساطيل دولة خليفة للدولة العلية السلطانية . خامساً : بناء على ما تقدم يعد عرابي باشا واعوانه عصاة ليسوا على طاعة الدولة العلية السلطانية . سادساً : يتعين

على سكان الاقطار المصرية حالة كونهم رعية مولانا وسيدنا الخليفة الاعظم ان يطيعوا أوامر الحديوي المعظم الذي هو في مصر وكيل الخليفة وكل من خالف هذه الاوامر يعرض نفسه لمسؤولية عظيمة . سابعاً . معاملة عرابي باشا وحركانه واطواره مع حضرات السادات الاشراف هي مخالفة للشريعة الاسلامية الغراء ومضادة لها بالكلية . »

وفي اواسط اغسطس وصل الجنرال ولسلي الى الاسكندرية واستلم قيادة الجنود الانكليزية وكانت حينئذ نحو خمسة وعشرين الفاً وارسل الانكليز فرقاً من جيوشهم عن طريق الاسماعيلية في ٢٣ اغسطس لتدخل في مصر فقابلهم العرابيون في معارك عديدة نذكر اهمها :

معركة القصاصين ومعركة التل الكبير

معركة القصاصين - هجم العرابيون على مرا كز الانكليز في القصاصين بقصد الاستيلاء على سدود التربة التي كانت في حوزة فرقة من الجيش الانكليزي . فاستمر القتال بين العرابيين والانكليز حتى هجوم الليل فلجأ حينئذ العرابيون الى الفرار تاركين على الحضيض قتلاهم مخرجين بدماهم بعد ان قاسوا من الالهوال اشدها وكابدوا من الخسائر اجسامها كما ذكر ذلك الجنرال غراهم في تقريره بعد انفضاض القتال . قال :

« بينما كان جيشي مستقراً عند سد التربة في القصاصين اذ ظهر العدو

في الصباح وكان يروم الكفاح . ففي اوان الظهر أطلق العصاة علينا ناراَ حامية شديدة من مدافعهم فلم يلحق بنا اقل ضرر وفي الساعة الثالثة بعد الظهر أمرت فرساني بالرجوع الى مرا كزهم فعادت فرقة الخيالة الى المحسمة وفي الساعة الرابعة تقدمت فرقة المشاة الاعداء نحونا وحاولت التغلب على

ميمنة جيشي واكراهه . فعند ذلك أمرت فرقة الخيالة وفرقة المشاة بالتقدم نحو المحسمة وفي الوقت ذاته أشرت الى فرقة مشاة البحرية بالتقدم والسير على طول خط التربة الجنوبي قصد الوقوع بالاعداء عن جوانبهم فآثم الكولونل تيرون هذه الحركات الحربية بتمام المهارة وكان رجاله يرمون العصاة بنار لا تخطئ الرمي الا فيما ندر . وفي الساعة الخامسة أمرت الجنرال لاو بالحمل على ميسرة العدو بما لدينا من الخيالة فعمل . وفي الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والاربعين أمرت الجيش بان يزحف على مواقع العصاة زحفاً عمومياً ثم وصلت اليها فرقة المشاة البحرية من المحسمة وتقدمت معنا مسافة فرسخين أو ثلاثة فلما رأنا العدو على هذا الانتظام واتخاذ أساليب الضيق عليه زحف الى الوري وفي الساعة الثامنة اتصل بي الخبر بفوز فرقة الخيالة وبعد ذلك بثلاثة أرباع الساعة عدت الى معسكري ناعم البال وكان رجالي تحت نيران العصاة في ثبات تام وقد ظهر لي ان قوة الاعداء كانت مؤلفة في هذه الواقعة من ألف خيال وثلاثمائة ألف من المشاة

معركة التل الكبير — كان في ذاك التل نحو ثلاثين ألف مقاتل وسبعة وسبعين مدفعاً . فزحفت الجنود الانكليزية اليهم بقيادة الجنرال واسلي وكان عددها نحو ثلاثة عشر ألفاً ومعها ستين مدفعاً . واتفق ان جريدة الجوائب التي كان يطبعها أحمد فارس في الاستانة نشرت منشور جلاله السلطان القاضي باعتبار عرابي عاصياً . فأخذ الانكليز نسخاً منه وأرسلوه مع جواسيسهم الى العراقيين فوزعوه على الضباط وكبار الجيش فما اطلعوا عليه حتى يتسوا من الفوز لان عرابي كان يوههم كذبا ونفاقا انهم يحاربون صونا لسلطة الحضرة السلطانية والمصلحة الوطنية معاً . ولما

علم عرابي بتوزيع المنشور جمع الضباط وشاورهم في الامر وحتم كذبا ورياء على مواصلة الدفاع وأخبر قومه ان العدو لا يخرج ليلا من معسكره وأمر جنوده ان تستريح . على ان الجنود الانكليزية كانت تنوي عكس ذلك فأخضبت تجسده منذ أوائل الليل وفي طلعتها جماعة من الضباط المصريين المخلصين للحضرة الخديوية وعدد غير قليل من العربان يهدونهم الطريق ويدلونهم على المواقع . وكان الامير الاني علي بك يوسف قائد المستطلعين العربيين عالما بذلك كله ففتح طريقا للجنود الانكليزية فمرت بين المساكن وأطلقت نيرانها على الجنادق والاستحكامات وقتكت بالجنود العربية فألقت أسلحتها وفرت لا تلوي على أحد . وكان عرابي في مقدمة الفارين على جواد كريم وقد حطول بعض فرسان الانكليزان يدركوه ولبكهم أخفقوا سعيًا فتمكن عرابي من الوصول الى محطة ابي حماد ومنها ركب القطر وأمر السائق بالمسير فتوقف قهزاع عليه بالسيف نخاف وسار حتى وصل الى القاهرة في يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢

وقد كتب الجنرال واسلي تليفرافا الى الاسكندرية عن تلك الموقعة يقول فيه :

« في ليلة أمس أمرت جيشي بالاستقرار في القصاصين تحت الخيام فاستقر الى الساعة الواحدة والدقيقة عشرين بعد منتصف الليل مستعداً للمسير وحينئذ رجعت الى التل الكبير بقوة ١١٠٠٠ من المشاة المتسلحين بالحراب والنفين من الفرسان حاملي السيوف وستين مدفعاً على عزم ان نهجم على التل الكبير عند الفجر . وكان عرابي ضارباً في ذلك الموقع الحصين بقوة عشرين الف مقاتل من المشاة و٢٥٠٠ من الفرسان و٦٠٠٠

من اعرابان وسبعة وسبعين مدفعا . فسرت ليلا فقطعت مسافة ستة اميال
كانت بيني وبين العصاة من غير ان التى مزعجا وكان مع فرسانى في ميمنة
الجيش بطاريتان والميسرة فرسان بأمره الجنرال غراهم ووراءه فرسان
بأمره نجل الملكة وكان عن يسار الخيالة سبع بطاريات واثنان واربعون
مدفعا وكان فرسان الميمنة مأمورين بقطع خط الرجعة على العصاة عند
طلوع النهار . وكان هذا الترتيب مبنيا على نية الهجوم مرة واحدة على
اتل الكبير وكان كذلك . فاننا اندفعنا عليه بثبات وبأس وقد امتاز في
البسالة الاي الملكة الارلندي وعلى الخصوص على الكيفية التي استولى
بها على مهمات العصاة . وقد استولينا على عدة قطارات وكميات وافرة من
المؤن والمهمات الحربية اما المدافع التي اغتصمناها فلا اعلم عددها الى الآن
ولكنها كثيرة »

« وقد رأينا العصاة منهزمين الوفا الوفا ساعة هجوم الفرسان عليهم .
فانهم القوا اسلحتهم وشمروا عن ساق الفرار بعد ان انكبوا بخسائر جسيمة
جدا . وجرح منا الجنرال ولسن جرحا خفيفا والكولونل ونشرسون
جرحا بليغا . وأصيب الماجور كولفل واندرو ديروس وفيل وقتل القائمقام
ادوار واصيب الطبيب كايف برصاصة جرحته جرحا خفيفا وقتل السرجان
هولس وجرح اربعة . غير هؤلاء من الضباط . اما عرابي ففر الى الزقازيق
على جواد سريع وجرح راشد باشا في رجله وعلي باشا فمي في ذراعه . »
ولما وصل عرابي الى القاهرة عقد مجلسا من كبار الجندية واخبرهم
بما حل برجاله فتباينت الآراء فيما اذا كان من الواجب مواصلة الدفاع أو
التسليم . فلما رأى البرنس ابراهيم باشا ابن عم الجناب العالي تضارب اقوالهم

نهض فيهم خطيباً يحثهم على مواصلة الدفاع فوافقوه الحاضرون ولكن موافقتهم كانت ظاهرية لانهم كانوا موقنين ان النجاح لا يتم لهم والحظ لا يساعدهم . ولما ذهب عرابي وبعض المهندسين الى العباسية للنظر في التحصين والدفاع عارضه بعض الضباط قائلاً له : « انك بجهلك وسوء طويتك قد احرقت الاسكندرية وتريد ان تحرق مصر فاذا لم يكن لك فيها ما يهتمك فاعلم ان لنا فيها نساء واطفالا واملاً كلاً لا نسلم بضياها تنفيذاً لاغراضك الشخصية الا تدري انك تعرض مصر للخطر بانشاء الاستحكامات وتجعل منازلها عرضة لكرات المدافع فنحن لا نوافقك على ذلك واني أقول لك بالاصالة عن نفسي وبالنيابة عن جميع الضباط الحاضرين فلا ترج منا مساعدة وقد كفى بما جرى » . وكان اكثر الضباط الآخرين موافقين لرأيه وحيثئذ برح عرابي العباسية واخبر أصحابه بما جرى . وبعد المفاوضة الطويلة قرت آراؤهم على طلب الخضوع والعفو من الجنب العالي فارسلوا عريضتين . فابى الجنب الحديوي ان يقبلهما وامر بسجن علي باشا المرؤوب الذي اتاه بالعريضة الاولى واراد ان يقبض على عبد الله نديم الذي جاءه بالعريضة الثانية ولكنه تمكن من الهرب وبقي مختبئاً حيناً ثم سافر بعد سنوات الى الاستانة العلية حيث توفي .

وكان للانكاز جواسيس في نفس القاهرة فاخبرهم واحد منهم بالخطط عزائم العرابيين فزحفوا بعد استيلائهم على التل الكبير وأخذوا يستولون على المدن التي يمرون بها بدون أن يجدوا مقاومة تذكر حتى اذا وصلوا القاهرة نزلوا في سفح المقطم « يوم ١٤ سبتمبر » وفي اليوم التالي دخلوا المدينة بلا ضرب ولا حرب ونزلوا في قصر النيل والمقطم والعباسية والقلعة

وكان في جملة الضباط الدوق دي كونوت شقيق جلالة الملك أدوارد. وكان في مقدمة ما فعلوه انهم قبضوا على عرابي ومحمود باشا سامي وبعض الزعماء وأودعهم السجن . وبعدئذ انصرفت الافكار كلها الى تسكين الخواطر ومحاكمة العرابيين وعزل المديرين الذين لم يصدقوا القول والعمل للحضرة الخديوية . وأمر الخديوي بتعيين لجنة لتحقيق السرقة والقتل والحرق في القاهرة وبتعيين لجنة أخرى في طنطا وصدرت الاوامر بارسال من تقع عليهم الشبهات في المديريات . وفي ٢٥ سبتمبر حضر الجنب العالي الى القاهرة ومعه شريف باشا وسائر النظار والدوق دي كونوت والجنرال واسلي والمستر مالت قنصل انكلترا . فأقيمت الزينات واطمأنت القلوب لقطع دابر العصاة وارجاع الأمن الى البلاد . ثم أمر الخديوي بتأليف اللجان لمحاكمة الزعماء العرابيين فتعينت هذه اللجن « وكانت محاكمة عرابي ورفاقه في اللجنة التي تحت رئاسة اسماعيل باشا أيوب في مصر » وأمل حل عقد الجيش المصري وتجديد تأليفه والاكتفاء بمحاكمة الضباط دون سواهم . فحكم على كثير منهم بالقتل . فأمر بتعديل الاحكام واستقرت الآراء على نفي احمد عرابي وطلبة عصية وعبد المال حلمي ومحمود سامي وعلي فهمي ومحمود فهمي ويعقوب سامي وذييل الحكم بأن كل واحد منهم يعود بغير العفو يقتل . ثم أرسلوا الى جزيرة سيلان .

وهذه هي صورة التلغرافات التي أرسلها عرابي أبان الثورة الى الاستانة العلية يطعن بها على الحضرة الخديوية :

صورة تلغراف في غرة رمضان سنة ٩٩

« في يوم الثلاثاء ٢٥ شعبان سنة ٩٩ ابتدأت الانكليز بالضرب بمدافع

الدونمانمة على اسكندرية واستحكاماتها والضرب تسبب عن طلبات من
الاميرال الانكليزي وبلغت الى حضرة الخديوي وهو عرضها على مجلس
النظار الذي عقد تحت رياسته بحضور دولتو درويش باشا مندوب
الحضرة السلطانية وكثير من ذوات البلاد ولما تحققت عند جميعهم ان
الطلبات مضرّة بالحكومة الخديوية ومخلة بشأن الدولة العلية قرّ رأيهم على
معارضة طلب الاميرال ولو أدى ذلك للحرب وبناء على ذلك قرر المجلس
المذكور بلزوم المدافعة وان لا تطلق المدافع من جهاتنا الا بعد اطلاق
خمس مدافع من السفن الانكليزية وحين ابتدأت السفن بالضرب على
مدينة الاسكندرية لم تقابلها الطواحي الا بعد عشرين طلقة حالة كونها على
غير استعداد لاستمرار الاوامر وعدم الاستعداد فهذه الاسباب تعتبر هذه
المحاربة واجبة بوجه الحق والشرع وحيث انها صادرة من الانكليز
ظلماً وعدواناً وان العسكرية المصرية الشاهانية ثبتت غاية الثبات في مراكزها
وبذلت غاية جهدها في مدة الحرب التي استمرت نحو عشر ساعات ونصف
الى ان تخربت الاستحكامات ومدينة الاسكندرية هدماً وحرقاً من مقذوفات
السفن ذات المواد الاتهابية ثم تأخر الجيش خارج المدينة في موقع يصلح
للقتال برآ وفي حال القيام من المدينة دخل اليها الخديوي بحرمه وبرفقته
دولتو درويش باشا وانزل حرمه في البحر وأظهر انخيازه للانكليز وترتب
الحرس عليه وعلى القره قولات من عساكر الانكليز واتخذ المصريون
والجيش الشاهاني اعداء له وأرسل رساله الى المهاجرين ينادونهم بالصالح
ويحثونهم على العود الى المدينة وبعد ان دخل بعضهم حرض عليهم
عساكر الانكليز يقتلون ويبطشون بهم وبالعساكر المصرية الشاهانية

الذين كانوا خفراء عليه ثم صدرت أوامره الى المديريات بحصول الصلح وترك جمع المساكر والتجهيزات الحربية فكان أمره كامر بايتونس سواء بسواء وقد تحقق ما كنا عرضناه على الحضرة الفخيمة السلطانية فترجو عرض ذلك على حضرة أمير المؤمنين نصره الله

صورة تلعراف تاريخ ٣ رمضان سنة ١٢٩٩

أشكو بثي وحزني الى الله وارفع لسدة أمير المؤمنين ما حل ببلادنا من تواطئ الخديوي مع الانكليز وميل دولتلو درويش باشا كل الميل لتعزيد الخديوي حتى بعد تحقيق انخيازه الى الانكليز ومرافقته له حين توجه اليهم بعد خلو مدينة الاسكندرية من المساكر مع انه كان الواجب على دولته ذمة وديانة ان ينصح للخديوي بان يتوجه معه الى العاصمة مقر الحكومة فيكون خلف الجيش الآن يترك جيش الاسلام الشهباني وينحاز الى جيش العدو المحارب. فما ذكر يتضح جلياً ان العدوان الذي حصل من الانكليز ما كان الا باتحادهما معهم ولذلك صدر اعلان من الاميرال الانكليزي مقتضاه ان الخديوي مفوض له ادارة الاسكندرية مؤقتاً فنؤمل عرض ذلك الى اعتبار الحضرة الملوكانية أيدها الله

صورة تلعراف تاريخ ٨ رمضان سنة ١٢٩٩

اعرض للسدة العلية السلطانية ان الشعب المصري الشاهاني لما رأى اتحاد توفيق باشا مع دولة الانكليز على وقوع الفرق بيننا وبين متبوعنا مولانا أمير المؤمنين لشق عصا الاسلام معاذ الله وتحقق له ذلك من الحرب التي اثارها علينا الانكليز بغتة اجتمعت كلمة اهل البلاد على حفظها والدفاع عنها وتسابقوا للنظام في سلك الجهادية حتى انتظم عندنا

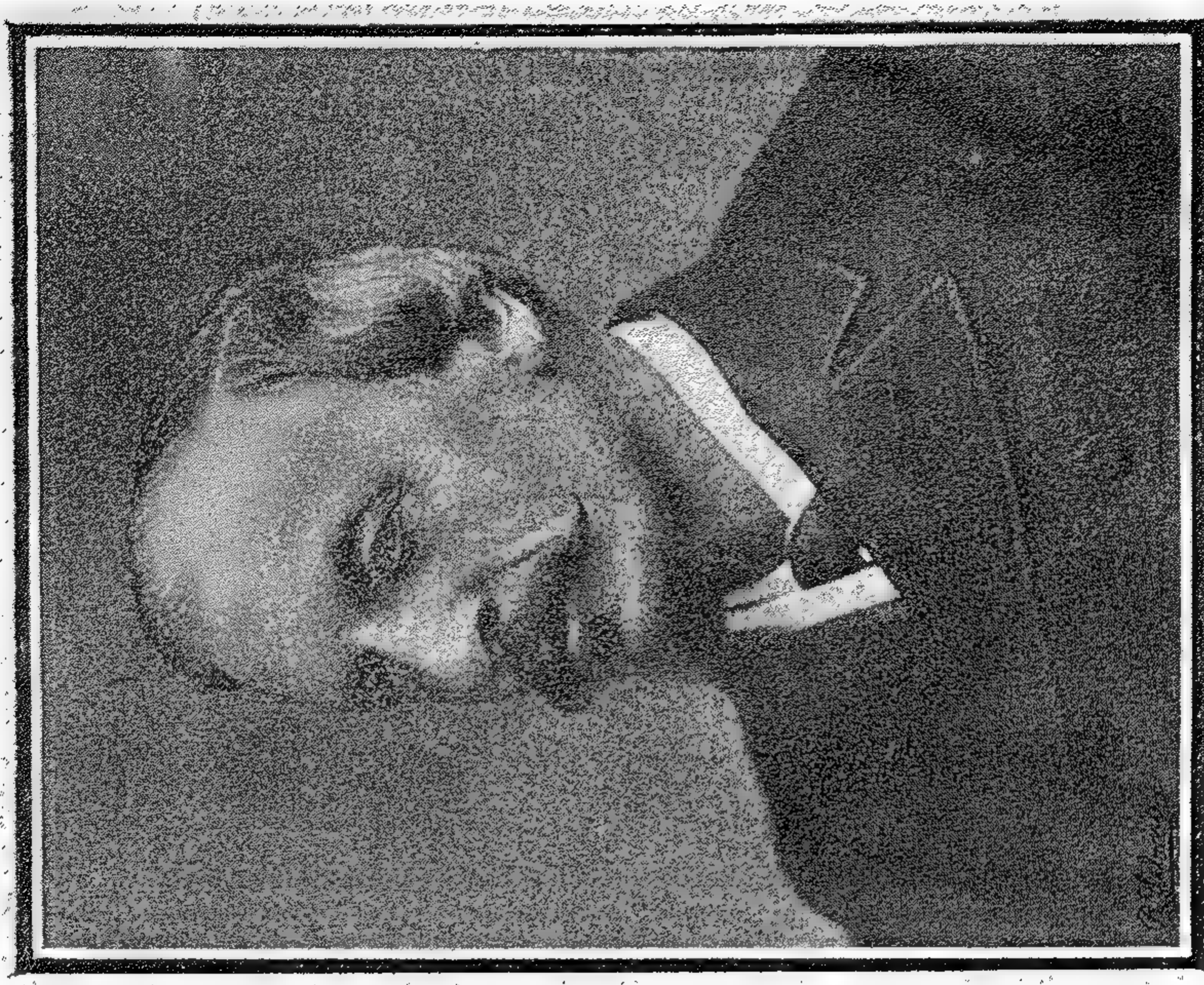
جيش عظيم جرار وكذلك تجمع من قبائل العربان كل شاي السلاح
وقد رتبنا العساكر والعربان في النقط المهمة وأصبحت قوتنا البرية عظيمة
مع اعداد الذخيرة والمأونة لهذا الجيش الشهاني وفي كل وقت تنطلق
الالسنه بالدعاء لامير المؤمنين وتأيد شوكته والشعب باجمعه واثق بان
العظمة الشهانية تحل مشاكه التي جلبها عليه توفيق باشا اما المدافعة
عن البلاد واهلها والحقول السلطانية فهي من الواجب علينا وفي كل حال
الامر لمن له الامر افندم .

.....

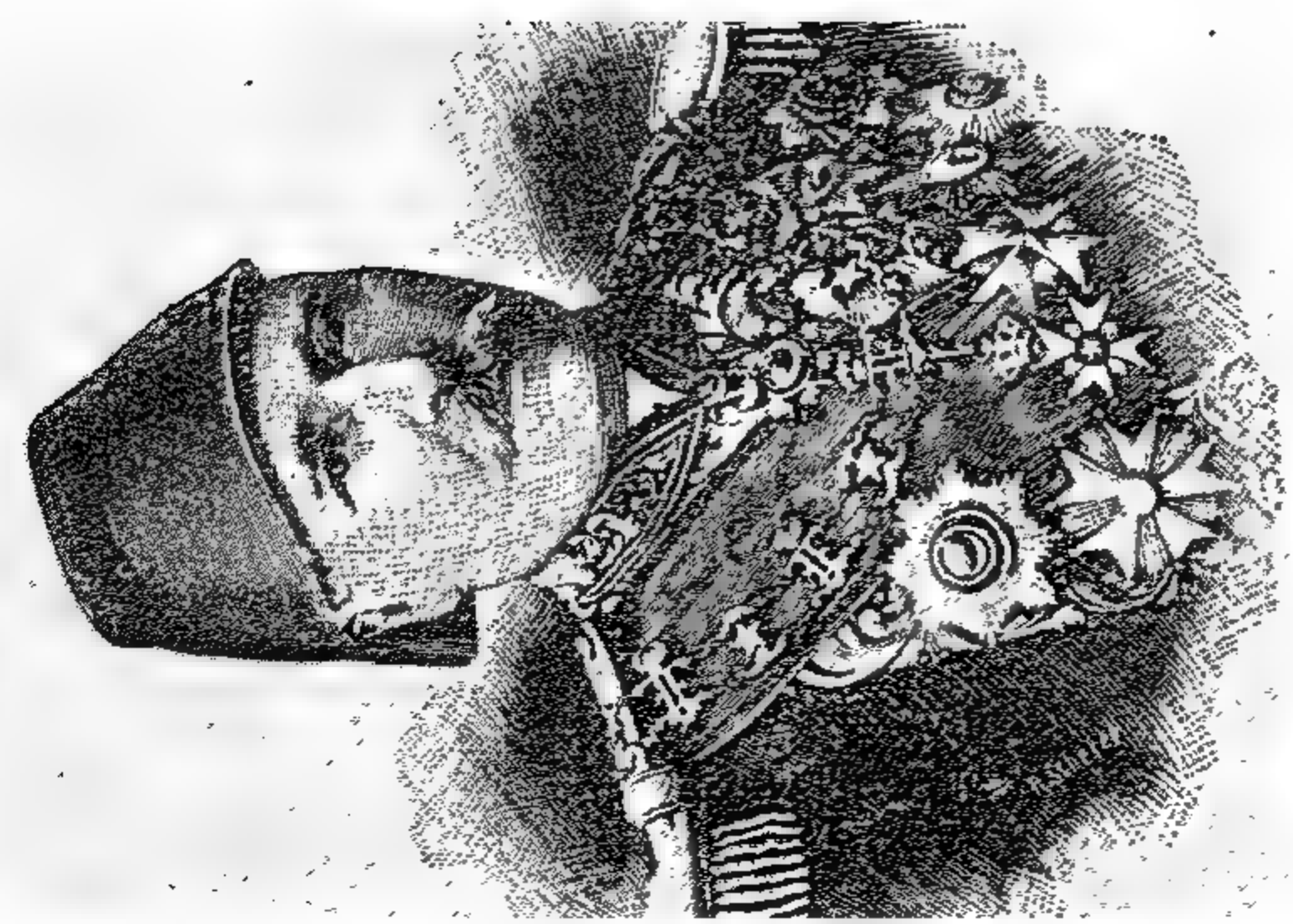
وبعد استتاب الامن قدم اللورد دوفرين فدرس الاحوال المصرية
ووضع تقريره المشهور وأرسله الى لندرا في ٦ فبراير سنة ١٨٨٣ وقد بحث
فيه مليا في حالة السياسة والمالية والقضاء ودين الفلاح . ثم ارتأى الغاء المراقبة
الفرنسوية الانكليزية فاستاءت فرنسا ولكن أحجامها عن مشاركة انكثرا
في احتلال مصر جعل حجتها ضعيفة في المقاومة ثم عين السير أوكلاند كوفن
بصفة مستشار حالي يحق له أن يحضر جلسات مجلس النظار .

ومنذ ذاك الحين أخذ الانكليز يصرحون في الظاهر انهم لا يريدون
البقاء في مصر بل يرغبون في تأييد سلطة الجناب العالي . الا انهم أخذوا
يفعلون كل ما يؤيد سلطتهم ويمحوا السلطة المصرية . وشعر دولة الوزير
الخطير رياض باشا انهم يميلون الى التساهل مع العرايين فقدم استقالته من
نظارة الداخلية وكان دولته أول من أراد اعدام عرابي لكن السياسة
الانكليزية حالت دون مرامه . فكان لعمله وقع عظيم ولهجت به الالسن
والاقلام واتخذ دليلا على انفته وصدقه في خدمة البلاد . وفي أول مايو

الماركيز دوفرين



شريف باشا



سنة ١٨٨٣ صدر الامر الخديوي بناء على رأي اللورد دوفرين بتأليف مجالس المديرية ومن حقوقها أن تضع رسوماً جديدة بعد موافقة الحكومة .
وبتأليف مجلس شورى القوانين ومن حقوقه النظر في كل قانون أو لائحة غير أنه لا يستطيع أن يجبر الحكومة في شيء . وبتأليف الجمعية العمومية ومن حقوقها النظر في الضرائب الجديدة ورسوم العقارات والمنقولات والعوائد الشخصية . وبعد حين قليل تمكن الانكليز من المالية والحربية والقضاء والبوليس ولبثوا يتدرجون حتى أصبح حكمهم مطلقاً . واستصعدوا العفو الخديوي عن عرابي في العام الماضي وعن محمود سامي قبله بعد أن مات بعض الزعماء المنفيين في جزيرة سيلان . وليس لمجلس الشورى ولا للجمعية العمومية ولا لمجالس المديرية أن يفعلوا شيئاً الا بعد موافقة الانكليز وليس في وسع الجندي المصري الآن أن يستل سيفاً أو يغمده الا باذن رئيسه الانكليزي .
وكما دقق المرء في حوادث الثورة العرابية واستطلع فيها آراء العارفين ازداد ترجيحاً لثلاثة أمور . الاول ان الانكليز كان لهم يد في الثورة العرابية وانهم استمالوا عرابي وأصحابه ان لم يكن في أول الثورة ففي أواخرها . والثاني ان الذهب كان له دور مثل دور المدافع . والثالث ان فرنسا أخطأت في عدم مشاركتها للانكليز في الاحتلال لأن احتلال دولتين يرجى معه الجلاء أكثر مما يرجى بعد احتلال دولة واحدة مثل انكلترا . أما عود الانكليز بالجلاء فقد كانت كثيرة بعد الثورة العرابية والله أعلم متى تتحقق ...

...

وبينما كان عرابي وأصحابه يلغمون الصدر بلغوم الاحقاد والبغضاء في وادي النيل (سنة ١٨٨١) استعداداً لبلوغ غايتهم . كان رجل نوبي يدعى

أحمد محمد بن عبد الله يدعي انه المهدي ويسمى لشق عصا الطاعة على الحكومة المصرية في السودان ويجمع المديرين والاتباع فالتف حوله عدد كبير من السودانيين . ولما أبى ان يحضر الى الخرطوم عملاً بأمر رؤوف باشا الذي كان وقتئذ حكامدار السودان أرسل لمقاتلته ٣٠٠ من رجاله فلم ينالوا منه شيئاً بل رجعوا خاسرين فازداد عدد أنصاره حتى خشي استفحال أمره فأرسل سعيد باشا مدير كوردفان جيشاً كبيراً الى جبل الغور الواقع شمالي فشوده فلم تفز الحكومة السودانية منه بشيء ثم أرسلت راشد بك فقتله المهدي وشتت رجاله وغنم مؤنه وذخائره . وما كانت أوائل سنة ١٨٨٢ أي سنة الثورة العرابية حتى عظم شأن المهدي في السودان . وبعد حين جمع ستين ألفاً وحاصر العبيد حيث كان نحو ستة آلاف جندي مصري فقط . ثم هاجمها دفعتين فصدمته الجنود المصرية التي كانت مسلحة باثني عشر مدفعاً ولبث المهدي محاصراً للعبيد الى أوائل سنة ١٨٨٣ فاستولى اليأس على حاميتها واضطرها ضيق الحال الى التسليم فتم الامر بتسليمها للمهدي في كوردفان كلها . وكانت الحوادث المتقدمة الذكر أكبر مساعد له على زيادة اتباعه وأنصاره .

ولما تفاقمت الحوادث السودانية أرسلت الحكومة المصرية في أول فبراير من سنة ١٨٨٣ حملة مؤلفة من ١١ ألف مقاتل بقيادة هيكل باشا لانقاذ العبيد لان خبر تسليمها لم يكن قد ورد على مصر فوصلت الحملة أولاً الى الخرطوم ثم زحفت الى جهة العبيد . ولكن الأعداء كانوا قد نصبوا لها مكيدة في الصحراء فهلكت مع قائدها ثم توالى فشل جنود الحكومة في جهات أخرى .



(محمد احمد التبردي)



عبد الله التبردي

ولم يرد خبر هلاك هيكس باشا وحملته الا في ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٨٤
وكانت وزارة شريف باشا قد اتفقت مع الحكومة المصرية قبل ورود
هذا الخبر على ان ينقص عدد جيش الاحتلال الى ثلاثة آلاف رجل وان
ينقل من القاهرة الى الاسكندرية وبور سعيد حيث يبقى الى وقت الجلاء.
وبعد ذلك بتسعة أيام خطب اللورد دربي في قصر غلد هول فاعرب عن
أمله بان جميع الجنود الانكليزية ترح الديار المصرية في أوائل سنة ١٨٨٥
الا انه بعد اباداة حملة هيكس باشا طلبت الحكومة المصرية بناء على مشورة
بعض كبار الانكليز أن ترسل انكلترا جنوداً انكليزية لمساعدة الجنود
المصرية وتأييد السلطة الخديوية في الخرطوم فلم تجب انكلترا بشي من هذا
الوجه بل أصرت على وجوب ترك السودان وكان أول المشيرين به السير
افلن بارنج . ولم تتبع انكلترا هذه السياسة الا رغبة في توطيد حقوقها
باهراق دم ابنائها في سبيل خدمة مصر اذ لا يخفى ان بقاء السودان متروكاً
يجعل مصر في حاجة الى انكلترا من جهة ويوطد لانكلترا حق دم ابنائها
من جهة أخرى . وهي سياسة بالغة منتهى البراعة ولكنها بالغة منتهى
الطمع والشجع في وقت واحد . ولما رأى عقلاء المصريين اصرار انكلترا
على اخلاء السودان عظم الامر عليهم وأبى شريف باشا رئيس الوزارة ان
يرضى به . ولقد كان الاستياء شديداً الى حد ان السير افلن بارنج أشار
بزيادة عدد جيش الاحتلال بعد انقاصه خوفاً من الهيجان . وفي تلك
الثناء ارتأى المغفور له توفيق باشا ووزرائه أن يطلبوا ارسال جنود
عثمانية لتأييد السلطة الخديوية في السودان . وقيل انهم لم يروا هذا الرأي
الا رغبة في تخويف انكلترا من إحباط سياستها فاجابت انكلترا بانها

لا ترى مانعاً في ارسال الجنود العثمانية الى السودان على شرط ان تتحمل الدولة العملية نفقات حملتها . فحينئذ عدل الخديوي ووزراؤه عن هذا الرأي لعلهم ان الحكومة العثمانية لا ترضى بتحمل النفقات وربما لم تكن ترضى أيضاً بارسال الحملة ولو جمعت النفقات على حساب غيرها اذ لو كان من رغبها ان ترسل جنوداً لا أرسلتها أيام الثورة العراقية . ولكن شريف باشا بقي مصراً على رفضه اخلاء السودان متمسكاً بقوله المشهور « اننا اذا تركنا السودان فهو لا يتركنا » . وفي تلك الاثناء ورد تلغراف من لندرا مفاده ان كل وزير لا يتبع نصيحة الحكومة الانكليزية مادامت جنودها في البلاد المصرية يجب عزله واستبداله بوزير آخر لا يعارض ولا يعاكس فيما يريد كبار المحتلين . وقد كان السير افلن بارنج صاحب هذا الرأي . ولما استقال شريف باشا من أجل السودان دعا الخديوي رياض باشا وعرض عليه ان يكون رئيساً للوزارة فأبى . وفي تلك الاثناء أرسلت وزارة انكلترا تقول الى الخديوي انه اذا لم تؤلف وزارة جديدة في خلال أربع وعشرين ساعة استلم السير افلن بارنج زمام الوزارة بنفسه . فحينئذ حار الخديوي في أمره ودعا اليه نوبار وفاوضه في الامر فرفض نوبار أولاً أن يقبل رئاسة الوزارة ولكنه عا د فرضي بها لعدة أسباب أهمها انه لم يكن يرغب في انتقال زمام الوزارة الى الانكليز بل كان يرى انه من العبث وسوء السياسة أن يقاوم المصريون دولة احتلت بلادهم حربياً بعد أن قهرت الثائرين ثم انه كان يؤمل أن يبذل كل الجهد في اخلاء السودان تباعاً على ما يوافق المصلحة المصرية أكثر مما لو كان اخلاؤه والوزارة انكليزية محضة . وزد على كل ما تقدم أن جميع

غوردون باشا



هيكتور باشا



الدول كانت معرضة في ذلك الوقت عن مصر لامتد لها يداً ولا
تعصدها بمساعدة

ولنعد الآن الى تمة حوادث السودان فيرى القاري من شدة تفاقمها
عذراً آخر لنوبار الذي لم تكن المالية المصرية تساعد في ذلك الحين على
تحمل النفقات العظيمة كما أن السياسة كانت تماكس كل راغب في ابقاء الجنود
المصرية في السودان . وزد على ذلك كله ان الفشل كان متوالياً على الجنود
المصرية في كل جهة من السودان . فثمان دقته أحد قواد المهدي كان يحاصر
توفيق بك محافظ سواكن بعدد عظيم من الاعداء مع ان توفيق لم يكن
لديه في سنكات سوى ستين رجلاً ولكنه أظهر من البأس والحزم ما يخلده
التاريخ وبقي يحاول ويحاول حتى تمكن من التحصين فأبى أن يسلم لثمان
الذي تهدده بالقتل ان لم يقدم الطاعة . على أن قائد المهدي تمكن بكثرة
رجاله من مهاجمة حصن توفيق بك وقتل بعض رجاله ولكنه لم يفز به . ثم
حاصر الاعداء توكار وتقدموا الى سواكن فارتدوا عنها خائسين . وفي أواخر
سنة ١٨٨٣ أرسلت الحكومة حملة باكر باشا لتنقذ الحاميات ثم ترحف الى
بربر لاعادة المواصلات بينها وبين سواكن . فسار باكر باشا عن طريق
مصوع وحدثت معارك شديدة بينه وبين الاعداء اسفرت عن استيلاء
هؤلاء على سنكات وتوکار وعن قتل توفيق بك . ثم اضطر باكر باشا
لارجوع الى سواكن وبعد حين رجع الى القاهرة وأرسلت انكلترا
الاميرال هيوت بدلا منه الى سواكن فحينئذ حدثت الازمة الوزارية التي
تقدم شرحها . وفي أوائل سنة ١٨٨٤ أرسلت الحكومة الانكليزية
غوردون باشا أحد رجالها المشهورين لينظر في حالة السودان وسلامة

الجنود المصرية بعد ان تقرر اخلاء البلاد الداخلية السودانية . فسار غوردون الى السودان ليرى أفضل الطرق لانتقاذ الحاميات مع ابقاء سواحل البحر الاحمر وكان من العارفين بالامور السودانية . وفي اليوم الثاني لوصوله القاهرة أصدر الخديوي أمراً عالياً بتوليته جميع الاقطار السودانية . ولما وصل غوردون الى بربر قال للاهالي ان تجارة الرقيق مباحة وان السودان اصبح بلاداً مستقلة عن مصر وان المهدي أقيم سلطاناً على كوردفان . ثم سار الى الخرطوم فلتقاه أهلها بالترحاب فأخذ يستميلهم بأساليب اللين والكلام الموافق لآخلاقهم وأميلهم . ولكنهم مالبثوا ان نزعوا الى النورة فأوجس غوردون خيفة من تعاظم شوكة المهدي وكتب الى الحكومة الانكليزية ينصح لها بوجوب قهره واخضاعه مخافة ان يزداد أمره استفحالاً فيزحف على حدود مصر . ثم أشار بترك سواكن ومصوئع وأخذ من جهة أخرى يسالم السودانيين ريثما ترد عليه النجيدات الكافية . وكان قد كتب الى المهدي انه أمر بتعيينه سلطاناً على كوردفان فاجابه المهدي ساخطاً رافضاً هذه الهبة وعد كتابة غوردون شيئاً وعاراً عليه وأخذ يرسل رجاله في السفن حتى حاصر الخرطوم وأصبح حصارها تاماً في أواخر مارس سنة ١٨٨٤ فازداد الحاح غوردون على الحكومة الانكليزية بوجوب ارسال النجيدات وكتب الى السير افان بارنج بمصر والى أصدقائه في انكراة وقيل انه كتب الى السير افان مايلي : « علمت انك لا تريد ان تتجبدنا فاذا لم ترد النجيدات كنت حراً ان أفعل ما تقتضيه الاحوال فاذا تمكنت من المقاومة كان ذلك خيراً والا فاني أرجع الى خط الاستواء (لاعتقاده انها أفضل طريق للنجاة) وحينئذ يبقى العار على من يهمل حاميات سنار وكسله

ودنقله وبربر . واني اعلم علم اليقين ان الحكومة الانكليزية ستضطر الى محاربة المهدي في أصعب الاحوال اذا أرادت حفظ الامن في الديار المصرية . فلما رأى السير افلن بارنج الحاح غوردون كتب الى انكرا وقر رأي الحكومة الانكليزية على ارسال حملة دعمها الحملة النيلية بقيادة اللورد ولسلي (قائد حملة سنة ١٨٨٢) وكانت مؤلفة من سبعة آلاف رجل . وقبل ان سارت الحملة ذهب الماجور كتشنر (اللورد كتشنر) في مقدمتها ليستطلع الاحوال فكانت جميع الاخبار تدل على سوء الحال . وفي ٤ نوفمبر من السنة نفسها كانت الحملة قد برحت دنقله وفي أثناء زحفها تلقى اللورد ولسلي رسالة من غوردون قال له فيها اني لا أستطيع المقاومة في الخرطوم أكثر من أربعين يوماً . وبينما كان الجنرال ولسلي في كورتى ورد عليه خبر سقوط الخرطوم وقتل غوردون وعدد كبير من الاوربيين فارسل تلغرافاً الى حكومته يخبرها فيه بما جرى فأمرته بالرجوع . فاخبر الحملتين اللتين أرسلتا الى المتمة وأبو حمد وذلك بعد ان قتل الجنرال ستيوارت والجنرال ارل وعدد غير قليل من الضباط والجنود الانكليزية . وكانت الحكومة الانكليزية قد أرسلت حملة الى سواكن بقيادة الجنرال غراهم لفتح طريق بربر فمدت سكة حديدية الى عطوة وطنبوك بعد مقاساة العناء العظيم بسبب اعتداء العربان . وما كان شهر مايو سنة ١٨٨٥ حتى أخلى السودان من الجنود الانكليزية والمصرية الى حلفا وكروسكو وتركوا للعصاة ما وراءها الى ان تأتي الفرصة الموافقة . وبعد ذلك بقي المهدي في الخرطوم يحشد الجيوش لافتح القطر المصري ولكنه أصيب بمرض الجدري ومات فظن الناس ان موته يميت شيئاً من روح الثورة في صدور السودانيين

على ان الحالة بقيت على منوالها وجلس ابن أخى المهدي خلفاً له وعظمت
النخاسة والمظالم والمغارم . ثم سافر اللورد ولسلي وخلفه الجنرال غرنفيل
على الحدود المصرية وحدثت بين جنود مصر والدرأويش عدة معارك
كان النصر فيها للجنود المصرية . وبقيت الحال كذلك حتى مل الدراويش
مهاجمة الحدود ولم نعد نسمع سوى أخبار مناوشات قليلة وتم الامر لخليفة
المهدي عبد الله التعايشي . ولا تسلم عما ألحقه بالبلاد من المصائب
والاهوال والضرائب الفواحش ولبث صاحب الامر والنهي الى ان سار
كتشنر باشا سنة ١٨٩٦ بحملته وفتح أم درمان كما ستري .

أما ما كان من شؤون مصر فان الوزارة النوبارية فيها كانت كالسفينة
الصغيرة تتقاذفها أمواج المتاعب والاعراض والسياسة الداخلية والخارجية
اذ ان الحكومة كانت ضعيفة والاحوال مختلة معتلة والمالية في أشد العسر
ولو لم يكن عقل نوبار يدير دفة تلك السفينة لانقلبت في بضعة أشهر .
وكان اذ ذاك المستر كليفورد مديراً عاماً للإصلاح فسر باستلام نوبار لزام
الوزارة أبلغ سرور واتفق معه في بدء الامر اتفاقاً محكماً وقبل برأى نوبار
الذي اراد ان يعينه وكيلاً للداخلية الا ان المستر كليفورد كان موصوفاً
بالعناد والاصرار على رأيه فلم يلبث ان وقع الخلاف بينه وبين نوبار واشتد
بينهما على وجه خاص في مسألة البوليس . فكليفورد لويد كان يطلب ان
يكون البوليس كله تابعاً لمفتش عام مقره في العاصمة ونوبار كان يطلب ان
يكون تحت أوامر المديرين والمحافظين ومأموري المراکز كما نراه في هذه
الايام واتفق في ذاك الحين ان الخلاف وقع أيضاً بين كليفورد والسير
بنسن مكسويل في الحقاية . فلما رأى نوبار عناد الرجل وقلة احترامه

لا راء رؤسائه ضاق صدره ونفذ صبره وذهب الى السير افان بارنج و قدم
استقالته فاجابه معتمد انكرا ان السير كليفورد سيعزل ثم عزله في شهر
ابريل سنة ١٨٨٤ أي بعد استلام نوبار لزامم الوزارة بنحو ثلاثة أشهر
فكان ذلك فوزاً لسياسته . وقد أشاع بعض مبغضي نوبار انه لم يقنع
السير كليفورد بقبول وكالة الداخلية الا ليجعله مرئوساً تحت أمرته ثم
يقذف به من حلق كما فعل . ولكن نوبار كان أسعى خلقاً وتبرأ
مراراً من هذه الحيلة التي نسبت اليه كذباً وبهتاناً وقال انه لم يفعل
ما فعله الا حباً بالاصلاح . ثم وقع خلاف شديد بين نوبار والسير
ادغار فنسنت الذي كان مستشاراً مالياً بسبب التقدير الشديد
الذي اراده المستشار وشفع بخلاف آخر مع السير كولن سكوت منكرين
وكيل الاشغال لان نوبار كان يود تقييد مفتشي الري والوكيل يود اطلاق
أيديهم . أما السير افان بارنج فقد انحاز في هذه المرة الى تعضيد المستشار
المالي ووكيل الاشغال فتكدر كاس الصفاء بينه وبين نوبار

وفي تلك الاثناء عقد مؤتمر في لندرا حضره اللورد كرومر وكثيرون
من اعضاء مجلس النواب الانكليزي للنظر في المسألة المصرية وترتيب
احوال المالية التي كانت في أشد الضيق والاعسار . وفي هذا المؤتمر
عرضت الحكومة الانكليزية ان تضرب موعداً لاجراج جنودها من
مصر بشرط ان تتفق الدول الاوربية على مسألة الاموال اللازمة لمصر
وعلى انقاص معدل الفائدة المذكورة في قانون التصفية ولكن لحسن حظ
انكلترا رفضت فرنسا ما اقترحته الحكومة الانكليزية في الشؤون المالية
رغبة في حماية مصالح اصحاب الديون الفرنسيين وارتياحاً بكل تدبير يتخذه

انكلترا في اي امر من الامور الا انها اخطأت في هذا المؤتمر خطاء جديداً
فلو وافقت انكلترا على مطالبها لما خسر الفرنسيون ولا اضطرت انكلترا الى
اجلاء جنودها على وجه من الوجوه ثم انحل المؤتمر على غير نتيجة .
وعاد جناب اللورد من لندرا مسروراً في الباطن بما أفضى اليه المؤتمر
ولبت الخلاف بينه وبين نوبار . وكان نوبار يشكو من أن انكلترا تكلف
الموظفين المصريين ما فوق طاقتهم وتفرض عليهم أموراً فاذا قبلوا بمشورتها
واسفرت عن نتيجة غير راضية تخلت عنهم ويستشهد بمسألة البوسفور
أجبيسيان التي لم يفعل فيها نوبار شيئاً الا بمشورة انكلترا ثم اضطرت فرنسا
للاعتذار رسمياً لان البوليس دخل بيت فرنسوي ويستشهد أيضاً ببعض
أمر مالي . ثم استمال نوبار اليه المرحوم الخديوي السابق وأرسل رسولا
الى انكلترا يشكو من أن جناب اللورد كرومر ترك الخديوي صفراً في
بلاده فقابلت الحكومة الانكليزية الرسول بالاعراض وأبلغت توفيق باشا
انها تأمل قبول مشورتها في الداخل اذا كان يريد حمايتها في الخارج فظن
حينئذ الخديوي ان نوبار لم ينصحه نصيح اخلاص وأصبح في جملة مقاوميه
وفي شهر يونيو اسقطت وزارته لسبب طفيف ليس بالسبب الصحيح
لان الباعث الحقيقي خلافة مع الخديوي ومعتد انكلترا وكبار الانكليز
وخلاصة ما اجمع عليه اكابر الكتاب من اللورد ملر الى اصغر كاتب ان
نوبار ادى للبلاد خدمات جليلة عظيمة في مدة هذه الوزارة وظهر من
قوة الدراية ما يدل على سمو مداركه ورجاحة عقله . وانما الذي سبب سقوط
وزارته هو انه كان يحب الاصلاح على رأيه . واذا كان معتقداً كل الاعتقاد
ان هذا الرأي او ذاك حق وصواب فلم يكن يتحول عنه مهما عظمت

معارضته ولم يكن اصراره لمجرد العناد بل لمجرد اعتقاد الصواب . ولذلك كان الانكليز نفوسهم حتى خصومه منهم يحلون ويعظمون شأنه . فان اللورد كرومر الذي كان اعظم عامل في اسقاط هذه الوزارة عاد فرضي بتسليم نوبار مقاليد الرئاسة الوزارية في سنة ١٨٩١ . ولم يلاق نوبار في هذه الوزارة شيئاً من المصاعب والمتاعب التي لاقاها لان الحالة المالية كانت قد تحسنت والخوف من افلاس الحكومة قد زال او كاد . ولذلك كان الوفاق بينه وبين كبار المحتلين اكثر أحكاماً مما كان عليه في الوزارة الماضية فنجح في اكثر المطالب التي لم ينجح بها سابقاً وليس من العيب ان نذكر ما كتبه بيده من الآراء المتعلقة بالداخلية والبوليس قال :

« في أواخر مدة الوزارة الرياضية اشار اللورد كرومر بتعيين وكيل للداخلية عند اقتضاء الحال يكون من الرعايا الانكليز وكان اللورد يظن أن تعيين الوكيل يكون له تأثير حسن في اجراء الاشغال على محور الترتيب والنظام والمثابرة الواجبة في كل ادارة ومع ذلك فقد صرح لي اللورد بأنه كان مستعداً كل الاستعداد لفحص كل مشروع يراد به تنظيم نظارة الداخلية ويكون محتوياً على الضوامن الكافية لحسن سير الاعمال وموافقاً للمراقبة الانكليزية التي حفظها كبار المحتلين لنفوسهم . واني منذ سنة ١٨٨٤ طلبت اعادة تنظيم الداخلية ولست بحاجة الى الكلام على نظام البوليس كما اراده اللورد دوفرين . فان الجميع يعرفون ان اللورد المشار اليه جعل السلطة مشاة في الداخلية أي سلطة المفتش العام وسلطة الناظر فجاء ذلك موافقاً لمصلحة المفتش العام المعروف رسمياً بأنه مسؤول عن الأمن العام في البلاد المصرية كلها فكان يفعل ما يشاء . ولست بحاجة أيضاً للكلام عن الاضطرابات

الادبية والمادية وقلة الاثمن في القرى مما نشأ عن تثنية السلطة في الداخلية ولا يزال موجوداً في المديرية وفي نفس النظارة لان الجميع يعلمون ذلك كله . فبناء على ما تقدم كان الشرط الاول المحتوي على الضوابط النظامية لتنظيم الداخلية هو الشرط الذي يؤدي اجباراً الى الغاء وظيفة المفتش العام في البوليس والغاء نظام هذا البوليس نفسه والعودة الى النظام القديم الذي يقضي بأن كل مدير يكون مسؤولاً عن الاثمن في مديريته وبأن يعين في المديرية بوليس يكون المديرون رؤساء له .

هذا ما سمعت اليه وقد أراد المستر غورست ان يعرضني فيه ثم ان قوة البوليس الحاضرة تبقى على هيئتها العسكرية ريثما تقدم تباعاً وتكتسب صبغة الهيئة الملكية التي كانت لها في سالف الزمان . وفي هذا التحويل في هيئة البوليس يعين ضابط من الداخلية لمراقبة التفاصيل ونظامها وملازمها . أما الضباط الاجانب المقيمون في المديرية في وظائف ثانية فيدعون الى نظارة الداخلية في القاهرة وهي توجد لهم وظائف مع ضباط البوليس الحاليين وتلحق عدداً منهم بنظارة الداخلية بشرط ان لا يكون لهم شيء من الاختصاص الاجرائي بل يبقون تحت امرة الداخلية لاجراء التحقيقات والقيام بمهمات معينة الغايات »

ثم ذكر نوبار انه كان يود أن يعين جناب المستر غورست مساعداً في الداخلية مع بقاءه وكيلاً لنظارة المالية ولكن اللورد كرومر عارض في الامر لاعتقاده ان مشاغل المالية تحول دون الوقت اللازم لمساعدة نوبار ولكنه رضي بان يترك المستر غورست المالية ليكون وكيلاً للداخلية ثم يعين موظف آخر بدلاً منه في نظارة المالية .



کنشتر باشا

ويعلم القراء اليوم ان الحكومة لاتزال تجري مبدئياً على رأي نوبار فان بوليس العاصمة مستقل عن بوليس كل مديرية من المديريات والمدير هو صاحب الأمر الاول . واذا لم تكن الحكومة جارية في كل التفاصيل الصغيرة والكبيرة على رأي نوبار فان ذلك لا يمنع ان يكون هو الحاصل على النظام الحالي ولا يخفى ان البوليس لا يزال حتى الآن سبب الشكوى ولكن الشكوى من رجاله هي أعظم من الشكوى من نظامه .

وكانت مسألة البوليس أهم المسائل التي حدثت في مدة الوزارة الاخيرة لنوبار وقد نجح فيها نجاحاً تاماً ولبث موضوعاً للتجلة والاكرام محترماً في شخصه ورأيه غيوراً على مصر ومصالحها الى ان شاء الله ان يحرم هذه الديار من خدماته الجليلة . فاتفق انه وقع بينما كان يوماً يماين أطيانه في شبرا فكسر رجله وانحرفت صحتته فبقي مدة ثم استقال من تلقاء نفسه في ١١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ . وقد استشاره المحتلون في مسألة استرجاع السودان فوافق عليها كل الموافقة وبعد حين سافر الى باريس ولبث فيها وكان الداء قد اشتد عليه واصابه خراج في الامعاء فعمل له أشهر الاطباء عملية جراحية فلم تفلح .

...

وفي ٢١ مارس سنة ١٨٩٦ برح الجنرال كتشنر سردار الجيش المصري القاهرة لاستلام قيادة حملة السودان وأول مناوشة حدثت بينها وبين الدراويش كانت في أول مايو من السنة المذكورة . وفي أول يونيو قسم السردار قواته الى قسمين سار أحدهما عن طريق النيل ثم التقت الحملتان وأول معركة كبيرة حدثت بينها وبين الدراويش خسر فيها هؤلاء نحو ألف رجل بين قتيل وجريح وخمسمائة أسير وفي جملة القتلى نحو أربعين

زعيا اما خسارة الجنود المصرية فلم تزد على مائة قتيل وجريح . وفي ١٩
سبتمبر احتل السردار الحضير وبعد أربعة ايام دخل دنقله وكورتى ومروى
ثم سائر تلك الجهات حتى الشلال الرابع . وفي اوائل سنة ١٨٩٧ اخذ
السردار يمد السكة الحديدية من وادي حلفا الى ابو حمد اجتناباً لمصاعب
النقل ولما تم جانب كبير منها زحف الجنرال هنتر الى ابو حمد وقهر فيها
ال دراويش في ٧ أغسطس وكان عددهم ألف وخمسة فقتل وجرح منهم
نحو ألف وثلاثمائة ثم استولى على بربر وما جاورها . وفي ٣١ أكتوبر
وصات السكة الحديدية الى أبو حمد . وفي ١٨ ابريل سنة ١٨٩٨ قهر السردار
ال دراويش في المطبره في معركة كبيرة وقتل منهم نحو ثلاثة آلاف وأسر
ألفين ولم تخسر الحملة سوى ٦٠٠ بين قتيل وجريح . وفي ٢ سبتمبر حدثت
المعركة الكبرى عند أم درمان وكان عدد جنود الحملة المصرية بين انكاي
ومصريين لا يزيد عن ٢٢ ألفاً مع ان عدد الدراويش كان نحو خمسين ألفاً
ولكن معظمهم كان مسلحاً بالرماح والحراب وعطلا من كل ترتيب ونظام
وقد بلغت خسارة الدراويش ١١ ألف قتيل و١٦ ألف جريح و٩ آلاف
اسير . ففر الخليفة التعايشي بعد ان دفن أمواله وكانت هذه المعركة
الضربة القاضية عليه . وفي ٢٤ نوفمبر من سنة ١٨٩٩ ادرك ونجت باشا
الخليفة وقتله والف رجل من الذين فروا معه واسر ثلاثمائة . وهكذا خمد
النفس الاخير من تلك السلاطة الاستبدادية وقد شهد الجميع بان الجنرال
كتشنر اظهر كل ما يلزم من التروي والتأني والدراية في مسير الحملة . فلم يكن
يجتاز خطوة الا بعد ان يعرف عاقبتها لان الحملات الماضية علمته كيف
نكون نتيجة التهاون والاقدام على المجهولات .

وكان نوبار في اثناء اشتداد المرض عليه يذكر مصر ويتشوق الى معرفة
أخبار الحملة السودانية التي وافق على ارسالها فكان كلما بلغه خبر نصر يكمل
هامة كتشنر وجنوده يسر ويطرب ويتمنى للحملة زيادة التوفيق ويود
لو ان عينه ترى السودان زاهياً زاهراً بعد الظلم والخراب والاهوال .
ولطالما أكثر من ذكر مصر في ايامه الاخيرة وطلب الى الله ان يمكنه
من الرجوع الى عاصمتها . ولقد قال مراراً : « اود لو اني اجلس مرة
أخرى على ممشي منزلي عند غروب الشمس فاشاهد الانجم الزاهرة التي
لا أرى مثلها في أوربا » .

ولم يكن مع شدة اهتمامه بمصر ينسى وطنه القديم أعني البلاد
الارمنية . وقد وضع مشروعاً لاصلاح أرمينيا وقدمه لمؤتمر برلين فوافقت
عليه فرنسا وانكلترا والمانيا وهو ينحصر في ما يأتي : اصلاح ادارة البلاد
تحت مراقبة الدول . وتعيين حاكم عام باختيار الدول وبموافقة جلالة
السلطان . وتنظيم الحفانية والبوليس وغيرهما على أيدي موظفين أوربيين
وتعيين فرقة جندرمة برئاسة ضباط أجانب .

على ان البطريرك الارمني في الاستانة لم يساعد في هذا المشروع
لانه كان يؤمل الاستقلال التام ولذلك لم يهتم به مؤتمر برلين كل الاهتمام
ولاسيما بعد ما رأى من المعارضة الشديدة والمقاومة العنيفة من الدولة العلية .
وكان من رأي نوبار أيام الحوادث الارمنية سنة ١٨٩٦ ان مداخلة الدول
لا يمكن ان تعقد عليها الامال اذ لا توجد دولة مستعدة للمداخلة الفعلية حياً
بارمينيا . وقد قال يوماً : « ان الأرمن ابناء وطني يأتون الي لا اعتقادهم
اني معروف أكثر من سائر الارمن ويطلبون الي أن أسمى في أمر المداخلة

الدولية على أمل الاستقلال ولكن عقلي يقول لي انه ليس في أوروبا دولة واحدة مستعدة لاشهار الحرب على تركيا تحقيقاً لآمنية أرمينيا وما دامت الحرب غير ممكنة فان كل وداد الدول وميلها الى الارمن لا يعد عديم النفع فقط بل يزيد الضرر والشر على الارمن . وهذه الآراء لا يمكنني أن أقولها الا لصديق أجنبي فلو قلتها لأرمني لظن اني لا أعبا بأمتي »

وبقي نوبار سليم العقل تام الادراك حتى اخر نفس من حياته ولما عمل له الاطباء العملية الجراحية لم يكونوا يؤملون من وراثتها أن ينقذوه من الموت بل كانوا يرجون ان يمدوا اجل حياته ولكن الله شاء ان لا يمتد هذا الاجل . ففي الساعة الواحدة ونصف بعد ظهر يوم الجمعة ١٣ يناير سنة ١٨٩٩ طير البرق التلفراف الآتي الى اقارب نوبار : « مات فانت هت بموته حياة مجيدة وانطفأت شعلة ذكاء عظيمة فيحق لكم الافتخار بذكره الجميل » وكان له من العمر نحواً من ثمانين سنة وفي اليوم ذاته اذاع البرق منعاه في جميع عواصم الدول التي كانت تهتم به وتسال عن صحته . وكان في نية أسرته الكريمة ان تقيم له جنازة عظيمة في باريس ولكنها عادت فقررت دفنه في مصر طبقاً لما طلبه قبل وفاته فحفظ ووضع في نعش بالغ غاية الاتقان وفي ٢ فبراير ارسل من باريس على احدى البواخر فوصل الى الاسكندرية في ٧ منه وكان سمادة نجله المفضل بوغوص باشا وسائر أسرته الكريمة ما عدا قرينته الفاضلة مرافقين لجثة الفقيد . وقد استقبل الجثة على الرصيف مندوب نصيص من قبل الجناب الخديوي وجميع قضاة المحاكم المختلطة وعدد كبير من جميع دوائر الحكومة . وازادت البلدية ان تضع النعش في محلها الى يوم الدفن وطلبت المحافظة مثل ذلك ولكن قضاة المحاكم المختلطة ابوا الا ان

نمش فوبار باشافي دار محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية



توضع في ردهة المحاكم التي كان لنوبار الفضل الاعظم في تأسيسها .
ثم صدر أمر عال باقوال دواوين الحكومة في ٩ منه أي يوم الدفن
وقررت الحكومة ان تكون نفقة الدفن على حسابها اقراراً بفضل الفقيد وتعظيماً
لشأنه وجرياً على العادة المتبعة عند وفاة رجل كبير أدى الخدمات الجليلة للبلاد .
وفي اليوم المعين للدفن خصت مصلحة السكة الحديدية قطرين بنقل
معتدي الدول والكبراء الذين ارادوا حضور حفلة الدفن . وفي الساعة
الثانية بعد الظهر انتظم المشهد في ميدان محمد علي وسير بالنعش من شارع
شريف باشا وكان الجمهور غفيراً كبيراً من أهالي القاهرة والاسكندرية
والارياض وكانت الجنود مصطفة على جانبي الطريق من سراي المحاكم
المختلطة الى محل البورصة الخديوية . ومن شارع شريف باشا الى جامع
القطارين كانت الجنود الانكليزية تقوم بالمحافظة على الجانبين . وقد مشى
في مقدمة الجنازة البوليس المصري الراكب ووراءه الموسيقى الانكليزية
ثم ثلثة من جنود المطافي في الاسكندرية فحرس البلدية فخبراء السواحل
فحراس المحاكم المختلطة والاهلية فتلامذة المدارس من بنات وصبيان ثم
الاكاليل الجميلة التي أرسلت للفقيد فنياشينه يحملها ثمانية رجال
فالكليروس الارمني والارثوذكسي يتقدمهم بطريركا الطائفتين . ثم
عربية النعش تجرها ثمانية من عتاق الخيل وتكاد تحجب عن الانظار
لكثرة اكاليل الازهار . وقد مشى سعادة بوغوص باشا وسعادة صهره
تيكران باشا وسائر اقربائهما واصدقائهما وراء النعش توافهم سعادة حسن
باشا عاصم نائباً عن الجناب الخديوي وحضرات النظائر والمستشارين
الخديويين ومعتدي الدول وقناصلها والقضاة والمستشارين في المحاكم

المختلطة والاهلية واكليروس جميع الطوائف ورؤساء المصالح والاقلام
واعيان البلاد ووجوهها

ولم يكن على ممر المشهد مخزن واحد مفتوحاً وقد وضعت علامة الحداد
على جميع الرايات والاعلام وعلى المصابيح الغازية التي كانت مضأة ساعة
المسير بالمشهد . ولبثت الجنازة سائرة على هذا المنوال بين الالوف العديدة
من الاهالي الخشع حتى الكنيسة الارمنية حيث انزل النعش وابن غبطة
البطريك الارمني الفقيد العظيم . وبعد اتمام الصلاة عن نفسه نقلت الجثة
الى المدفن حيث نزل نوبار الى جانب أخيه اراكيل بك مودعاً مصر للمرة
الاخيرة . وحينئذ وقف سعادتلونخري باشا ناظر الاشغال والمعارف
العمومية ومندوب الحكومة المصرية وألقى تأبيناً مؤثراً وهذا تعريبه :

أيها السادة

لقد جئت انا وسائر المساعدين لي اودع نوبار باشا الوداع الاليم قبل
ان ينزل في مرقده الابدي ويقفل عليه باب المقام الأخير . وليس من
شأني الآن ان أشرح ما اتاه الفقيد في حياته الشريفة المملوءة من الاعمال
الخطيرة . الا ان الحكومة التي انطق هنا بلسانها ارادت ان توضح على
رؤوس الاشهاد ما داخلها من الاسف لفقد هذا السياسي العظيم الذي
لبثت حياته نحواً من نصف قرن مرتبطة كل الارتباط بالتاريخ المصري
والذي ادى لمصر وجميع خديويها وولاتها خدمات جليلة باهرة مدة تقلبه
في مناصبها . فالبلاد كلها لا تنسى الى الابد ذكرى الامتنان الواجب له
وعسى ما نراه من الميل والانعطاف العام الى اسرة الفقيد الحزينة يخفف
من افئدتها وطأة الحزن الخلق بها في هذا المصاب .

٩٩ خروج موكب جنازة نو بارياش من محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية



وبعد ان فرغ سعادتلو نخري باشا من تأييده وقف المسيو موريس بيليه رئيس محكمة الاستئناف المختلطة « السابق » ولفظ خطاباً بالفرنسوية هذا تعريبه :

ايها السادة

لا اريد الآن ان اذكركم بسياسة الرجل الشهير الذي فقدته مصر واصبح شأنه منوطاً بالتاريخ لان المؤرخين سيدكرون كل ما قام به من الاعمال السياسية وهم بذكرها اولى .

ولكني بصفتي رئيساً لمحكمة الاستئناف المختلطة ارى من الواجب علي ان اؤدي للفقيد فرض الاكرام الاخير باسمي وباسم زملائي .

ليس بخاف عنكم جميعاً ما كانت عليه حالة العدالة في مصر قبل سنة ١٨٧٥ . وقد كان نوبار اول من أدرك بذكائه النادر المثال وما اتصف به من اصابة الرأي وبعد مرمى النظر ان تلك الحالة تقتضي الاصلاح . فقال لاوريا منذ سنة ١٨٧١ « ان الهيئة العدلية الحسنة هي التي تؤدي الى الحصول على ادارة حسنة » وتمكن بفضل النفوذ الذي حصل عليه بذكائه الزير ومشوراته الحكيمة لدى حاكم مصر وبفضل المساعدة الثمينة التي لقيها من معتمدي الدول وبفضل ثباته ونشاطه على وجه خاص من انشاء المحاكم المختلطة . وحصلت مصر على النتائج التي تكهن عنها نوبار لان تنظيم الادارة والمالية كان من النتائج الطبيعية الناشئة حتماً عن الاصلاح القضائي . وقامت المحاكم المختلطة باحكامها سداً وطيداً في وجه المغارم والمظالم واصبحت الحكومة نفسها واضطرت بالنظام العادل الحكيم الى تأييد الحق والعدل ووجوب احترامهما مما هو اساس نظام كل هيئة اجتماعية حديثة .

فلذلك كان نوبار أحد الناهضين بمصر الى أوج الاصلاح والتقدم ومهما كانت أعماله الاخرى خطيرة وموجبة للامتنان فان الاصلاح القضائي يبقى الصنيع الاعظم الذي قام به مدة حياته . وهو ما فضله نوبار نفسه على سائر الاعمال وما سهر عليه بغيرة وعناية وتتبع مجراه وتقدمه في سبيل النجاح وبعد فان جثة الفقيد أيها السادة قد استراحت في نفس دار المحاماة الاصلاحية التي طالما أحبها قبل ان تدفن في جانب أخيه العزيز الذي لبث محافظاً أشد المحافظة على ذكره فتكون استراحتها هناك بمثابة رابطة أخيرة للفقيد بنا .

فلنطأ طيئ الرؤوس أيها السادة امام هذا الفقيد العظيم . فان أجدد الرجال بالاحترام هم الذين يحبون العدالة . ولتكن هذه الشهادة بفضل الفقيد المقرونة بالاسف الشديد مبردة من نار الحزن الملم بأسرة فارقها والحزن ملء فؤاده وبأرملة فاضلة كانت رفيقة حياته وشملتته بالعناية والانعطاف في أيامه الاخيرة ونجل كريم كان يحق له أن يفخر به وقد أعد ليخلد بيننا اسماً لا يفنى

ثم أرفضت الجموع تردد عبارات الاسى والاسف على رجل ملاً ذكره الشرق وتحدث به الغرب وعاش مثال العدالة والنزاهة حتى باتت سيرته جزءاً كبيراً من تاريخ مصر وقدوة لكل وزير يستلم زمام الامر . على ان لقومه تعزية وسلوى بنجل يحيى ذكر ابيه بفضائله وفواضله ومعارفه وعوارفه





ضريح نوبار باشا في مدافن الارمن بالاسكندرية

خلاصة تاريخية

سنة

١٨٠٥

ولادة محمد علي باشا في قوله من أعمال مكدونيا سنة ١٧٦٩ وتسميته
حاكماً على مصر سنة ١٨٠٥ وكان الفضل بذلك الى وقوع الخلاف بين
المالِك والأتراك

١٨٠٧

محاولة انكسار الاستيلاء على مصر . تجريدتها حملة من ثمانية آلاف
مقاتل تحت قيادة الجنرال فرازر . وصولها مصر في ١٧ مارس . احتلالها
الاسكندرية مدة ستة أشهر وخروجها منها بقوة محمد علي باشا في ١٤ سبتمبر

١٨٠٩

استفحال أمر الوهابيين في شبه جزيرة العرب حتى نهبوا الكعبة
وأصبحت حدود مملكتهم من الشمال صحراء سوريا ومن الجنوب بحر
العرب ومن الشرق خليج العجم ومن الغرب البحر الاحمر بمدان هددوا

مصر سنة ١٨٠٣ . عهدا السلطان محمود خان الى محمد علي باشا بأمر اخضاعهم

١٨١١

أول مارس - تأمر المماليك على محمد علي باشا وعجزه عن اخضاعهم .
خوفه اذا حمل على الوهابيين ان لا تكون البلاد في مأمن منهم . ابادته
اياهم بحيلة في القلعة واستيلاؤه على كل ممتلكاتهم .

١٨١٢ - ١٨١٣

حرب ست سنين ضد الوهابيين وكان اول من اشهر الحرب
طوسون باشا والذي انهاها ابراهيم باشا ثم محمد علي باشا . افتتاح الجيش
المصري الحجاز واستيلاؤه عليه ومما زاد ميل المسلمين الى محمد علي وتعلقهم
به انقاذه الاراضي المقدسة من ايدي الوهابيين

١٨١٥

ابتداء محمد علي باشا بتعلم القراءة وهو في الخامسة والاربعين من العمر .
يونيو رجوع الجنود المصرية الى مصر ظافرة غائمة يوليو صدور
امر محمد علي باشا بان تدرب الجنود المصرية على النظام الفرنسي الذي كان
متبعاً اذ ذاك في سائر اوربا . رجاء الجهادية والارناؤط ان يعفيهم محمد علي
من هذا النظام واجابته طلبهم

موت طوسن بعد ألم شديد برأسه لم يعيش بعده الا بضع ساعات
ودفنه قرب مسجد الامام الشافعي وراء جبل المقطم حيث مدفن العائلة
الفخيمة الخديوية اليوم .

١٨١٦ - ١٨١٧

المشاريع الكبيرة النافعة . اصلاح ما هدمه الانكليز في ابو قير

ابان محاربتهم الفرنسيين سنة ١٨٠١ . حملة ثانية جردها محمد علي باشا لمقاتلة عبد الله بن سعود زعيم الوهابيين تحت قيادة ابنه ابراهيم باشا . انتصار ابراهيم عليهم وقبضه على زعيمهم وارسله اياه الى ابيه . وصول الزعيم القاهرة في ١٧ نوفمبر سنة ١٨١٨ وارسله منها الى الاستانة حيث قتل .

١٨١٨

خلع جلالة السلطان على ابراهيم باشا خلع شرف جزاء بأسه وشهامته وتسميته واليا على مكة . انعام جلالة السلطان على محمد علي باشا بلقب خان مكافأة اخلاصه له

١٨١٩

انشاء ترعة المحمودية في الاسكندرية في مدة ثمانية اشهر وكان ذلك من جملة مشاريع بوناپرت حين دخوله مصر .

١٨٢٠

رغبة محمد علي باشا في فتح السودان تجنيده خمسة آلاف من الجنود النظامي ومعهم ثمانية مدافع تحت قيادة اسماعيل باشا أحد أولاده . سير الحملة في شهر يونيو . تفشي الوباء بين الجنود وموت عدد عظيم منهم . ارسال محمد علي باشا نجدة لاسماعيل باشا مؤلفة من ثلاثة آلاف مقاتل تحت قيادة صهره احمد بك الدفتردار .

افتتاح ترعة المحمودية في ٢٠ يناير .

١٨٢٢

افتتاح البرنس اسماعيل كوردفان وسمنار وما جاورها من المدن في السودان . قتل البرنس اسماعيل وانتقام الدفتردار له بعد اخضاعه كل

تلك الجهات . بقاء احمد بك الدقتر دار على حكومة سنار وكور دفان حتى
ابدل برستم بك سنة ١٨٢٤

اعتناء محمد علي باشا باحوال مصر وتسهيله سبل زراعة القطن وانشاء
الترع . ارساله بعض الشبان المصريين الى باريس لتلقيهم العلوم العالية في
مدارسها . فتحه المعامل الكبيرة لحلج القطن وغزل الحرير وغير ذلك من
المشاريع العمومية النافعة

١٨٢٤

استنجد الباب العالي بجنود محمد علي لسكبج جماح ثورة اليونانيين التي
ابتدأت سنة ١٨٢١ . ارسال محمد علي ١٨ الف جندي تحت قيادة نجده الاكبر
ابراهيم باشا وذلك في ١٩ يوليو وارساله نجدة أخرى مؤلفة من ٨ آلاف
مقاتل سنة ١٨٢٦ . مداخله اوربا بعد محاربة ست سنين كانت شوقاً على
اليونانيين .

١٨٢٦

موت البرنس طوسن بن محمد علي باشا في ٦ يوليو . تولية خورشيد
باشا حكومة السودان

١٨٢٧

اتحاد أساطيل انكرا وفرنسا وروسيا ضد أسطول تركيا ومصر وتدميرها
اياها . استقلال اليونانيين في ٢٠ أكتوبر .

١٨٢٨ - ٣٠

في ٥ أكتوبر اكره أوربا ابراهيم باشا على الجلاء عن الموره .
تحويل محمد علي الحكم المطلق على جزيرة كريت وذلك بدلاً من سوريا

التي كان طامحاً اليها منذ القديم . رحلة روزليني وشامبوليون العلمية . موت
شامبوليون في ٤ مارس سنة ١٨٣٢ وله من العمر ٤١ عاماً وذلك على أثر
معاناته مشاق السفر .

١٨٣٠

ابتداء عهد العمل والادارة . بناء المسيو دي سيريني ترسانات في
الاسكندرية وأسطول تحت أسرة القيس أميرال بيسون بك . حفر
موجل بك أحواضاً لترميم السفن . تنظيم سليمان باشا « الكولونل سيف »
الجنديّة المصريّة . انشاء كلوت بك حكيماشي الجيش مدرسة الطب
والمستشفى العسكري في طنطا . انشاء فارين بك مدرسة السوارى في
الجيزة . انشاء الكولونل سيجير الاسباني مدرسة الطبجيّة في طره .
تولية لبنان بك جميع الاشغال الاداريّة . انشاء المسيو هامون مدرسة
البيطرة في شبرا .

١٨٣١

زحف ابراهيم باشا على سوريا متظاهراً بكونه يقصد تأديب والى عكا
لحمايته المترددين من الفلاحين مع ان الحقيقة هي انه كان ينوي الاستيلاء
عليها . تجريد حملة في البر والبحر . ارسال البيادة والطبجيّة عن طريق
العريش براً وسير ابراهيم باشا في بطائنه بحراً . استيلاء حملة البر على غزة
ويافا بغير مقاومة شديدة ثم وصول ابراهيم باشا الى يافا وسيره بجيشه الى
عكا . وصوله اليها في ٢٦ نوفمبر وحصاره لها براً وبحراً .

١٨٣٢

في ٢٧ مايو استيلاء ابراهيم باشا على عكا . في ١٥ يونيو استيلاء

على الشام . ٨ يوليو انتصاره ودخوله حمص . ٢١ ديسمبر اندحار رشيد باشا
في قونية . تهديد ابراهيم باشا الاستانة براً وبحراً . توسط روسيا وفرنسا .
ارسال البرنس مورافيف لمخاطبة محمد علي باشا في ذلك . ارجاع محمد علي
جيشه . جلاؤه عن بلاد الاناضول .

١٨٣٣

في ١٤ مايو توقيع السلطان محمود على معاهدة كوتاهيا القاضية على
محمد علي بدفع جزية للدولة العثمانية مقابل محافظته على سوريا وولايات اطنه
وخضوعه لسيادة الباب العالي . عود ابراهيم باشا الى سوريا واهتمامه بتدبير
احكامها وجعل مقامه في انطاكية وبنائه فيها سرايا وقشلاقات وتوليته اسماعيل
بك على حلب ومحمد منكلي باشا على ادنه وطرسوس .

٣٤ - ١٨٣٢

نقل مسلة رعمسيس الثاني من الاقصر الى باريس حيث نصبها المسيو
ليباس مهندس البحرية في ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٣٦

١٨٢٤

٣١ يناير رفض محمد علي طلب المسيو هنري فورنيل مهندس المعادن
في فرنسا حفر ترعة السويس خوفاً من تهديدات انكلترا . شروعه في عمل
القناطر الخيرية . حدوث ثورة جديدة في سوريا من مايو الى يوليو بسبب
تشديد محمد علي في جمع الضرائب والفريضة العسكرية .
ثورة في نواحي السلط والكرك وامتدادها الى اورشليم . امتداد
الثورة الى السامرة وجبال نابلس . يونيو الثورة في عموم سوريا . اتحاد
الجنود المصرية مع الدروز والموارنة على النصيرية واخضاعهم .

١٧٣٥

ظهور الطاعون في مصر . توقيف اشغال القناطر الخيرية التي لا جملها كان يروم محمد علي استخدام حجارة اهرام الجيزة ١٥ اغسطس اصدار محمد علي امراً عالياً باحتكار تملك الحكومة على جميع الآثار القديمة وبناء متحف لها في القاهرة لحفظها فيه .

١٨٣٦

في ٣ اكتوبر وصول ابراهيم باشا الى بعلبك ومساعدة سليمان باشا الفرنسي له . تغلبهما على الدروز وتجريدهما اياهم من سلاحهم بعد تجريد النصارى . الراحة في سوريا

١٨٣٧

تولية احمد باشا ابو ودان حكومة السودان .

١٨٣٨

توسيع نطاق سلطة محمد علي وطلبه من الباب العالي ان يبقى الارث لسلطته في مصر وسوريا لعائلته من بعده مقابل جزية كبيرة . رفض الباب العالي طلبه وقطع العلائق بينهما .

في ١٠ سبتمبر سفر محمد علي الى السودان حيث قضى نصف سنة

١٨٣٩

تجدد البغضاء بين الباب العالي ومحمد علي باشا بوشاية انكثرا . في ٢٢ يناير انعقاد المجلس بامر الباب العالي للنظر في ماتنويه مصر . اقرار المجلس على تجريد حملة من ثمانية آلاف مقاتل منهم ٢٥٠٠ من الباشبوزق تحت قيادة حافظ باشا لمحاربة المصريين - ٢٤ يونيو تغلب ابراهيم باشا على الجيش العثماني

في نذيب . ٣٠ يونيو موت السلطان محمود قبل ان يصله خبر اندحار
جيشه برآ وبحراً

١٨٤٠

محاربة انكلترا ابراهيم باشا واخذهامنه بيروت وصيداً وعكا . واكرامه
على الجلاء عن سوريا

١٨٤١

اخذ الباب العالي من محمد علي ولايات سوريا والحجاز وكرت
وابقائه له الولاية على مصر مع حق الوراثة لعائلته .

١٨٤٢

سطو الجراد على مصر واهلاكه مزروعاتها . الضيق في كل البلاد .

١٨٤٤

ابتداء ضعف محمد علي باشا جسماً وعقلاً . عزمه على التنازل عن
الولاية لولده ابراهيم باشا .

١٨٤٥

رغبة محمد علي في الذهاب الى مكة بعد تخليه عن الحكومة . محاولة
ولديه ابراهيم باشا وسعيد باشا لصرفه عن هذا العزم . سفر محمد علي من
محرم بك الى القاهرة مع طبيبه . طلب الاهالي من ابراهيم باشا التولية
بدلاً من ابيه . رفضه . سفر ابراهيم باشا الى اوربا ترويحاً للنفس وبصحبه نوبار .
تولية خليل باشا حكومة السودان .

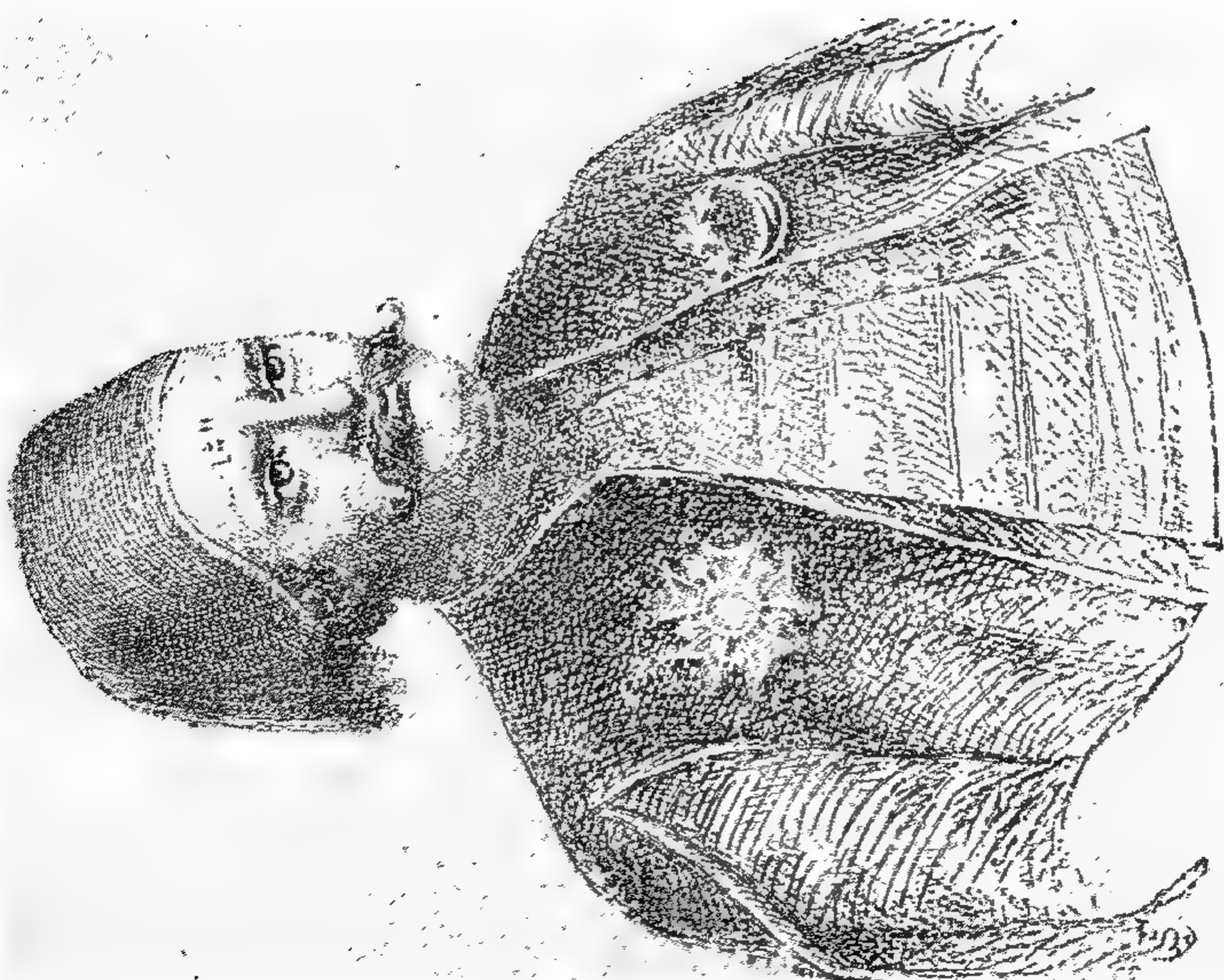
١٨٤٦

سفر محمد علي باشا الى الاستانة . رجوع ابراهيم باشا من اوربا

ماريت باشا



سليمان باشا الفرنسي



١٧ اغسطس سفر محمد علي الى قوله مسقط رأسه وعوده منها .
تأليف المسيو انفسان جمعية لدرس مشروع ترعة السويس . تفويض
المسيو ستفانسون دي نيجريلي والمسيو تالابوت المهندسين المندوبين لادارة
الاشغال المسيو بوردالو بعمل التخطيط . وضع هذان المهندسان تقريراً
في ٦ يناير سنة ١٨٤٨ أثبتا فيه مساواة سطح مياه البحرين . قدوم المسيو
ليبير المهندس لهذا العمل نفسه وتحققه ان ما بين البحرين يوجد فرق عشرة
امتار . توقف هذا المشروع بسبب ثورة سنة ١٨٤٨ ثم رفض عباس الاول
الاقرار على اتمامه . مجيء المسيو فردينان دي لسبس سنة ١٨٤٩ لدرسه
المشروع المذكور الذي تم على يده

١٨٤٧

بناء القناطر الخيرية تحت ادارة المهندس الفرنسي المسيو
موجل بك .

١٨٤٨

اول سبتمبر تولية ابراهيم باشا عن ابيه الذي كان بالغاً وقتئذ من العمر ٧٩ عاماً
وبالغاً الدرجة القصوى من الضعف ولكن ابراهيم باشا كان مصاباً من
زمن مديد بمرض في القلب فباغتته المنية في ١٠ نوفمبر من تلك السنة
وكانت ولادته في ٢٥ نوفمبر سنة ١٧٨٩ في قوله بمكدونيا - تولية عباس
الاول بن طوسون باشا بن محمد علي .

١٨٤٩

٢٠ اغسطس موت محمد علي في الاسكندرية وله من العمر ٨٠ سنة .
تولية عبد اللطيف باشا حكومة السودان .

١٨٥٠ - ٥٣

انشاء سكك حديدية بين مصر - والاسكندرية وبين مصر والسويس
تحت ادارة المهندس الانكليزي ستيفانسون اجابة لطلب انكلترا - ابتداء
اشغال هذه السكك في ١٦ يناير سنة ١٨٥٦ وانهاؤها سنة ١٨٥٨ في عهد
سميد باشا - نجاة عباس الاول من اعتداء معتد كاديك به في شارع محمد
علي لغرض في النفس وحرازة في الصدر
تولية رستم باشا حكومة السودان

١٨٥٠

رحلة المسيو ماريت لتفقد الآثار في مصر . اكتشافه السرايوم
المشهور وذلك في ليلة ١٣ نوفمبر

١٨٥١

١٢ نوفمبر اكتشاف سرداب قبر ابيس

١٨٥٣

١ اكتشاف المسيو ماريت لابي الهول . اكتشاف اقدم هيكل عرف
في مصر . تولية علي باشا سري حكومة السودان

١٨٥٤

توقف اشغال سرايوم منفيس قبل انجازها بسبب حرب القرم . ١٤
يوليو - موث عباس الاول قتلا بايدي مماليكه في سراي بنها العسل وقد
كانت ولادته في سنة ١٨١٣ - تولية محمد سميد باشا رابع اولاد محمد علي
وكان بالغاً من العمر حينئذ ٣٢ سنة . تحسين حالة القلاح . التفريق بين
نفقات الحكومة العمومية وبين نفقات حاكم مصر الخاصة . ٧ نوفمبر

وصول المسيو دي ليسبس الى الاسكندرية واستئذانه سعيد باشا بحفر ترعة
السويس . تولية علي باشا شركس حكومة السودان . سفر سعيد
باشا الى السودان

١٨٥٥ - ٥٦

تأليف لجنة مختلطة لدرس آخر مشروع لحفر ترعة السويس .
موافقة هذه اللجنة على مشروع المسيو دي ليسبس لانها رأت اتمامه سهل
المال . مقاومة الحكومة الانكليزية لهذا المشروع - ايفاد سعيد باشا
اسماعيل باشا الى رومة وباريس مزوداً بالهدايا النفيسة لقداة البابا
وبجواب بخط يده .

١٨٥٦

٢٠ يوليو ذكرى الحكومة بتشغيل الفلاحين في حفر ترعة السويس
وبالكيفية التي يجب ان يعاملوا بها . تولية اراكيل بك حكومة السودان

١٨٥٨

سفر سعيد باشا الى السودان وبعيثة المسيو ديلسبس - تخفيف
الضرائب عن فلاحي السودان - كيفية توزيع المياه في الاسكندرية .

١٨٥٧ - ٥٨

استدعاء سعيد باشا المسيو ماريت ومنحه اياه لقب بك ثم تفويضه
البحث عن الآثار القديمة - اصداره ذكرى بانشاء متحف وقي في
بولاق لتحفظ فيه الماديات التي توجد في مصر .

١٨٥٨

الاقرار على ان تكون اسهم قومية قنال السويس مئتي مليون فرنك

واكتتاب سعيد باشا فيها بقيمة ١٧٦ ألفاً و ٦٠٢ سهمين باسم الحكومة المصرية
٢٠ ديسمبر تأليف ادارة قومبانية قنال السويس العمومية . تولية حسن بك
حكومة السودان .

١٨٥٩

شهر ابريل - ابتداء العمل بترعة السويس - ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٢
وصول مياه البحر الى بحيرة التمساح . ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٦٣ التقاء
البحرين بنوع يسهل مرور المراكب وفي ١٥ اغسطس سنة ١٨٦٥ مرور
اول مركب تجاري . زيارة سعيد باشا لبيروت ومكوته فيها ثلاثة ايام

١٨٦١

تولية اسماعيل باشا الحكم بالوكالة عن سعيد باشا في مدة سفره الى
مكة المكرمة وأوربا .

١٨٦٢

تولية وسي باشا حامد حكومة السودان

١٨٦٣

١٨ يناير - موت سعيد باشا وتولية اسماعيل باشا بن ابراهيم باشا بن
محمد علي وقد كانت ولادته سنة ١٨٣٠ ابريل زيارة السلطان عبد العزيز
لمصر . اعطاء اسماعيل باشا لسعيد باشا الصدر الاعظم حين حضوره مع السلطان
عبد العزيز مبلغ ستين ألف جنيه مكافأة على الخدمات التي قدمها لمصر
١ أكتوبر - تدشين اسماعيل باشا متحف العاديات الذي اسسه ماريت

بك في بولاق

١٨٦٥

ظهور الكولرا في مصر . تولية جعفر باشا حكومة السودان

١٨٦٦

٣٠ يناير - شراء اسماعيل باشا من قومبانية قنال السويس التربة
الحلوة التي انشأها والتي هي واصله بين النيل وبحيرة التمساح . شراؤه أيضاً
أراضي الوادي البالغة مساحتها عشرة آلاف هكتار والكائنة في الصحراء
على طول التربة الحلوة بمبلغ عشرة ملايين فرنك وقد كانت هذه الأراضي
قبلاً ملك الحكومة فباعها سعيد باشا للقومبانية بمبلغ مليوني فرنك .
١٩ مارس - زوال كل خلاف بين الحكومة والدول والقومبانية في شأن
قنال السويس وصدور فرمان السلطاني المؤذن رسمياً بحفر القنال ١٧ مايو
حصور وراثته الحكم في نسل اسماعيل باشا
٢٦ نوفمبر - اجتماع مجلس النواب لأول مرة .

١٨٦٧

اغسطس - ابلاغ حكومة مصر الدول عزمها على انشاء محاكم
مختلطة .

تخاية الدولة العلية للحكومة المصرية عن مصوع وسواكن

١٨٦٨

اعلان اسماعيل باشا ان وريثه الشرعي هو نجله وذلك طبقاً للفرمان
السلطاني .

١٨٦٩

فبراير - تلقيب اسماعيل باشا بلقب الخديوي ١٨ مارس

دخول مياه البحر المتوسط في بحر مرمر . ٣ ابريل نجاة اسماعيل
باشا من يد أثينة كادت تفتك به . ٢٣ ابريل - اتفاق الحكومة مع
قومية قنال السويس على مقاسمة ارباح بيع الاراضي المخصصة للبناء على
شواطئ القنال . ١٧ مايو سفر اسماعيل باشا الى أوروبا مع وزير
خارجيته نوبار باشا ليدعو ملوك أوروبا وعظماءها لحضور حفلة افتتاح قنال
السويس . تخلف اسماعيل باشا عن المرور بالاستانة وقد كان سبب هذا
التخلف وجود اثنين من الداعائه الذين نفاها من مصر في الاستانة
مكرميين ومميزين وهما أخوه الثاني مصطفى فاضل باشا الذي كانت
ولادته سنة ١٨٣٢ ووفاته في الاستانة سنة ١٨٧٥ - وعمه حليم باشا الذي
كان الوريث الشرعي لتولية الحكم قبل اسماعيل باشا وقد كانت ولادته
سنة ١٨٢٦ ووفاته سنة ١٨٩٤ . اول اغسطس رجوع اسماعيل باشا الى
مصر . تأثر الباب العالي من مفاوضة اسماعيل باشا الدول مباشرة أي
بدون استئذانه مما أوجب تبادل المخبرات السياسية في هذا الشأن بين
الاستانة . (٣ و ٢٩ أغسطس) ومصر (١٠ أغسطس) . ففي مخبرة
٢٩ اغسطس طالب السلطان تسليم البوارج الحربية العثمانية بكامل
معداتها ومهماتهما وانقاص الجيش وارسال كشف بالميزانية في كل عام ثم
منعه من اقتراض أي قرض أو عقد أي اتفاق مع أية دولة كانت بدون
استئذانه . فبول اسماعيل باشا بتسليم البوارج وانقاص الجيش ورفضه
الطلبات الاخرى .

١٧ نوفمبر - الاحتفال الرسمي بافتتاح قنال السويس .

٢٧ نوفمبر - صدور فرمان السلطاني بتثبيت حقوق سيادة الدولة

على مصر .

١٨٧٠

سفر اسماعيل باشا الى الاستانة ومصالحته مع اخيه البرنس مصطفى فاضل
وعمه البرنس حليم ثم اصلاحه ذات البين مع الباب العالي .

١٨٧٢

سفر اسماعيل باشا ثانية الى الاستانة بخصوص المحاكم المختلطة .
٢٩ - بتمبر اصدار فرمان السلطاني بالسماح لاسماعيل باشا في
زيادة الجيش واقتراض القروض الخ الخ

١٨٧٣

منح نوبار باشا لقب مشير وكان أول مسيحي نال هذا اللقب .
اكتوبر تأليف لجنة مختلطة للنظر في ما يكون محمول المراكب التي تمر بقنال
السويس . سفر اسماعيل باشا الى الاستانة حيث قوبل بكل اكرام

١٨٧٤

فبراير حملة الكولونل غوردون الى جهات خط الاستواء لتتمة ما كان
قد ابتدأ به صمويل باكر . ديسمبر اخضاع الجيش المصري درفور وعدد
سكانها حينئذ ٥ ملايين نسمة . سفر حملة مصرية الى السودان تحت رئاسة
قواد انكاز لتأسيس مراكز عسكرية فيها .

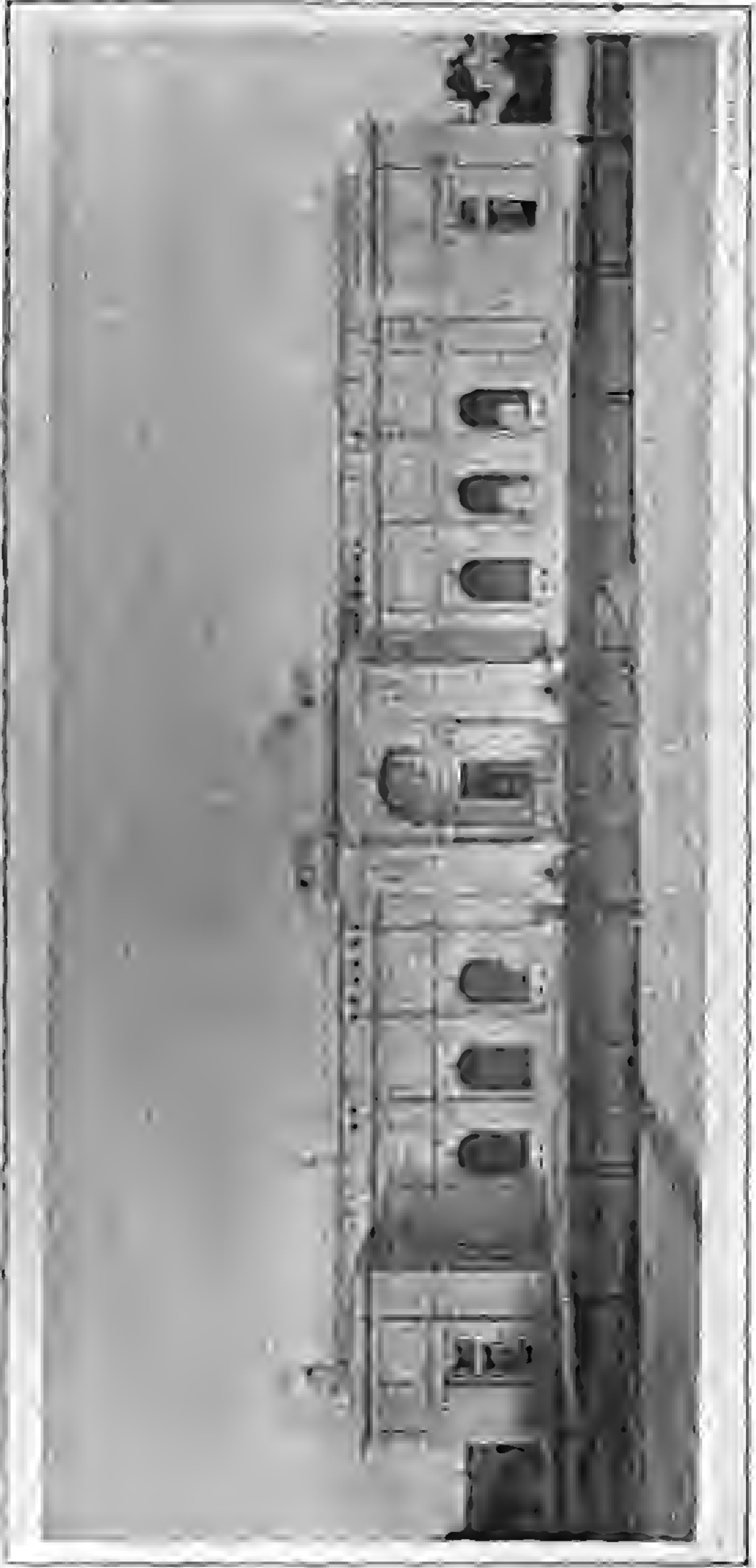
١٨٧٥

في ٢٨ يونيو افتتاح الحضرة الفخيمة الحديوية المحاكم المختلطة
بالاسكندرية ٨ يوليو أمر الجناب العالي بان تتبع الحكومة ودواثرها
ومصالحها النتيجة الافرنكية « الفريغورية » بدلا من النتيجة الاسلامية

التي كانت متبعة قبلا وذلك ابتداء من أول سبتمبر . أكتوبر زحف الجيش المصري على بلاد الحبشة الاستيلاء عليها ورجوعه منها خائباً في شهر نوفمبر . في ٢٥ نوفمبر شراء الحكومة الانكليزية ١٧٦٦٠٢ سهمين من أسهم قنال السويس التي كانت ملك الحكومة المصرية بسعر ٥٦٢ فرنك و ٩٢ سنتيم السهم فيكون المجموع مبلغ ٩٩٤١٢٧٩٧ فرنك و ٨٤ سنتيم . تعهد الحكومة المصرية بان تدفع للحكومة الانكليزية فائدة هذا المبلغ باعتبار ٥ في المائة لغاية استحقاق كوبونات هذه الاسهم . نوفمبر وديسمبر طلب الحكومة المصرية من انكلترا ارسال أحد كبار موظفيها لتحسين الحالة المالية . مهمة المستر كاف .

١٨٧٦ -

في أول يناير فتح المحاكم المختلطة الجديدة بعد ان تحدد افتتاحها في ١٨ أكتوبر سنة ١٨٧٥ . ابتداء أشغالها في شهر فبراير ولو انها فتحت في أول الشهر السابق . ٢١ فبراير تصديق البرلمان الانكليزي على شراء أسهم قنال السويس من الحكومة المصرية . ٢٠ مايو دكريتو او امر عال بانشاء صندوق استهلاك او صندوق الدين العمومي ٧ مايو دكريتو بتوحيد الدين العمومي - ١١ مايو دكريتو اولا بانشاء مجلس عال وملحقاته . ثانياً بتكوين ميزانية الحكومة . ثالثاً تأليف وترتيب المجلس العالي . انتخاب الحكومة الفرنسية المسيو دي بلينيير بصفة وكيل عن دولته في لجن المراقبة الدائمة ٢٥ مايو قانون ناظر المالية المصرية على تنفيذ الدكريتو الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ على توحيد الدين وعهده ذلك الى بنك باريس وتوابعه ابتداء من ٣١ مايو ١٨٧٦ . دكريتو بتعديل ونشر القانون المذكور . ١١ يونيو



متحف العاديات المصرية الجديد

صدور امر عال بنشر حساب صندوق الدين شهرياً . سبتمبر تعيين المستر
اكتون بصفة وكيل عن الحكومة الانكليزية ورئيس للجنة صندوق الدين
١٨ نوفمبر ذكر بتو بالتصديق على طلبات المسيو جوبر والمستر غوشن : اولاً
فصل دائرة املاك الخاصة الحديدية عن الدين العمومي . ثانياً تأليف المقابلة
ثالثاً انشاء ادارة للسكك الحديدية وميناء الاسكندرية . رابعاً تعيين مراقبين
أو عضوين عموميين في ادارة السكك الحديدية احدهما فرنسوي والثاني
انكليزي وينضم اليهم عضو وطني

١٨٧٧

تعيين غوردون باشا حكامداراً على السودان المصري .

١٨٧٨

تأليف لجنة مالية مختصة لمراقبة حسابات الحكومة المصرية . عجز
المالية المصرية مليون ومئتي الف جنيه . تنازل اسماعيل باشا عن املاكه
الخاصة واملاك عائلته للحكومة التي تعرف باملاك الدومين . استقراض
ثمانية ملايين جنيه ونصف مليون وجعل املاك الدومين رهناً لها وهذا
هو الدين المعروف بدين روتشيلد . الحكومة شوروية . نوبار رئيس
مجلس النظار والمستر ولسن ناظر المالية والمسيو دي بلينير ناظر الاشغال
العمومية . رقت جانباً من الجند بقصد الاقتصاد

١٨٧٩

١٨ فبراير تجمهر المرفوتين من الضباط والعساكر امام نظارة المالية
وامساكهم نوبار وولسن وطلبهم منهما دفع رواتبهم المتأخرة . استقالة نوبار
ونسبية توفيق باشا بدلا منه . استقالة الوزارة وتشكيلها تحت رئاسة

شريف باشا . طلب المانيا وانكلترا وفرنسا من الباب العالي خلع اسماعيل باشا . تردده في بدء الامر ثم اجابته لطلبهم .

٢٦ يونيو تولية محمد توفيق باشا خديوي مصر بين امور مختلفة واحوال مرتبكة . ٣٠ يونيو سفر اسماعيل باشا الخديوي السابق الى اوربا ومنها الى الاستانة حيث توفي سنة ١٨٩٥ . تنازل سمو توفيق باشا عن عشرين الف جنيه من راتبه الخصوصي على أن يضمها لراتب والده . صرف عشرة آلاف من الجند المجتمعين تحت السلاح وجعل الجيش ١٢ الفاً . ٤ دسمبر تعيين المستر بارنج والمسيو دي باينير بصفة مفتشين ماليين . ظهور المهدي بدعوته .

ظهور قانون عثمان باشا رفقي ناظر الجهادية المؤخذ من فحواه حرمان كل من تحت السلاح من الترقى . تأمر عرابي وعلي فهمي وعبد العال حلمي زعماء الحزب الوطني على مما كسبه ذلك القانون . صدور امر النظار بسجن هؤلاء الثلاثة . اخراج المسجونين بالقوة . اجتماع الاي عابدين والاي العباسية والاي طره امام سراي عابدين وطلبهم خلع عثمان باشا رفقي ناظر الجهادية . اجابة طلبهم وتعيين محمود سامي بدلا منه . ظهور منشورات عرابي ايقاعاً بالوزارة الرياضية .

١٨٨٠

في ١١ يناير قرار مجلس النظار تشكيل لجنة -نصوصية- للنظر في مبادي اعمال التصفية - ٢١ يناير ابطال بون حلیم باشا - ٥ ابريل تعيين لجنة التصفية ١٧ منه انعقاد الجلسة التمهيدية للنظر فيما يجب تقريره بخصوص الدين الممتاز والدين الموحد والتعيينات ومتأخرات كوبونات الموحد والقروض

القريبة الآجال وبيان أجمال الدين الغير منظم ولائحة تتضمن مسائل ديون متنوعة
٢٣ يونيو تعيين المستر كولفن مفتشاً مالياً بدلاً من المستر بارنج المستعفي
١٩ يونيو توجيئه رتبة المشيرية الى رياض باشا - ١١ يوليو تمة اعمال لجنة
التصفية ومصادقة الباب العالي عليها .

١٨٨١

صدور الامر العالي بشأن زيادة مرتبات الضباط والعساكر وتعديل
النظامات والقوانين العسكرية - ١٢ اغسطس استعفاء محمود سامي ناظر الجهادية
وتعيين داوود باشا بدلاً منه - ٥ سبتمبر صدور أمر نظارة الجهادية الى الاي
القلعة بالتوجه الى الاسكندرية وأمر آخر الى الاي الاسكندرية بالرجوع الى القاهرة
عدم امتثال الاي القلعة لأمر نظارة الجهادية اتباعاً لأوامر عرابي السرية - ٩
سبتمبر اجتماع الالايات في ميدان عابدين تحت رئاسة عرابي وطلبهم من
الخديوي نفسه اسقاط الوزارة وتشكيل مجلس النواب وزيادة عدد الجيش
والتصديق على قانون العسكرية الجديد وعزل شيخ الاسلام . رضى الخديوي
باجابة طلبات عرابي وانفاذاً عما تدرجاً . اسقاط الوزارة . تشكيل وزارة جديدة
تحت رئاسة شريف باشا وتعيين محمود سامي ناظر الجهادية وعرابي
وكيلاً عنه - ٢٢ سبتمبر مصادقة الحكومة المصرية على القوانين العسكرية
الجديدة - ١٤ أكتوبر صدور الامر العالي باعتماد اللائحة في انتخاب مجلس
النواب بناء على تقرير رفع الى شريف باشا مديلاً بالف وستائة توقيع
يتضمن طلب تشكيل المجلس النيابي - ١٠ أكتوبر وصول الوفد العثماني
المؤلف من نظامي باشا وراضي باشا وعلي فؤاد بك وصفر افندي للنظر
في احوال البلاد وتأيد نفوذ الذات الشاهانية في البلاد المصرية ١٩٠

اكتوبر عودة هذا الوفد الى الاستانة . ١٧ نوفمبر ظهور لائحة تنظيم المحاكم الاهلية انفاذ الخديوي الى الاستانة وفداً رداً للوفد الذي جاءه .
٩ ديسمبر عزل شيخ العباسي وتولية الشيخ الامباني مشيخة الجامع الازهر وذلك اجابة لطلب عرابي - ٢٦ ديسمبر تمة انتخاب اعضاء مجلس النواب المؤات من اثنين وثمانين عضواً تحت رئاسة المرحوم سلطان باشا .
اغسطس ظهور احمد محمد بن عبد الله في السودان وادعاء المهديوة انفاذ رؤوف باشا حكمدار السودان الى احمد المتمهدي احد رجاله يطلبه اليه . تمنعه . ارسال رؤوف باشا ثلاثماية مقاتل ضد المتمهدي وعودهم خاسرين . تكاثر انصار المتمهدي . اندحار الجيش المرسل من محمد سعيد باشا مدير كوردفان وقتل راشد بك مدير فشوده . انتشار الفتنة في جميع السودان .

١٨٨٢

تقديم شريف باشا الى النواب اللائحة الجديدة التي تخولهم حق النظر والمصروفات العمومية وان لا ينفذ قانون ولا يغير نظام من غير مصادقتهم .
الخلاف بين النواب والنظار في شأن ما يتعلق بالميزانية من تلك اللائحة .
تعديلات النواب في البند المتعلق بالميزانية - ٢ فبراير طلب النواب تنفيذ ما قرروه . استعفاء الوزارة . تشكيل الوزارة الجديدة تحت رئاسة محمود سامي وتسمية عرابي ناظراً للجهادية . مارس استعفاء دي بليزير أحد المراقبين الماليين وتعيين المسيو بريديف بدلاً منه . امر عرابي بالقبض على ضابط شرکسي ووضعهم بالسجن . حكم المجلس الحربي عليهم بالنفي الى اقاصي السودان . تخفيف الخديوي هذا الحكم بالابعاد عن القطر المصري .

الخلاف بين الخديوي والنظار - ١٤ مايو طلب الجهادية من مصطفى باشا فهمي
ن يتراأس مجلس النظار . رفضه . استعطف الحزب الخديوي لوطني ببقاء الوزارة
قبوله - ١٩ مايو وفود دارعة انكليزية على ميناء الاسكندرية وفي اليوم التالي
دارعتين اخريين وثلاثة دوارع فرنسوية ثم تكامل الاسطولين تكاثر
الهلواجس - ٢٥ مايو تقديم قونصلا فرنسا وانكلترا بلاغاً نهائياً من
دولتيهما تطلبان فيه سقوط الوزارة وخروج عرابي من القطر المصري
وابعاد عبد العال حامي وعلي فهمي الى الارياف - رفض النظار هذا البلاغ
٢٦ مايو استعفاء الوزارة - طلب الخديوي من شريف باشا تشكيل الوزارة
اباءه - ورود تلغراف من رأس التين بالاسكندرية الى مصر ان العساكر هناك
لا يقبلون غير عرابي ناظراً عليهم - اجتماع النواب وعرابي وطلبهم تنازل
الخديوي - أمر الجناب العالي بارجاع عرابي الى مركزه مؤقتاً - ٧ يونيو
عمد المرايين على خلع الخديوي وارجاع اسماعيل باشا الى السدة الخديوية والا
تولية البرنس حلیم باشا - ٧ يونيو وصول المتمد العثماني درويش باشا .
مهاجرة الاجانب - ١١ يونيو ابتداء الفتنة بين حمار ومالطي النهب والسلب
ستمائة قتيل وكثير من الجرحى - ١٢ مخاطبة القناصل درويش باشا بكلام
عنيف - عقد مجلس عابدين تحت رئاسة الجناب الخديوي بحضور معتمدي
الدول لاعطاء القناصل ضمانات ا كيدة تكفل اعادة الامن والمحافظة على
ارواح الاوربيين وأموالهم - تشكيل لجنة تحت رئاسة عمر باشا لطفي للنظر
في حادثة الاسكندرية - ١٣ يونيو وصول الجناب الخديوي ودرويش
باشا الى الاسكندرية - تشكيل وزارة جديدة تحت رئاسة اسماعيل راغب
وابقاء عرابي ناظرًا للجهادية والبحرية - تقارير درويش باشا الى الباب العالي

بان ليس في مصر شيء مما يوجب الاضطراب - ٢٤ يونيو مؤتمر الاستانة لاجل
البحث في المسألة المصرية ولم يكن فيه معتمد عثماني - ٢٢ يونيو تمارض المستر
مات وكيل انكرا وانزله الى احدى السفن وسفره الى برنديزي - ٢٥
يونيو تنحى المستر كوكسن قنصل انكرا في الاسكندرية وقنصل مصر وسفرهما.
ادعاء الاميرال سيمور قومندان العمارة الانكليزية ان الجنود المصرية
تريد سد مدخل المينا لمنع المدد وحصر الاسطول وتهديده الاسكندرية
بطلق المدافع ٩ يوليو اعلان المستر كارترايت الخديوي عن عزم الاميرال
سيمور على مباشرة القتال صباح ١١ يوليو - ١٠ يوليو سفر الاسطول
الفرنسوي متقهقراً - ١١ يوليو اطلاق العمارة الانكليزية مدافعها
على حصون الاسكندرية ١٢ يوليو حريق الاسكندرية باقرار
الاميرالاي سليمان داود واحاطة اربعمائة فارس وبعض المشاة
بسراي الرمل حيث كان الخديوي للفتك به وانسحابهم عند
مراهم ثلاث دوارع من اسطول الاميرال سيمور راسية بجوار سراي الرمل
١٣ يوليو نزول جنود بحرية انكليزية الى الاسكندرية - فرار عرابي واتباعه
الى كفر الدوار - رجوع درويش باشا الى الاستانة - ١٧ يوليو انعقاد جلسة
كبار القاهرة واستقرار رأيها على مداومة القتال - ٢٤ يوليو أمر الجناب العالي
بعزل عرابي من نظارة الجهادية - انعقاد جلسة أخرى قررت بقاء عرابي
للمدافعة عن الوطن وايقاف أوامر الخديوي - انضمام جميع الحاميات
الانكليزية التي كانت في مالطا وقبرص وجبل طارق الى حملة مصر - نزول
العرايين نحو الاسكندرية وعسكرهم في الرمل - تقهقر عرابي الى دمنهور -
أغسطس وصول الجنرال السير وولسلي الى الاسكندرية واستلامه قيادة

الجيش - ٢٠ أغسطس موقعة كفر الدوار اندحار العرابيين وانقلابهم الى
تل الوادي وانكسارهم فيه مرة أخرى - ذهاب عرابي الى التل الكبير
لتحصينه - استعفاء وزارة راغب باشا وتشكيل وزارة جديدة تحت رئاسة
شريف باشا - ٢٣ أغسطس التقاء العرابيين والانكليزيين المسخوطة
والاسماعيلية انكسار العرابيين - ٢٨ أغسطس وقعة القصاصين بين المحسنة
والتل الكبير - ١٢ سبتمبر هجوم الانكليز على التل الكبير اندحار العرابيين
اندحاراً هائلاً - فرار عرابي على جواده ركوبه القطار من محطة أبي حماد
وصوله القاهرة - ١٤ سبتمبر تقديم عريضة عرابي واتباعه طلباً العفو اباء
الخدوي قبول العريضة - وصول الانكليز العباسية خارج القاهرة
وعسكرهم في سفح جبل المقطم ١٥ سبتمبر دخول الانكليز مصر بحالة سلمية
والقاء القبض على عرابي - ١٦ سبتمبر تسليم كفر الدوار - ٢١ سبتمبر
تسليم دمياط وغيرها - وضع عرابي ومحمود سامي في سجن العباسية
والاسرى من الملكية في سجن الضبطية والجهادية في القلعة - تعيين لجنات
التحقيق عن الثورة العرابية - ٢٥ سبتمبر رجوع الجناب العالي الى القاهرة
٢ اكتوبر اعادة الشيخ محمد العباسي لمشيخة الجامع الازهر - وصول اللورد
دوفرين معتمداً من قبل الدولة الانكليزية لتسوية المسائل المصرية - الحكم
على عرابي وزعماء الثورة بالقتل - ٣ ديسمبر العفو بالقتل عن عرابي ورفاقه
ونفيهم الى الابد من الاقطار المصرية - ٢٧ ديسمبر نفيهم الى جزيرة سيلان
استقدام رؤوف باشا من السودان وتعيين عبد القادر باشا بدلا منه
- افريل - انقاذ سنار من رجال المهدي - تحصين عبد القادر باشا
الخرطوم - ستيوارت وتقريره عن احوال السودان

١٨٨٣

٦ فبراير إرسال اللورد دوفرين تقريره الى لندرا - الغاء المراقبة المالية الانكليزية الفرنسية وتسمية المستر أوكلاند كولفن مستشاراً مصرياً - استعفاء رياض باشا من نظارة الداخلية وتعيين اسماعيل باشا أيوب بدلاً منه ١ مايو صدور الامر العالي بتشكيل مجالس المديريات ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجلس شورى الحكومة . تعيين السير افلن وود قائداً عاماً للجيش المصري وباكر باشا قائداً للجندرية والبوليس

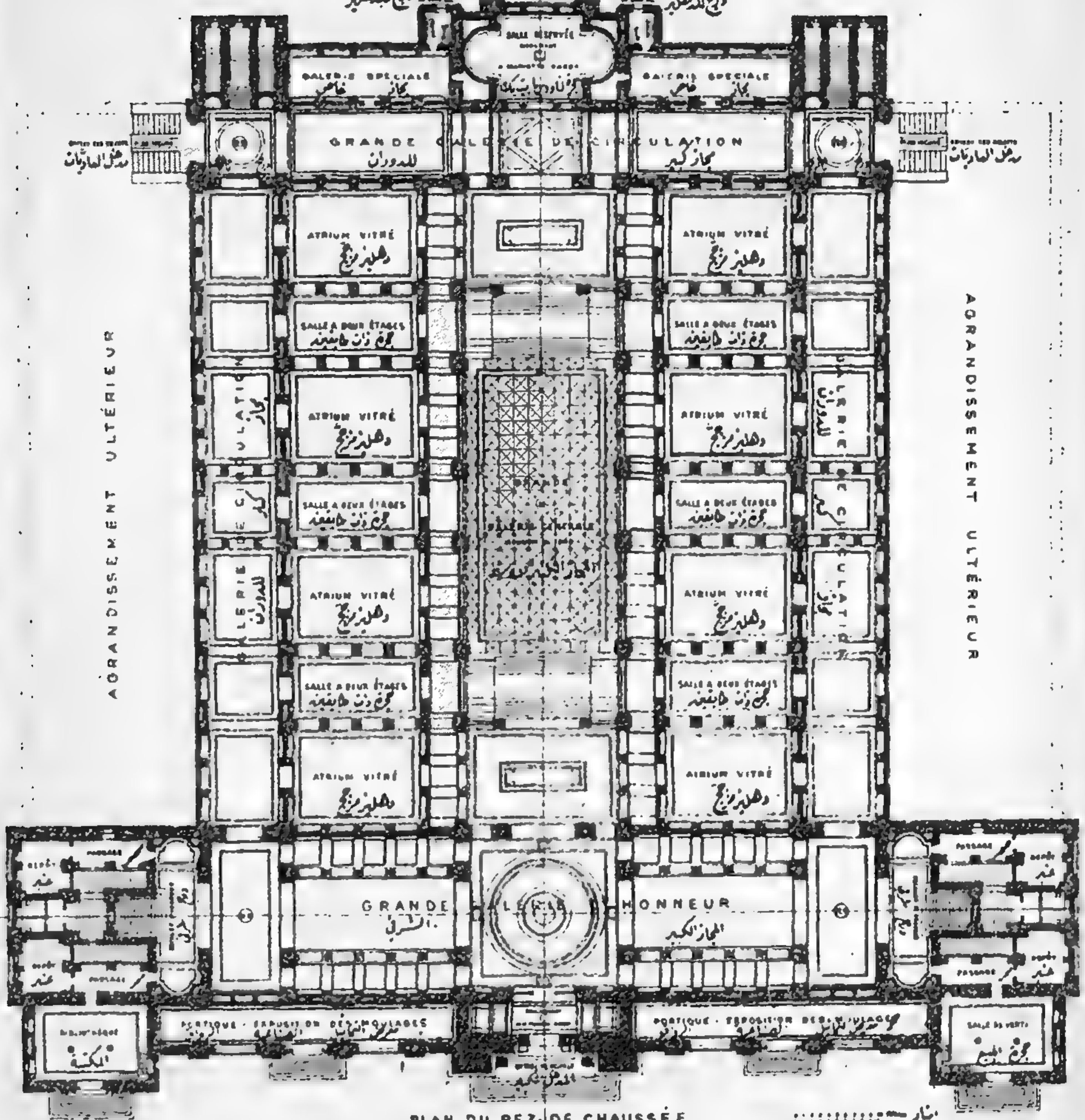
ظهور الكوليرا وقوع كوردفان في يدي المهدي . استقدام عبد القادر باشا الى مصر وتعيين علاء الدين باشا بدلاً منه وتسمية حسين باشا قائداً لجيش سنار . فبراير ارسال حملة من احدى عشر الف مقاتل تحت قيادة هيكل باشا وابادتها بمكيدة نصبت لها في وسط الصحراء - محاصرة عثمان دجنا توفيق بك محافظ سواكن في سنكات مع ستين مقاتل . هجوم عثمان دجنا على سنكات وقتله من فيها الا توفيق بك فلم يفر به . هجوم المهديين على سواكن ورجوعهم منها خائبين . ارسال حملة باكر باشا لانقاذ الحاميات قتل توفيق بك واستيلاء العصاة على سنكات . عود باكر باشا بجيشه الى سواكن . استقدام باكر باشا وتعيين الاميرال هيوت بدلاً منه طلب الحكومة الانكليزية من الحكومة المصرية اخلاء السودان وسحب جيوشها

١٨٨٤

يونيو تشكيل مؤتمر دولي وانعقاده في لندرا تحت رئاسة اللورد غرنفيل ناظر خارجية انكلترا للبحث في امور تتعلق بمصر . سبتمبر وصول اللورد

CONSTRUCTION
DU MUSÉE DES ANTIQUITÉS EGYPTIENNES
في القاهرة AU CAIRE

المعبد في القاهرة
المعبد في القاهرة



PLAN DU REZ-DE CHAUSSEE

رسم الطابق الاسفل

نورثبروك وسميع الله خان القاضي الهندي الى مصر للنظر في مسائل ماليتها
توقف استهلاك الدين الموحد

٤ يناير . استقالة شريف باشا من رئاسة الوزارة وقبول نوبار باشا
تأليف الوزارة الجديدة - ٨ يناير . انتداب الحكومة الانكليزية غوردون
باشا الى السودان ليرفع لها تقريراً عن حالتها - ٢٥ يناير . وصول غوردون
باشا مع الكولونيل ستيوارت كاتم اسرره الى مصر - الامر العالي بتولية
غوردون باشا على الاقطار السودانية - ٩ فبراير وصول غوردون باشا
الى بربر - ١٨ فبراير وصول غوردون باشا الى الخرطوم . مارس حصار
الخرطوم - حث غوردون حكومته على مساعدته بنجدة - حملة الجنرال
غراهم واتخاذها طوكار وحاميتها - ٢٧ سبتمبر سفر الحملة النيلية من القاهرة
الى السودان تحت قيادة اللورد ولسلي لاتخاذ غوردون او من معه - ٤ نوفمبر
رسالة غوردون الى اللورد ولسلي يستعجله بالمسير لتخليص الخرطوم -
تقسيم ولسلي جيشه الى قسمين احدهما تحت قيادة الجنرال ستيوارت والثاني
تحت قيادة الجنرال إرل

١٨٨٥

١٨ يناير . وقعة هائلة قرب مدينة المتمة بين جيوش الجنرال ستيوارت
والعربان - اندخار العربان - سقوط الخرطوم بين أيدي المهديين وقتل
غوردون - قتل الجنرال إرل . مارس أوامر اللورد ولسلي بالانسحاب - مايو
اعتماد الحكومة الانكليزية على اخلال السودان - ١٩ يونيو موت المهدي
ونخلة ابن أخيه - سفر اللورد ولسلي وتعيين الجنرال غرانفيل بدلا منه
استقلال المهديين الدراويش بالاقطار السودانية وأصبحت آخر الحدود

المصرية وادي حلقا - ١٤ نوفمبر استبدال النقود المصرية القديمة بالنقود الجديدة

١٨٨٦

في آواخر هذه السنة رجوع عثمان دجنامع رجاله من سواكن الى أم درمان اذ لم يبق له أمل من الزحف على مصر .

١٨٨٧

١٣ يناير الحاح الباب العالي على الحكومة الانكليزية بان تعين زمن انجلاء جيشها عن مصر - ٣ فبراير الاتفاق على ان يكون جيش الاحتلال منحصرآ في ثلاثة مراكز القاهرة والاسكندرية وأصوان - ٩ فبراير اقتراحات السير وولف معتمد انكلترا في الاستانة على الباب العالي شروطاً تتعلق بمصر ورفضها الباب العالي ١٩ افريل وفاة شريف باشا - ٥ مايو عرض انكلترا على ان يكون احتلالها في مصر خمس سنوات فطلب الباب العالي ان يكون ثلاث سنوات . يونيو عرض انكلترا على الباب العالي وفاقاً بينه وبينها بخصوص مصر ورفضه

يونيو رجوع عثمان دجنا الى سواكن مع الفتي مقاتل من دراويش البقارة أملا الفتك بأهلها . يوليو رجوعه الى أم درمان خائباً . بلوغه خبر انتهاء مؤونة الجيش المصري بسواكن وزحفه مرة أخرى عليهم مع ٥٠٠٠ رجل للاستيلاء على البلد .

١٨٨٨

في ١٧ يناير زحف كتشتر باشا مع قليل من العرب على جيش الدراويش ونصره عليهم - ٢٠ ديسمبر هجوم الجنرال غرنفيل مع جيشه على عثمان دجنا

ورجاله - ٥٠٠ قتل وجريح من الدراويش .
٩ يونيو سقوط الوزارة النوبارية وتأليف الوزارة الجديدة تحت
رئاسة رياض باشا .

١٨٨٩

اول يوليو تغلب الكولونيل وادهوز على الدراويش الذين كانوا تحت
قيادة ولد النجومي قرب وادي حلفا بعد ان قتل منهم ٥٠٠ واسر ٥٠٠ -
٥ يوليو خروج الجنرال غرنفيل من مصر لصد غارة ولد النجومي الذي رغباً
عن انتصارات الجيش المصري عليه زحف لجهة الشمال للفتك بمدوه . اول
اغسطس جمعه جيشاً ينيف عدده عن ٧٣٠٠ مقاتل منهم ٣٣٠٠ تحت قيادته
والباقيون على قمم الجبال في توسكو وهن اشارته - ١٣ اغسطس ترتيب
وتنظيم الجنرال غرنفيل الجيشين المصري والانكليزي وتحريضه لهم لمنع
المدو من التقدم التقاء رجال ولد النجومي مع جيش الجنرال غرنفيل قتلى
رجال الدراويش ١٢٠٠ بعد اسر ٤٠٠ . خسارة الجيش المصري ٢٠
قتيل و ٤٠ جريح

١٨٩٠

بعض مناوشات بين العدوين ما بين سوا كن وطو كار

١٨٩١

يناير ابتداء الكولونيل هولده مهاجمة عثمان دجنا وتغلب عليه وقتله من
رجالها ٧٠٠ في طو كار

١٨٩٢ - ١٨٩٥

استمرار عثمان دجنا على مقاومة العرب في جهات سوا كن ومناوشاته

مع الجيش المصري الانكليزي - ٧ يناير سنة ١٨٩٢ وفاة توفيق باشا
خديوي مصر في مدينة حلوان اثر علة القته طريق الفراش مدة قليلة من
الزمن - تولية نجله عباس باشا الثاني عزيز مصر وخديويها الحالي

١٨٩٦

في أوائل هذه السنة انحطاط قوة عثمان دجنا وكسر شوكته
في ٢٦ فبراير انهزام الجيش الايطالي في عدوى وتهديد الدراويش
المعسكر الايطالي في كسلا - رغبة انكلترا في الزحف الى دنقلا . تسليم
هذه الحملة الى الجنرال كتشنر الذي تولى قيادة الجيش بدلاً من الجنرال
غرنفيل وأصبح سرداراً للجيش المصري في ابريل سنة ١٨٩٢ - اول مايو
المناوشة الاولى بين العدوين . اول يونيو تقسيم السردار قوته الى قسمين
سار احدهما عن طريق النيل والآخر في الصحراء والتقاء الجيشين . خسارة
الدراويش ١٠٠٠ رجل بين قتيل وجريح و ٥٠٠ اسير ومن جملة القتلى ٤٠
زعيماء . خسارة الجنود المصرية مائة ما بين قتيل وجريح . ١٩ سبتمبر
احتلال السردار الحفير ودخوله دنقلا وكورتى ومروى وسائر تلك الجهات
وذلك بعد أربعة أيام من احتلال الحفير .

١٨٩٧

انشاء السردار السكة الحديدية من وادي حلفا الى أبو حمد .
زحف الجنرال هنتر الى أبو حمد وقهره فيها الدراويش في ٧ اغسطس
وكان عددهم ١٥٠٠ فقتل وجرح منهم ١٣٠٠ . استيلاؤه على بربر
وماجلورها - ٣٠ اكتوبر وصول السكة الحديدية الى أبو حمد .

١٨٩٨

في ١٨ أبريل تغلب السردار على الدراويش في المطهره في معركة
وقتل منهم نحو ٣٠٠٠ وأسره ٢٠٠٠ . خسارة الحملة المصرية الانكليزية
٦٠٠ بين قتيل وجريح - ٢ سبتمبر حدوث المعركة الكبرى عند - أم درمان
عدد جنود الحملة بين مصريين وانكليز نحو ٢٢ ألفاً وعدد الدراويش نحو ٥٠
ألفاً . خسارة الدراويش ١١ ألف قتيل و ١٦ ألف جريح و ٩ آلاف أسير .
هرب التمايشي بعد ان دفن أهواله

١٨٩٩

٢٤ نوفمبر مطاردة ونجت باشا للخليفة وقتله اياه وألف رجل من الذين
فروا معه وأسره ثلاثمائة وهكذا خمد النفس الأخير من تلك السلطة
الاستبدادية

يوم الجمعة ١٣ يناير وفاة نوبار باشا



فهرست



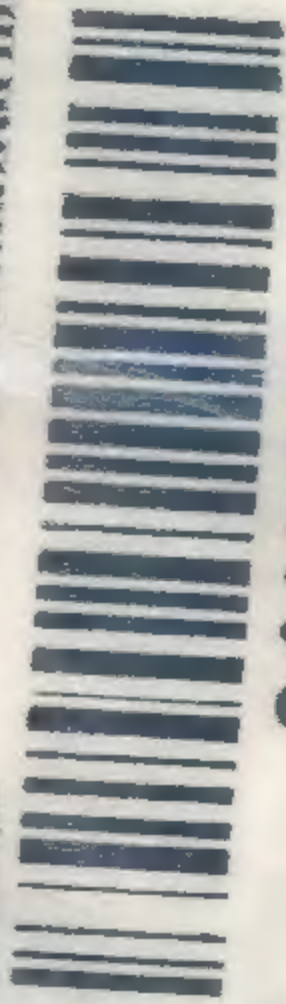
صفحة

المقدمة

٩	بوغوص بك يوسفیان	لغة تاريخية
١٣	نوبار	
١٩	عباس باشا الاول وسعيد باشا	
٢٧	قنال السويس	
٣٨	اسماعيل ونوبار	
٥٤	حقيقة الامتيازات الاجنبية	
٥٩	الاصلاح القضائي	
٩٤	تنظيم المحاكم	
٩٩	الازمة المالية	ونائجها
١٢٣	ملاحظات في النظام القضائي المصري	انوبار
١٣٦	توفيق باشا	وما جرى في عهده
١٩٣	خلاصة تاريخية	



Bibliotheca Alexandrina



0415772